جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم الاقتصاد والمالية العامة

المعاملات الالكترونية
متطلباتها وآثارها الاقتصادية

الدكتور
حسين السيد حسين محمد القاضي
مدرس الاقتصاد والمالية العامة
والتشريعات الاقتصادية والمالية والضريبية

الناشر
دار النهضة العربية
٣٢ شارع عبدالخالق ثروت - القاهرة

٢٠١٠

جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم الاقتصاد والمالية العامة

المعاملات الالكترونية متطلباتها وآثارها الاقتصادية

الدكتور
حسين السيد حسين محمد القاضي
مدرس الاقتصاد والمالية العامة
والتشريعات الاقتصادية والمالية والضريبية

الناشر
دار النهضة العربية
٣٢ شارع عبدالخالق ثروت - القاهرة

٢٠١٠

بحث مقدم إلي وزارة العدل القطرية – المجلة القانونية والقضائية، دورية محكمة تصدر عن مركز الدراسات القانونية والقضائية – وزارة العدل – دولة قطر – ونشر بالعدد الأول – السنة الثالثة، ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م.

مقدمة :

أضحى العالم في سوق إلكترونية تنافسية واسعة لمختلف السلع والخدمات، وأصبحت مجالا خصبا أمام الدول للإفادة منها كوسيلة حديثة لزيادة حجم تجارتها الخارجية وتحقيق معدلات نمو أعلى في اقتصادياتها.

وفي ظل الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها الدول الإسلامية أضحت الحكومة الإلكترونية وما يستتبعها من زيادة التبادل التجاري عن طريق التجارة الإلكترونية بالنسبة لها ضرورة ملحة ومتطلبا تنمويا لزيادة إسهامها في التجارة الخارجية وكذلك تطوير قطاعاتها الإنتاجية المحلية والتسويقية وتوفير فرص واسعة لرفع نموها الاقتصادي. ولكن لكي تحقق الدول الإسلامية الاستفادة من التجارة الإلكترونية فإنه من الضروري أن تعمل على تذليل العقبات التي تواجه استخدام هذه التكنولوجيا فيها، وكذلك توفير متطلباتها الضرورية من البنى التكنولوجية التحتية والتنظيمات والتشريعات المتعلقة بتطبيقاتها.

أهمية البحث :

تظهر أهمية الدراسة علي بيان فكرة الحكومة الألكترونية والتي تعتمد على ركائز أربع:-

١- تجميع كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية والتفاعلية والتبادلية في موضع واحد هو موقع الحكومة الرسمي على شبكة الانترنت، في نشاط أشبه ما يكون بفكرة مجمعات الدوائر الحكومية.

٢- القدرة على تامين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمواطن .

٣- تحقيق سرعة وفعالية الربط والتنسيق والأداء والإنجاز بين دوائر الحكومة ذاتها ولكل منها على حده .

٤- تحقيق وفرة في الإنفاق في كافة العناصر بما فيها تحقيق عوائد أفضل من الأنشطة الحكومية ذات المحتوى التجاري.

إضافة إلى تمكين المستهلك أينما كان من الطلب الفوري للسلع والخدمات. ولذلك اعتنت الدول المتقدمة وغيرها من الدول بتهيئة اقتصادياتها وبيئتها ومؤسساتها للتحول إلى الاقتصاد الرقمي (Digital Economy) من خلال تطبيق الحكومة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت والعمل على الاستفادة القصوى منها. وتعد الدول الإسلامية من الدول المتأخرة في هذا المجال، وهي تعمل جاهدة على توظيف تقنية المعلومات والإفادة من التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت للنهوض باقتصادياتها واللحاق بالدول التي سبقتها في هذا المجال.

أهداف الدراسة :

تكمن الأهداف الأساسية من البحث حول معرفة دور الحكومة الإلكترونية وفقاً للتصور الشامل، فهي في البداية يتعين إن تكون وسيلة بناء اقتصاد قوي وتساهم في حل مشكلات اقتصادية ، وتكون وسيلة خدمة اجتماعية تساهم في بناء مجتمع قوي ، ووسيلة تفاعل بأداء أعلى وتكلفة اقل وهي أيضا وسيلة أداء باجتياز كل مظاهر التأخير والبطء والترهل في الجهاز الحكومي . ولا نبالغ إن قلنا أنها خير وسيلة للرقابة لما تتمتع به النظم التقنية من إمكانيات التحليل والمراجعة آليا وبشكل مؤثر للأنشطة التي تتم على الموقع الإلكتروني ، فإذا نظر إليها من هذه الأبعاد حققت غير ذلك ربما تكون وسيلة أعاقة إن لم يخطط لبنائها بالشكل المناسب وضمن رؤية واضحة.

إن الحكومة الالكترونية مناط بها أن تحقق الأغراض التالية :-

١- تقديم موضع واحد للمعلومات الحكومية Providing One-Government Information stop .

٢- نقل التدابير الحكومية على الخط Moving Government Procurements Online .

٣- تطبيق النماذج الرقمية وإتاحة تعبئتها على الخط Electronic Filing Implementing .

٤- تطوير بنى تحتية عامة في حقل التقنية والتشفير وبقية الاحتياجات التقنية في بيئتي الاتصال والحوسبة Developing a Public Key Infrastructure .

٥- تقديم الخدمة الحكومية على الخط Putting Government .. Services Online.

٦- تسهيل نظام الدفع الالكتروني Electronic Facilitating Payments.

٧- تحقيق فعالية الأداء الحكومي Improving Government Accountability and Efficiency .

ومن خلال تلك الأهداف يتبين لنا الأستراتيجيات المطلوبة من الحكومة الإلكترونية وهي الاستراتيجيات التي التي تحقق الأهداف التي تتبناها الحكومة الإلكترونية :

١- الهدف الأول : تحقيق استخدام خدمات الحكومة الإلكترونية من قبل سكان الدول التي تطبق فعاليات الحكومة الإلكترونية .

٢- الهدف الثاني : تحقيق أكبر عائد ممكن من الحكومة الإلكترونية بحيث يغطي نفقات التنفيذ على الأقل .

٣- الهدف الثالث : بيان أن الدول الإسلامية والعربية قادرة علي إدارة معاملاتها إلكترونياً ، وهي لا تقل عن مثيلاتها من الدول الأوربية أو الأمريكية .

يهدف البحث عموما إلى تحليل ظاهرة الحكومة الإلكترونية ودراسة واقع الدول الإسلامية إزاء هذه الظاهرة ومدى الإفادة منها، وتحديدا سوف نركز على النقاط التالية:

١- استعراض مفهوم الحكومة الإلكترونية وأنواعها ومجالاتها وتطورها والمتطلبات اللازمة لها وآثارها الاقتصادية.
٢- دراسة تحليلية موضوعية لواقع الدول الإسلامية، أعضاء منظمة العواصم والمدن الإسلامية ، في مجال تقنية المعلومات والاتصالات وأنشطة التجارة الإلكترونية.
٣- تحديد ومعرفة أهم التحديات والعقبات التي تواجه الدول الإسلامية في استخدام الحكومة الإلكترونية.
٤- **إبراز أهم المجالات والقطاعات في الدول الإسلامية التي يمكن أن يستفاد فيها من تطبيقات الحكومة الإلكترونية.**

خطة ومنهج الدراسة:

في سبيل تحقيق أهداف الدراسة سوف نتناول موضوعات البحث في الأجزاء التالية : المبحث الأول يتضمن مقدمة للبحث وتشتمل على أهمية البحث وأهدافه وخطة الدراسة. وفي المبحث الثاني نسلط الضوء على مفهوم الحكومة الإلكترونية، ثم يليه استعراض المتطلبات الأساسية لقيام الحكومة الإلكترونية في المبحث الثالث، وفي المبحث الرابع بيان أهم آثارها على الاقتصاد. أما الأجزاء المتبقية سوف تركز على الدول الإسلامية، حيث نتناول

في المبحث الخامس واقع الدول الإسلامية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، ثم استعراض أهم التحديات والعقبات التي تواجهها في استخدام التجارة الإلكترونية ، يلي ذلك تحديد أبرز مجالات الحكومة الإلكترونية وإمكان إفادة الدول الإسلامية منها في . وأخيرا في المبحث السادس نختتم البحث بأهم النتائج والتوصيات المقترحة.

متطلبات التجارة الإلكترونية :

ان التطورات الهائلة في مجال الاتصالات وثورة المعرفة قلبت جميع الموازين . ان طاقة نقل المعلومات والبيانات من خلال أجهزة الكمبيوتر والهواتف والتلفزيون تضاعفت اكثر من مليون مرة.

في عام ١٩٦٠ كان الكابل الذي يعبر المحيط الأطلسي قادرا على نقل ١٣٨ محادثة تلفونية في الوقت نفسه. أما اليوم فان سلكا من الألياف البصرية يستطيع نقل ٢ مليون محادثة تلفونية في الوقت نفسه.

إن الكمبيوتر المحمول الذي لا يزيد وزنه على ٨٣٠ غراما فقط هو أقوى من ١٠ ملايين جهاز من أجهزة الكمبيوتر الكبيرة التي كانت في أوائل السبعينات.

قبل ٢٥ عاما كان هناك حوالي ٥٠ ألف جهاز كمبيوتر في العالم، أما اليوم فان العدد يزيد على ١٤٠ مليون جهاز. لو أن ذلك حدث في عالم السيارات لوجدنا أن عربة بلدوزر كانت تكلف مائتي ألف دولار (٢٠٠ ألف) في أوائل السبعينات اصبحت تكلف الان ٢٥ دولارا فقط.

ماذا نستخلص من هذه الحقائق؟

نحن امام ثورة شاملة بكل معنى الكلمة. ثورة تمس جميع جوانب الحياة

العصرية. وان الآفاق التي تفتحها التجارة الإلكترونية لا يستطيع احد حصرها الآن. فقد ذكر على سبيل المثال مقارنة ثورة التجارة الإلكترونية باختراع السيارة في مطلع هذا القرن . عندما اخترعت السيارة كانت هناك بطبيعة الحال مجموعة من التوقعات المعروفة. مثل ازدياد أهمية البترول والصلب والزجاج والمطاط باعتبارها ضرورية لصناعة السيارات . وكن من كان يتخيل التطورات الهائلة والبعيدة المدى التي تمت بعد ذلك ؟ من كان يتخيل ان اختراع السيارة سيؤدى الى نشوء ظاهرة ضواحي المدن ، وتلوث الجو وازدياد الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط ؟

بداية علينا ان نلاحظ ان التجارة الإلكترونية هي أساس وسلة لادارة الأعمال وتسييرها . ان الاهتمام الشديد الذي تحظى به التجارة الإلكترونية في وسائل الإعلام و السياسة العامة والإدارة التنفيذية للشركات إنما يأتي من إمكانياتها الهائلة وليس من آثارها الحالية على الاقتصاد . ان من ينظر الى التجارة الإلكترونية، مهما كان موقعه، يرى ان لديها القدرة على إحداث تغييرات جذرية في عدد من النشاطات الاقتصادية والبيئة الاجتماعية المحيطة بها. من ذلك نرى ان الاهتمام بالتجارة الإلكترونية امر مفهوم وسليم، وان كان ينبغي ان ينصب على القضايا المهمة وليس مجرد القضايا والمواضيع التي تتناولها وسائل الإعلام .

لم يسمع الناس بالتجارة الإلكترونية إلا منذ بضع سنوات فقط . ولكننا نعلم بطبيعة الحال ان الاشكال الاولى للتجارة الإلكترونية موجودة منذ بضعة عقود ، وكانت مثلا موجودة بين البنك في التعاملات المصرفية المختلف، كما انها كانت موجودة بين شركات الطيران لتنسيق مختلف العمليات السياحية والجوية . الا ان هذه الاشكال الاولى من التجارة الإلكترونية كانت محدودة

ومعقدة فضلا عن كونها مكلفة. وهذا هو السبب في انها منتشرة بين الشركات الكبرى فقط. ولكن التطورات التي طرأت في مجال التكنولوجيا ، خصوصا المرحلة المبكرة من الانترنيت في أواخر الستينات، وخلق الشبكة العالمية WORLD WIDE WEB في أواخر الثمانينات ، الى جانب انتشار برامج الكمبيوتر التي تتيح لمستخدمي اجهزة الكمبيوتر التجول عبر شبكة الانترنيت، كل ذلك أدى الى جعل مفهوم التجارة الإلكترونية سهلا ولا يتطلب الكثير ، فضلا عن تيسره لجميع أفراد المجتمع على اختلاف فئاتهم وقد رافق هذه التطورات التكنولوجية تطورات في الاقتصاد العالمي أدت الى انتشار ظاهرة العولمة (وبالتالي نشوء منظمة التجارة العالمية التي نحن بصدد بحث الانضمام إليها الآن) . بطبيعة الحال كان من نتائج العولمة تحرير قطاع الاتصالات البعيدة والابتكارات العديدة التي عملت توسعة نطاق الاتصالات وبثها بشكل هائل (مثل الالياف البصرية) . هذه المجموعة من التطورات ، التي تميزت باستخدام معايير فنية في البنية التحتية للاتصالات متاحة للجميع وليست حكرا على مبدعيها، ساهمت في خلق بيئة عملت على احداث تقليص كبير في الحواجز التي تحول دون الانخراط في التجارة الإلكترونية بالنسبة للبائعين والمشترين على حد سواء وساهمت في دفع عجلة نمو نموها. فقد اصبح بامكان أي شخص اليوم ، مقابل بضعة الآلف من الدولارات ، ان يصبح تاجرا وان يصل الى ملايين الزبائن في جميع انحاء العالم . وكان من نتيجة ذلك ان التجارة الإلكترونية توسعت بشكل هائل من مجرد نظام لانتقال المعلومات الإلكترونية بين الشركات (او بين اطراف معروفة لبعضها البعض) الى شبكة معقدة من النشاطات التجارية التي يمكن ان ينخرط فيها اعداد كبيرة من الاشخاص قد لا يتاح لعدد منهم الالتقاء فيما بينهم على الاطلاق . بهذا المعنى يمكن تشبيه ما قامت به الانترنيت للتجارة الإلكترونية

بالعمل الذي قام به هنري فورد في عالم السيارات . اذ عمل على تحويل السيارة من مجرد اداة للبذخ لا يقدر عليها الا القليلون الى أداة بسيطة ورخيصة نسبيا في متناول عدد كبير من الناس.

ان التجارة الإلكترونية تقدم اسلوبا جديدا للغاية في اجراء التعاملات التجارية . ولذلك فيه تحمل في طياتها آثارا اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى بالنسبة للعديد من جوانب الحياة بما في ذلك البيئة وطبيعة العمل وكذلك دور الحكومات. ان التحديد الدقيق لهذه التغيرات، في الوقت الذي لم يبلغ فيه عمر التجارة الإلكترونية ٣ او ٤ سنوات امري يكاد يكون في حكم المستحيل . الا ان هناك مؤشرات يمكن الركون اليها وتحليلها لتعطينا صورة لا بأس بها لما يمكن ان تكون عليه التطورات المستقبلية .

على اقل تقدير هناك حوالي ١٠٠ مليون شخص يتبادلون المعلومات او يعقدون الصفقات حول العالم نتيجة لانتشار الانترنيت، التي يزيد عدد المشتركين فيها في جميع انحاء العالم عن ١٥٠ مليون شخص. لقد استغرق جهاز الراديو ٣٠ سنة. اما بالنسبة للانترنيث فقد انتشر انتشار النار في الهشيم. انها ظاهرة تكنولوجية مذهلة في قوتها. لقد اصبح الآن بالامكان القيام بالتعاملات التجارية في لمح البصر . هناك على الاقل ٤٠٠ الف شركة على الانترنيت تتعامل تجاريا في جميع انحاء العالم. وهذه الشركات باستخدامها للانترنيت في اتصالها المباشر بالموردين والمصانع والموزعين والعملاء ، فانه تعمل على انجاز المعاملات التجارية في سرعة البرق.

معنى ذلك انهيار حواجز الزمان والمكان بين الشركاء التجاريين ، فقد اصبح الآن بالامكان تقليص عامل الزمن الى حد كبير في عدة مجالات: تعميم المنتج ، طلب وتسليم المكونات الداخلة في تركيبه ، ومتابعة المبيعات ساعة

بساعة، والحصول على المعلومات اللازمة من المستهلكين بشكل فوري. ويتم هذه كله بنفس الوقت الذي يمكن فيه الاحتفاظ بأقل كمية ممكنة من المخزون. هذا هو ما تحمله التجارة الإلكترونية، اختفاء الكميات الهائلة من الاوراق اللازمة لتسيير المعاملات التجارية. بضرب عدة احرف على لوحة المفاتيح في الكمبيوتر تستطيع إنجاز صفقة في بضع ثوان. هذه الصفقة كانت ستكلف اسبوعين من المراسلات واكواما من الأوراق. ان سرعة البرق (التي تتم بها المعاملات التجارية) هي شيء مذهل في حد ذاته. ولكن سرعة البرق تتضافر مع الكفاءة العالية جدا في تسيير الاعمال. ومن هنا نرى ان اهمية التجارة الإلكترونية لا تقتصر فقط على اختزال الوقت والنفقات بل ان النتيجة الطبيعية لذلك هي خلق ثروات جديدة. ذلك ان انهيار الحواجز الجغرافية يفسح المجال امام قيام انواع جديدة من الأعمال لا يمكن لاحد حتى ان يتصور امكانياتها. وليس اقل ذلك الحصول على أسواق جديدة كان من المستحيل الوصول اليها سابقا. حكمة التجارة الإلكترونية لخصها احد مدراء الشركات في كلمتين: " بيع فوري – بدون تكاليف".

لذلك ليس من المستغرب ان نرى الحكومات تبادر الى التدخل لتحافظ على التجارة الإلكترونية من اية مؤثرات قد تعيق نموها مثل فرض الرسوم الجمركية على التعاملات الإلكترونية . ففي شهر تموز ١٩٩٧ اصدر الرئيس كلنتون ما اصبح يعرف باسم " البنية التحتية للمعلومات" ، حيث طلب فيه ان تمتنع الحكومات عن وضع يدها على جوانب التجارة الإلكترونية حتى تتضح الصورة تمما. ان الكل يعمل جاهدا الآن لوضع الاطار الصحيح للتشريعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية: كيف سنحدد مفهوم السلعة؟ مفهوم الخدمة التعامل التجاري ؟ كيف سنحدد مصدر السلعة ؟ كيف سنحدد بلد التصدير وبلد الاستيراد ؟ ما هو الوضع الضريبي ؟

هذه جميعا اسئلة شائكة. ولكن اتفقت معظم الدول على ترك الامور تسير وفقا للتطور الطبيعي. لا شك ان قطاع الاعمال والقطاع الخاص سينشط لحل المشاكل المتعلقة بالتجارة الإلكترونية. ان الشركات اقدر من الحكومات على تحديد مفهوم الامن والثقة في التعاملات التجارية. ان مصلحة الشركات التوصل إلى أساليب دقيقة حتى تتم العمليات التجارية الإلكترونية بشكل مشروع ومأمون مضمون دون ان يعبث بها العابثون.

والله ولي التوفيق ،،،،،

د/ حسين السيد حسين محمد

المبحث الأول

ماهية المعاملات الإلكترونية

(التجارة الإلكترونية – الحكومة الإلكترونية)

إن استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة مكن الأشخاص الطبيعة و المعنوية من التبادل السريع للمعلومات في وقت قصير لم يسبق و أن عايشته البشرية من قبل، إن نمو و تطور المجتمعات في ظل العولمة والاتجاه نحو ما يسمى بمجتمع المعلومات الذي يتميز بسرعة في معالجة ونقل المعلومات جعل من الأفراد يفضلونها في إبرام العقود و تصرفاتهم القانونية، فلم يعد هناك داع للتنقل و قطع آلاف الكيلومترات لإبرام صفقة أو الانتظار لمدة طويلة لإرسال و استلام رسائل، و من انعكاسات التطور التقني على حياتنا اليومية و على المستوى الدولي والعربي {خصوصا في دولة الإمارات العربية صاحبة أكبر منطقة حرة في العالم للتبادل التجاري الحر}، أقول من انعكاسات هذا التطور ظهور التجارة الالكترونية على الانترنت « Le commerce électronique » أو ما يسمى بالتعاقد عن بعد « Contrat à distance » ([١]) وهي تجارة تعتمد أساسا على الكمبيوتر .

حجم سوق التعاملات الالكترونية:

حجم السوق في الشرق الاوسط ٧,٩ بليون دولار امريكي .

حجم السوق في السعودية ٥٥ % من حجم سوق الشرق الاوسط .

([١]) V.N MOREAU, La formation du contrat électronique : Dispositif de protection du cyberconsommateur et modes altératifs de règlement des conflits, Mémoire DEA droit des contrats Université de Lille 2, 2002 + 2003, p; 5.

ما الذي اعددناه لهذا العالم الجديد الذي فرض نفسه دون استئذان احد .

- قدرت خسائر سوق التأمين بسبب قرصنة المعلومات بتسعمائة مليون دولار للعام ٢٠٠٥م.
- بلغت سرقة أرقام كروت الائتمان في العام ٢٠٠٧ عبر الانترنت ١،٩ بليون دولار في الولايات المتحدة الأمريكية.
- اعلن مركز جرائم التقنية العالية في بريطانيا أن تكلفة الجرائم التقنية تبلغ ٢,٤٥ بليون جنية إسترليني سنوياً عام ٢٠٠٣.
- بلغت عدد المواقع الإباحية ١,٣ مليون موقع عدد صفحاتها تزيد على ٢٦٠ بليون صفحة في عام ٢٠٠٣.
- وبلغت الإيرادات المالية لتلك المواقع ٩٧ بليون دولار حول العالم للعام ٢٠٠٦م .
- بلغ معدل الجرائم الإلكترونية ٥٣ % من إجمالي الجرائم التي تحدث لعامة العملاء وأصبحت مكافحة الجرائم الإلكترونية تحتل المرتبة الثالثة لدى مكتب التحقيقات الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية بعد مكافحة الإرهاب ومكافحة التجسس .

١- مفهوم التجارة الإلكترونية

المقدمة:

تعتبر التجارة الإلكترونية واحدة من التعابير الحديثة والتي أخذت بالدخول إلى حياتنا اليومية حتى أنها أصبحت تستخدم في العديد من الأنشطة الحياتية والتي هي ذات ارتباط بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وحتى نصل إلى مفهوم التجارة الإلكترونية، لا بد من الانطلاق من تعريف واضح للتجارة الإلكترونية، حيث يوجد هنالك العديد من التعاريف التي بداء المهتمين والمعنيين والمتخصصين في هذا المجال بصياغتها بطرق مختلفة، ولذلك ظهر لدينا العديد من التعاريف للتجارة الإلكترونية، حيث نجد انه لا يوجد لغاية الآن تعريف يمكن القول على انه تعريف واضح وصريح، أو معترف به دوليا، ولكن نستطيع القول بان كافة التعاريف تنطلق من مفهوم رئيسي، أو مبنية على أساس، أو تتفق على أن التجارة الإلكترونية تعبير يمكن أن نقسمه إلى مقطعين. حيث أن الأول، وهو "التجارة"، والتي تشير في مفهومها ومضمونها إلى نشاط اقتصادي يتم من خلال تداول السلع والخدمات بين الحكومات والمؤسسات والأفراد وتحكمه عدة قواعد وأنظمة يمكن القول بأنة معترف بها دوليا، أما المقطع الثاني "الإلكترونية" فهو يشير إلى وصف لمجال أداء التجارة، ويقصد به أداء النشاط التجاري باستخدام الوسائط والأساليب الإلكترونية والتي تدخل الإنترنت كواحدة من أهم هذه الوسائط.

عناصر وخصائص التجارة الإلكترونية :

تعمل ا لتجارة الإلكترونية على أداء العمليات التجارية بين مؤسسات الأعمال بعضها مع بعض، وبين مؤسسات الأعمال وعملائها، وبين مؤسسات الأعمال والحكومة وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات وشبكة

الاتصـالات مـن اجـل إنجـاز تلـك العمليـات التجاريـة. هـذا وتهـدف التجـارة الإلكترونية أيضا إلى رفع كفاءة الأداء التجاري من اجل تحقيق أقصى درجة ممكنة من الفاعلية في التكامل. إضافة إلى أن استخدام التجارة الإلكترونيـة فـي التعـاملات التجاريـة يجعـل المتعـاملين بهـا يتعدون الحـدود المكانيـة والزمانيـة والتـي يمكـن لهـذه الحـدود بطريقـة أو بـأخرى أن تقيـد عمليـة تنفيذ التبـادلات التجارية. هذا وتبين التجارة الإلكترونية على أنها عبارة عن مفهوم متكامل لا يقتصر فقط على القيام بالتعاملات التجارية باستخدام الوسائل الإلكترونيـة، بـل يتعدى ذلك ليشمل كل من عملية التصنيع والإنتاج وذلك من خلال تقليل الوقت المطلوب لإنجاز أو إتمام سلسلة مـن الأعمـال. كما تعمـل التجـارة الإلكترونيـة على إتاحة الاستجابة لطلبات السوق بسرعة من خلال التعامل والتفاعل مع العمـلاء. إضـافة إلـى أنهـا تعمـل علـى تسـهيل وتبسيط العمليـات ووضـوح فـي إجراءات العمل من اجل إتمامها بالطريقة المرجوة.

التعريف بالتجارة الإلكترونية:

أن التطور السريع الذي طرأ على مفهوم التجـارة الإلكترونيـة أدى إلـى ظهور العديد من التعاريف، وكل من هذه التعاريف يحاول النظر إلى التجـارة الإلكترونية من منظور معين. وحيث لا يوجد تعريف يمكن القول عنة على انه تعريف متعارف علية دوليا، وذات صبغة يمكن أن تكون معتمدة من خـلال الجهات ذات العلاقة، وأخص هنا بالذكر القوانين المتعلقة بالتعاملات التجارية، والتي تتضمن صبغة يمكن اعتبارها دولية لكي تتلاءم وتناسب وتتماشى مع منظومة القوانين الدولية، اخذ المعنيين في هذا الشأن الاجتهاد في إدراج العديد من التعاريف حول أدبيات موضوع التجارة الإلكترونية، محاولين الوصول إلى تعريف شامل وعام يقوم علـى خدمـة المتعـاملين فـي التجارة الإلكترونية، وطالما لم يتوفر تعريف موحد ومتعارف علية دوليا، لا بد من التعرف علـى

بعض التعاريف التي تم الاجتهاد من خلالها للوصول بالتجارة الإلكترونية إلى المستوى المطلوب، أو المحاولة للاقتراب مما يمكن أن يخدم استخدامات وتطبيقات التجارة الإلكترونية، ومن اجل الاقتراب من مفهوم التجارة الإلكترونية، لا بد من الاطلاع على بعض واهم التعاريف التي وردت حول التجارة الإلكترونية، ومن هذه التعاريف:

أولا: تعرف التجارة الإلكترونية على أنها عبارة عن " منهج حديث في الأعمال موجة إلى السلع والخدمات وسرعة الأداء، ويتضمن استخدام شبكة الاتصالات في البحث واسترجاع للمعلومات من اجل دعم اتخاذ قرار الأفراد والمنظمات([٢]).

ثانيا: التجارة الإلكترونية عبارة عن "مزيج من التكنولوجيا والخدمات من اجل الإسراع بأداء التبادل التجاري وإيجاد آلية من اجل تبادل المعلومات داخل مؤسسة الأعمال وبين مؤسسات الأعمال فيما بينها ومؤسسات الأعمال والعملاء، أي عمليات البيع والشراء ([٣]).

ثالثا: إن التجارة الإلكترونية عبارة عن "إنتاج، وترويج، وبيع، وتوزيع المنتجات بواسطة شبكة اتصالات ([٤]) .

([2])ORACLE Corporation, 1997, " Oracle Electronic Commerce Strategy ", An Oracle White Paper, March, http://http://www. Oracle.com:81/initiative/ecommerce/ html/ecommerce_wp.html

([3]) Sterling Commerce, Inc. us, http://http://www.sterlingcommerce.com /abts/ebsc-01.html

([4])World Trade Organization (WTO)

رابعا: التجارة الإلكترونية عبارة عن "عمليات تبادل باستخدام التبادل الإلكتروني للمستندات،(Electronic Data Interchange (EDI، البريد الإلكتروني،E-mail، النشرات الإلكترونية، الفاكس، تحويل الأموال بواسطة الوسائط الإلكترونية،(Electronic Funds Transfer (EFT، وكذلك كافة الوسائط الإلكترونية المشابهة (٥) .

خامسا: تعرف التجارة الإلكترونية بأنها "عبارة عن بنية أساسية تكنولوجية تهدف إلى ضغط سلسلة الوسائط، استجابة لطلبات السوق وأداء الأعمال في الوقت المناسب (٦) .

سادسا: تعرف التجارة الإلكترونية على أنها "نوع من تبادل الأعمال حيث يتعامل أطرافه بطريقة أو وسيلة إلكترونية عوضا عن استخدامهم لوسائط مادية أخرى بما في ذلك الاتصال المباشر (٧) .

سابعا: تعرف التجارة الإلكترونية على أنها "شكل من أشكال التبادل التجاري من خلال استخدام شبكة الاتصالات بين مؤسسات الأعمال مع بعضها البعض، ومؤسسات الأعمال وزبائنها، أو بين مؤسسات الأعمال

---

(5) artment of Defence, 1997, "why EC" D.O.D, Oct. 6, http://http://www.acq.osd.mil/ec/whyec.html

(6) terling Commerce, 1999, "What is Electronic Commerce (EC)? http://http://www.sterlingcommerce.com/ebsc-ebcs-01.html

(7) uropean Commission, 1998, "The Electronic Commerce" July, http://http://www.ispo.cec.be/ecommerce

والإدارة العامة ([٨]) .

ثامنا: إن التجارة الإلكترونية عبارة عن "استخدام تكنولوجيا المعلومات من اجل إيجاد روابط فعاله بين مؤسسات الأعمال في العمليات التجارية ([٩]).

تاسعا: تعرف التجارة الإلكترونية على أنها "نوع من عمليات البيع والشراء ما بين المنتجين والمستهلكين، أو بين مؤسسات الأعمال ببعضهم البعض وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ([١٠]).

عاشرا: إن التجارة الإلكترونية عبارة عن "أداء العملية التجارية بين شركاء تجاريين وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا معلومات متطورة من اجل رفع كفاءة وفاعلية الأداء ([١١]) .

بعد ملاحظة ما جاء من تعاريف عن التجارة الإلكترونية، يمكن أن نخلص إلى تعريف يجمع بين التعاريف سالفة الذكر وعلى النحو التالي:

التجارة الإلكترونية، هي "تنفيذ كل ما يتصل بعمليات بيع وشراء السلع والخدمات والمعلومات من خلال استخدام شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى

([8]) Esprit's Electronic Commerce Team. 1996, "Electronic Commerce R&D in Esprit Program" Study Guide, May, http://http://www.ece.ncsu.edu/course_nf...ter_ethics/http://www/commerce/study.html

([9]) UUNET UK A World Com Company, 1997, "What is Electronic Commerce?" electronic Commerce Information resources. Mar. http://worldserver. Pipex.com/year-x/yxwhatis.html.

([10]) ibid.

([11]) ibid.

الشبكات التجارية العالمية الأخرى ([١٢]) ، ويشمل ذلك:

- عمليات توزيع وتسليم السلع ومتابعة الإجراءات
- سداد الالتزامات المالية ودفعها
- إبرام العقود وعقد الصفقات
- التفاوض والتفاعل بين المشتري والبائع
- علاقات العملاء التي تدعم عمليات البيع والشراء وخدمات ما بعد البيع
- المعلومات عن السلع والبضائع والخدمات
- الإعلان عن السلع والبضائع والخدمات
- الدعم الفني للسلع التي يشتريها الزبائن
- تبادل البيانات إلكترونيا (Electronic Data Interchange) بما في ذلك:
  ١) التعاملات المصرفية
  ٢) الفواتير الإلكترونية
  ٣) الاستعلام عن السلع
  ٤) كتالوجات الأسعار
  ٥) المراسلات الآلية المرتبطة بعمليات البيع والشراء

صفات التجارة الإلكترونية:

توصف التجارة الإلكترونية والمطبقة على شبكة الإنترنت بعدة صفات أهمها:

---

(١٢) د. رأفت رضوان "عالم التجارة الإلكترونية"، ١٩٩٩، دار النهضة العربية ، ص١٧ – ٢٠ .

- لا يوجد استخدام للوثائق الورقية المتبادلة والمستخدمة في إجراء وتنفيذ المعاملات التجارية كما أن عمليات التفاعل والتبادل بين المتعاملين تتم إلكترونيا ولا يتم استخدام أي نوع من الأوراق. ولذلك تعتمد الرسالة الإلكترونية كسند قانوني معترف به من قبل الطرفين عند حدوث أي خلاف بين المتعاملين.
- يمكن التعامل من خلال تطبيق التجارة الإلكترونية مع اكثر من طرف في نفس الوقت، وبذلك يستطيع كل طرف من إرسال الرسائل الإلكترونية لعدد كبير جدا من المستقبلين وفي نفس الوقت، ولا حاجة لإرسالها ثانية، ويعتبر هذا النوع من التفاعل فريد وجديد من نوعه، ولم يسبق أن استخدم من قبل.
- يتم التفاعل بين الطرفين المتعاملين بالتجارة الإلكترونية بواسطة شبكة الاتصالات، وما يميز هذا الأسلوب هو وجود درجة عالية من التفاعلية من غير أن يكون الطرفان في نفس الوقت متواجدين على الشبكة.
- عدم توفر تنسيق مشترك بين كافة الدول من اجل التنسيق وصدور قانون محدد لكل دولة مع الأخذ بعين الاعتبار قوانين الدول الأخرى، وهذا بدورة يعيق التطبيق الشامل للتجارة الإلكترونية.
- يمكن أن يتم بيع وشراء السلع غير المادية مباشرة ومن خلال شبكة الاتصالات، وبهذا تكون التجارة الإلكترونية قد انفردت عن مثيلاتها من الوسائل التقليدية والمستخدمة في عملية البيع والشراء، ومثال ذلك التقارير والأبحاث والدراسات والصور وما شابة ذلك.

- إن استخدام أنظمة الحاسبات المتوفرة في مؤسسات الأعمال لانسياب البيانات والمعلومات بين الطرفين دون أن يكون هنالك أي تدخل مباشر للقوى البشرية مما يساعد على إتمام العملية التجارية بأقل التكاليف وبكفاءة عالية (١٣) .

أما صفات التجارة الإلكترونية بين مؤسسات الأعمال، فتبين الإحصاءات الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية أن حجم المبيعات السنوية في عام ٢٠٠١ قد بلغت حوالي ٩٩٥ مليار دولار، أو ٩٣,٣% من مجموع التجارة الإلكترونية للولايات المتحدة الأمريكية. وحسب تقديرات القطاع الخاص، تراوحت قيمة التجارة بين مؤسسات الأعمال في الاتحاد الأوروبي بين ١٨٥ مليار دولار و٢٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، كما ان التجارة الإلكترونية فيما بين مؤسسات الأعمال قد وصل في أوروبا الوسطى والشرقية إلى حوالي ٤ مليارات دولار في عام ٢٠٠٣.

هذا قد نمت هذه التجارة بشكل متسارع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من حوالي ١٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٣٠٠ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٠٣، وفي أمريكا اللاتينية فقد بلغت قيمة الصفقات التجارية بين مؤسسات الأعمال على الشبكة مباشرة ٦,٥ مليارات في عام ٢٠٠٢ وارتفعت لتصل إلى ١٢,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ (١٤) .

٢- مفهوم الحكومة الإلكترونية

اختلفت الآراء بين الفقهاء حول تحديد مفهوم الحكومة الإلكترونية ،

---

(١٣) مرجع سابق.

(14) http://www.unctad.org

ويعود ذلك إلي اختلاف الجانب الذي يهتم به كل فقيه ([١٥]) .

فهناك من عرف الحكومة الإلكترونية بأنها " استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية في إنجاز المعاملات الإدارية ، وتقديم الخدمات المرفقية ، والتواصل مع الموظفين بمزيد من الديمقراطية " ([١٦]) . وهناك من قدم تعريفاً آخر قائلاً بأن الحكومة الإلكترونية هي " مرادف لعمليات تبسيط الإجراءات الحكومية ، وتيسير النظام البيروقراطي أمام المواطنيين من خلال إيصال الخدمات لهم بشكل سريع وعادل في إطار من النزاهة والشفافية ، والمساءلة الحكومية([١٧]) . وهناك من يري الحكومة الإلكترونية علي أنها " مفهوم جديد يعتمد علي استخدام تكنولوجيا الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات للوصول إلي الإستخدام الأمثل للموارد الحكومية ، وكذلك لضمان توفير خدمة حكومية مميزة للمواطنين ، الشركات ، المستثمرين والأجانب ([١٨]) . ويقرر البعض بأن المقصود بالحكومة الإلكترونية هو قدرة القطاعات الحكومية علي تبادل المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينها وبين المواطن وبين قطاعات الأعمال ، بسرعة ودقة عالية ، وبأقل تكلفة عبر شبكة الإنترنت ، مع ضمان سرية وأمن المعلومات المتناقلة معتمدة علي مبدأين هما :

---

(١٥) د. عصام عبد الفتاح مطر " الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق " ، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٤ .

(١٦) د. ماجد راغب الحلو " غلم الإدارة العامة : ، منشأة المعارف ، ٢٠٠٥ ، ص ٤١٦ .

(١٧) د. سعيد مطر الصريدي " إدارة الجودة الشاملة في الشرطة باستخدام التقنيات الحديثة " ، رسالة دكتوراة ، كلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة ، ٢٠٠٤ ، ص٣٩ .

(١٨) د. هدي محمد عبد العال " التطور الإداري والحكومة الإلكترونية " ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٩٧ .

الأول تقني : ويتمثل في إعداد المعلومات الكترونياً وتناقلها عبر شبكة الإنترنت وضمان دقتها وسريتها .

الثاني إجرائي : ويتمثل في تنفيذ المعاملات والخدمات عن بعد مع ضمان صحتها ومصداقيتها (١٩) .

ويذهب إتجاه آخر إلي تعريف الحكومة الإلكترونية بأنها " تيسير سبل أداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة وإنجاز المعاملات الإدارية والتواصل مع المواطنين بمزيد من الديمقراطية ، بواسطة استثمارات التطورات العلمية المذهلة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات(٢٠) .

كما ربط اتجاه فقهي يربط بين الحكومة الإلكترونية والمميزات التي تقدمها فيقول أن الحكومة الإلكترونية هي " كسر حاجز الزمن والمكان من الداخل والخارج للحصول علي الخدمات ، وذلك بربط تكنولوجيا المعلومات بمهام ومسئوليات الجهاز الإداري والتزام دائم من الإدارة بتطوير وميكنة كافة الأنشطة وتبسيط الإجراءات وسرعة وكفاءة إنجاز المعاملات .

كما يوجد اتجاه فقهي يري أن الحكومة الإلكترونية هي " إدارة موارد معلوماتية تعتمد علي الإنترنت وشبكات الأعمال تميل أكثر من أي وقت مضي إلي تجريد وإخفاء الأشياء وما يرتبط بها إلي الحد الذي أص بح رأس المال المعلوماتي المعرفي الفكري هو العامل الأكثر فاعلية في تحقيق أهدافها ،

---

(١٩) د. بسام الحمادي " مفاهيم ومتطلبات الحكومة الإلكترونية " ، بحث مقدم إلي مؤتمر الحكومة الإلكترونية ، الرياض ' معهد الإدارة العامة ٢٠٠٢ ، ص ٦.

(٢٠) د. هشام عبد المنعم عكاشة " الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة " ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٣ .

والأكثر كفاءة في استخدام مواردها ([٢١]) .

ولكن من مجموع التعريفات السابقة نؤيد التعريف التالي الذي يجمع بين كل الخصائص التي ذكرت في الاتجاهات الفقهية السابقة ، حيث يمكن تعريف الحكومة الإلكترونية بأنها " استخدام الإدارة لنظم تكنولوجيا المعلومات بغرض تقديم أفضل خدمة للجمهور في أسرع وقت ممكن " ([٢٢]) .

أهداف الحكومة الإلكترونية :

تهدف الحكومة اللأكترونية بصفة عامة إلي الاستفادة من المميزات الرئيسية لتطبيقها والتي تتمثل بصورة مباشرة في السرعة والدقة في إنجاز المعاملات وتقليل الوقت والجهد والتكلفة ، وبصورة غير مباشرة في الفوائد الأخري الناجمة عنها كمنع تزاحم أمام المصالح الحكومية والقضاء علي مشكلة تكدس الأوراق وغيرها من السلبيات التي سيزول أثرها تدريجياً بتطبيق نظام الحكومة الإلكترونية علي العمليات الإدارية .

---

(٢١) راجع في عرض التعريفات الفقهية السابقة :
د. عساف سعد العقيبي " دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل إجراءات وعمليات الحماية المدنية " ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠٠٦ ، ص ٣١ – ٣٣ .

(٢٢) د. عصام عبد الفتاح مطر " الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق " ، مرجع سابق ، ص ٣٦ ، وكذلك د. عبد الفتاح بيومي حجازي " النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية " ، الكتاب الأول (النظام القانوني للحكومة الإلكترونية) ، دار الفكر الجامعي ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٠ – ٢٢ . وكذلك د. عبد القادر الفنتوخ " الحكومة الإلكترونية السعودية ٢٠٥٠ " ، مقال منشور علي مجلة الرياض الإلكترونية في ٢٠٠١/١١/٢٥ علي موقعها الإلكتروني : http wrilers.alriyadh.com.sa

ومن أهم أهداف الحكومة الإلكترونية ما يلي :

١- رفع كفاءة الآداء بالجهاز الإداري ، ويكون ذلك من خلال تقليل التعامل بالنماذج اليدوية والتعامل بالنماذج الإلكترونية ، مع ضمان توفير السرية والأمان للمعلومات بما يؤدي إلي تطوير وتحسين مستوي الكفاءة الإنتاجية في الخدمات المقدمة للجمهور .

٢- تيسير سبل حصول الأفراد المعنيين (سواء كانوا جمهوراً أو مستثمرين) علي الخدمات المطلوبة وذلك دون الحاجة إلي التواجد في جهات تقديم الخدمات ، ومثال ذلك القيام بسداد فواتير التليفون ، الكهرباء ، المياة من خلال شبكة الإنترنت .

٣- تقليل التكاليف الخاصة بتوفير وتطوير الخدمات المقدسة للمستفيدين والقطاعات المختلفة .

٤- تحويل الأيدي العاملة الزائدة عن الحاجة إلي أيد عاملة لها دور أساسي في تنفيذ مهام الإدارة وذلك عن طريق إعادة التأهيل لغرض مواكبة التطورات الجديدة التي طرأت علي المؤسسة والاستغناء عن الموظفين غير الأكفاء وغير القادرين علي التكيف مع الوضع الجديد .

٥- إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمؤسسة وكأنها وحدة مركزية .

غير أن تحقيق الأهداف السابق ذكرها من خلال الحكومة الإلكترونية يجب أن يتم علي عدة مراحل :

المرحلة الأولي :

وتتعلق بتحديد الخدمة التي تهم عدداً كبيراً من جمهور المستفيدين وإطلاقها الكترونياً ، ويكون ذلك بتوضيحها من حيث استعمالها وكيفية الحصول عليها .

المرحلة الثانية :

وتختص بإطلاق العديد من الخدمات الكترونياً سواء داخلياً أو خارجياً .

المرحلة الثالثة :

وتشير إلي تحديد النفقات والإيرادات المتعلقة بالخدمة الإلكترونية .

ونتساءل الآن عن معوقات الحكومة الإلكترونية ؟

يمكن حصر هذه المعوقات في معوقات إدارية وبشرية ومالية وفنية وقانونية نوضحها كما يلي :

أولاً : معوقات إدارية :

وتتمثل فيما يلي :

١- تعقيد الإجراءات الإدارية وانعدام مرونة الهياكل التنظيمية .

٢- انعدام التخطيط لبرامج الحكومة الإلكترونية .

٣- وجود مخاوف علي مستوي القيادات الإدارية العليا في بعض الدول من تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية .

٤- غياب التنسيق بين الإدارات الحكومية المختلفة .

ثانياً : معوقات بشرية :

وتتمثل فيما يلي :

١- انخفاض الخبرات التكنولوجية ، والكفاءة العالية في تقديم الخدمات .

٢- عدم كفاية التدريبات اللازمة للعاملين علي الأجهزة الإلكترونية ، حيث يقتصر تدريبهم علي الشرح النظري دون أن يرتبط ذلك بالتنفيذ الفعلي لها ، أو بمعني آخر ممارسة النشاط علي هذه الأجهزة وفقاً للشكل التقليدي دون أن يتطور هذا الأسلوب إلي المستوي المطلوب .

٣- عدم تطور طرق اختيار القائمين علي الأجهزة الإلكترونية ، حيث يتم اختيارهم اعتماداً علي المقابلة الشخصية ، دون أن يقترن ذلك بممارسة عملية علي هذه الأجهزة .

٤- ضعف طرق تقييم الخدمات التي تقوم بها الكوادر البشرية حيث يتم تقييمها بصورة شكلية بحتة دون النظر إلي الجانب الموضوعي أساس الخدمة .

٥- انعدام أو ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا وتطبيقاتها ، بل وتبني مواقف سلبية منها ([٢٣]) .

ثالثاً : معوقات مالية :

وتتمثل فيما يلي :

١-قلة الموارد المالية اللازمة لتوفير البنية التحتية فيما يتعلق بشراء الأجهزة والبرامج التطبيقية ، ومجالات تطوير الحاسبات الآلية ، وإنشاء المواقع وربط الشسبكات .

٢-عدم وجود مخصصات مالية كافية لتدريب العاملين في مجال نظم المعلومات.

٣-ارتفاع تكاليف خدمة الصيانة لأجهزة الحاسبات الآلية ، ونقص عدد المتخصصين في إجراء هذه الخدمات ([٢٤]) .

---

(٢٣) د. علي السلمي " إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية " ، دار غريب للطباعة والنشر ، ٢٠٠١ ، ص ١٨٧ .

(٢٤) د. محمد المتولي " إدارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في الدول العربية " ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول (الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية) ، الجزء الرابع ، أكاديمية الشرطة دبي ، ٢٠٠٣ ، ص ٩٧ وما بعدها .

رابعاً : معوقات فنية وقانونية :

وتتمثل فيما يلي :

١- عدم متابعة التقدم التقني في مجال الحاسب الآلي ، حيث ارتفعت معدلات التغيير في تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات بصورة كبيرة ، في الوقت الذي يبحث فيه الأفراد عن استقرار نسبي .

٢- عدم وجود مواصفات ومعايير ثابتة لأجهزة الحاسب الآلي المستخدمة في إنجاز الخدمات .

٣- عدم إعتماد الوثائق الإلكترونية كبديل عن الوثائق التقليدية في إجراء المعاملات سواء ما تعلق منها بالعقود أو توثيق الحقوق والالتزامات .

٤- إزدياد حجم المخالفات والجرائم الواقعة علي المعلومات ، منها ما يتعلق بسرقة البريد الإلكتروني ، أو سرقة بطاقات الإئتمان ، وكذلك سرقة التوقيع الإلكتروني .

٥- استبعاد النشر الإلكتروني من وسائل وطرق الإعلان عن المناقصات الحكومية يعد من عيوب التنظيم القانوني للخدمات الحكومية ، ولذا فإنه ينبغي تنظيم المناقصات والمزايدات الكترونياً ، وذلك بالنص عليها صراحة في القانون ([٢٥]) .

ننتهي مما سبق قوله إلي وجود بعض المعوقات التي يواجهها نظام الحكومة الإلكترونية ، وإذا ما تم القضاء علي هذه المعوقات ، فإن الحكومة الإلكترونية سوف تأخذ حظها أكثر وأكثر من ذي قبل والدليل الأكبر علي ذلك أن معظم بلدان العالم الآن تحولت الحكومات فيها إلي حكومات الكترونية .

---

(٢٥) د. محمد حسين منصور " المسئولية الإلكترونية " ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، ٢٠٠٣ ، ص ١٧٩ وما بعدها .

آخذين في الاعتبار أن التحول إلي نظام الحكومة الإلكترونية أصبح ضرورة ملحة وحتمية ولا بديل عنها في عالمنا المعاصر . والدليل الأكبر علي ما نقول ما صدقه الواقع العملي من تحول الكثير من حكومات الدول العربية إلي نظام الحكومة الإلكترونية ومنها الحكومة السعودية ، والحكومة المصرية ، وحكومة إمارة دبي في الأمارات العربية المتحدة ، وحكومة الكويت ، وحكومة سلطنة عمان ، والمملكة الأردنية الهاشمية ، وتقريباً كل الحكومات العربية أخذت بنظام الحكومة الإلكترونية سائرة علي هدي الدول المتقدمة مثل هولندا ، والولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، المملكة المتحدة (إنجلترا) ، الهند ، الأرجنتين ، شيلي ، ماليزيا ، سنغافورة (٢٦) .

مزايا الحكومة الإلكترونية وسلبياتها

١- مزايا الحكومة الإلكترونية :

يلاحظ أن تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية سوف يوفر العديد من المزايا تتمثل في الآتي :

أ – سرعة أداء الخدمات :

حيث إنه بإحلال الحاسب الآلي محل النظام اليدوي التقليدي ، حدث تطور في تقديم الخدمة للجمهور ، حيث قلت الفترة الزمنية اللازمة لأداء الخدمة ، ويعود ذلك إلي سرعة تدفق المعلومات والبيانات من الحاسب الآلي بخصوص الخدمة المطلوبة ، ومن ثم القيام بها في وقت محدد قصير جداً .

---

(٢٦) راجع في خصوص ذلك :

د. عبد الفتاح بيومي حجازي " النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية " ، الكتاب الأول (النظام القانوني للحكومة اللأكترونية) ، مرجع سابق ، ص ٢٢ – ٤٧ . ، وكذلك مقالة بعنوان " إنطلاق الحكومة الإلكترونية في الكويت " ، مجلة ويندوز ، عدد يونيو ٢٠٠١ ، ص ٢٢ .

هذا فضلاً عن أن الإنجاز الإلكتروني للخدمة يخضع لرقابة أسهل وأدق من تلك التي تفرض علي الموظف في أداء أعماله في نظام الإدارة التقليدية .

ب- تخفيض التكاليف :

يلاحظ أن أداء الأعمال الإدارية بالطريقة التقليدية يستهلك كميات كبيرة جداً من الأوراق والمستندات والأدوات الكتابية . هذا فضلاً علي أنه يحتاج إلي العرض علي أكثر من موظف وذلك للإطلاع عليه والتوقيع بما يفيد ذلك وإحالته إلي موظف آخر .

ومن شأن ذلك كله ارتفاع تكاليف أداء الخدمة ، وذلك نظراً لإرتفاع أثمان وأسعار المواد اللازمة لأداء الخدمة .

إلا أنه باتباع نظام الحكومة الإلكترونية فإن هذه التكلفة سوف تقل كثيراً، وذلك نظراً لاستخدام الحاسب الآلي والذي يوفر الأدوات والأوراق الكتابية ، هذا فضلاً عن تقليل عدد الموظفين في العمل وذلك بما يؤدي في النهاية إلي سرعة أداء الخدمة .

ج- اختصار الإجراءات الإدارية :

لاشك أن العمل الإداري التقليدي السائد في الآونة الحاضرة يتسم بالعديد من التعقيدات الإدارية ، وذلك لأنه يحتاج في معظم الأحيان إلي موافقة أكثر من جهة إدارية علي العمل المطلوب ، هذا فضلاً عن السمات التي تلحق بالموظف القائم بأداء الخدمة والذي قد يحصل علي إجازة أو لا يتواجد في مكان عمله ومن ثم يتعطل أداء الخدمة من يوم إلي آخر ([٢٧]) .

---

(٢٧) د. عصام عبد الفتاح مطر " الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق " ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .

وللقضاء علي هذه البيروقراطية فإنه بإتباع طريق الحكومة الإلكترونية يمكن تبسيط هذه الإجراءات ، وإنجازها بسرعة وسهولة توفيراً للوقت والجهد والنفقات ، وذلك فيما يتعلق بأماكن الإدارات وأعداد العاملين .

د- دقة وجودة الخدمة المقدمة :

حيث يعتمد نظام الحكومة الإلكترونية علي الحاسب الآلي ، والذي تم إمداده بالمعلومات والبيانات المتعلقة بجميع الخدمات ، ومن ثم فإنه لا وجه للخطأ في العمل المقدم عن طريق الأجهزة الإلكترونية . وبذلك يمكن تقديم خدمات أفضل لطالبي الخدمة ، واستغلال أمثل لإمكانيات الإدارة من خلال إتباع أساليب مشابهة لأساليب التجارة الإلكترونية .

هـ - القضاء علي الفساد الإداري :

لما كان نظام الحكومة الإلكترونية يتضمن إتمام المعاملات بطريقة الكترونية ، حيث يمكن لصاحب الخدمة من خلال الدخول إلي الموقع الإلكتروني الخاص بجهة الإدارة تحديد الخدمة المطلوبة ، ومراحلها ، وإجراءاتها ، والتكلفة المقررة للحصول عليها ، ومن ثم فإنه لا وجه لعلاقة مباشرة بين أي موظف وطالب الخدمة ، ومن ثم تقل فرص انتشار جرائم الفساد من رشوة وخلافه .

ويعود ذلك إلي الإنجاز الإلكتروني ليقوم علي مبدأ العدالة في تقديم الخدمة بذات الدقة والتكلفة والجودة والوقت إلي جانب المساواة في المعاملة والتقدير والإحترام حيث لا يتم التفرقة بين أي شخص باعتباره شخص ذي منصب في الدولة ، أو باعتباره شخص عادي ([٢٨]) .

---

(٢٨) د. رأفت رضوان " الحكومة الإلكترونية ، التحديات والآفاق " قضايا معاصرة =

٢- سلبيات الحكومة الإلكترونية :

بالرغم من الإيجابيات والمميزات المتعددة للحكومة الإلكترونية ، إلا أن تطبيقها قد ينطوي علي بعض السلبيات ، خاصة في بداية التطبيق ، ويزداد تأثير هذه السلبيات مع زيادة تفعيل تطبيق الحكومة الإلكترونية .

ومن أهم تلك السلبيات :

١- البطالة :

فإذا كان مدلول البطالة ينصرف إلي عدم توفر فرصة العمل بالرغم من توافر القدرة علي العمل والرغبة فيه وقبوله مهما كان أجره .

فإن تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية يؤدي إلي زيادة نسبة البطالة حيث تم ميكنة جميع الخدمات ، ولم تعد هناك حاجة إلي طلب تعيين موظفين جدد .

٢- المساس بالصحة العامة :

لما كان نظام الحكومة الإلكترونية يقوم علي استخدام الإنترنت في الحصول علي كافة الخدمات المختلفة في مناحي الحياة ، ومن ثم فإنه قد يترتب علي استخدامه لساعات طويلة المساس بصحة الفرد طالب الخدمة وخاصة حاسة النظر حيث يضعف بشكل تدريجي .

هذا بالإضافة إلي أن المداومة علي استخدام هذه الشبكات يفقد الفرد فرصة التكيف مع المجتمع المحيط به والانخراط فيه ، وذلك نتيجة العزلة التي يفرضها الشخص علي نفسه نتيجة استخدامه لفترات زمنية طويلة لشبكة الإنترنت .

= في الإدارة العامة ، القاهرة ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٥٧ – ٦٣ .

٣- المساس بالحق في الخصوصية :

يعتبر الحق في الخصوصية من أهم الحقوق التي حرصت أغلب التشريعات علي تنظيمها وكفالة حمايتها وأفردت لها العديد من النصوص .

ولا شك أن التعامل الإلكتروني قد يمكن بعض الأفراد من معرفة خصوصيات الآخرين كالتعرف علي مقدار استهلاك فواتير الكهرباء أو التليفون .

٤- فقدان الأمان :

حيث يؤدي التعامل الإلكتروني إلي فقدان الأمان تماماً في كثير من التعاملات عن طريق بطاقات الإئتمان (الفيزا كارد) .

وعلي الرغم من وجود هذه السلبيات ، إلا أن الإيجابيات التي تحققها الحكومة الإلكترونية تفوقها بكثير ، كما أنه يمكن مواجهة هذه السلبيات وذلك عن طريق تفعيل دور الحكومة الإلكترونية في توفير الرخاء لجميع الأفراد . عن طريق تنظيم تواجد الأفراد علي شبكة الإنترنت ، وترسيخ مبدأ الخصوصية الفردية عن طريق استخدام التوقيعات الرقمية والأرقام السرية وكلمات المرور بهدف تقليص التعديات التي يمكن أن تؤثر بفاعلية علي تطبيق الحكومة الإلكترونية (٢٩) .

---

(٢٩) راجع في خصوص المعاملات الإلكترونية :
د. أسامة أبو الحسن مجاهد " الوسيط في قانون المعاملا الإلكترونية ، وفقاً لأحدث التشريعات في فرنسا – مصر – الأردن – دبي – البحرين " ، الكتاب الأول ، ٢٠٠٧، ص ٣٣١ – ٣٣٨ . ، د. عبد الفتاح بيومي حجازي " النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية " ، الكتاب الثاني (الحماية الجنائية والمعلوماتية لنظام الحكومة الإلكترونية) ، دار الفكر الجامعي ، ٢٠٠٣ ، ص ١٠٩ – ١٣٣ . ، =

وبهذه الإطلالة نكون قد تعرفنا علي ماهية المعاملات الإلكترونية ، موضحين معوقاتها ، ومميزاتها ، وسلبياتها ، إلا أنه يجب الإعتراف بأن العصر القادم هو عصر المعاملات الإلكترونية .

آثار التجارة الإلكترونية على الاقتصاد:

أحدث التطور التكنولوجي الذي شهده العالم، مع دخوله القرن الحادي والعشرين، ثورة معلوماتية، أطلق عليها الثورة الصناعية الثالثة أو الموجة البشرية الثالثة، بعد الموجة الزراعية والصناعية التي مرت بهما البشرية في تاريخها الطويل. ويتوقع أن تقود هذه الثورة المعلوماتية إلى قيام اقتصاد جديد يطلق عليه اقتصاد المعلومات (Information Economics) يختلف في نوعيته وبنيته وآلياته ونظرياته عن الاقتصاد التقليدي، مما يؤدي إلى إضافة قطاع اقتصادي جديد بجانب القطاعات الاقتصادية التقليدية: الزراعية والصناعية والخدمية. وتوقعت دراسات قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي أن يهيمن هذا الاقتصاد الجديد (اقتصاد المعلومات) على نحو ٨٠% من حجم النشاط الاقتصادي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٢م([٣٠]) .

وفي ظل التوقعات المتفائلة لهذا التحول، من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد جديد، فإن ثمة دلائل وإشارات تؤيد هذه التوقعات، يمكن بيانها من

= د. فاروق الأباصيري " عقد الإشتراك في قواعد المعلومات الإلكترونية ، دراسة تطبيقية لعقود الإنترنت " ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٣ ، ٩٥ – ١٠٩ . ، د. شحاته غريب محمد شلقامي " التعاقد الإلكتروني في التشريعات العربية ، دراسة مقارنة " ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٥ ، ص ١١ – ٢٤ .

(٣٠) خالد الطويل، الاقتصاد الجديد، صحيفة الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية ٢٠٠٠م، (٢٠٠١/١٠/٢٤م)، متاح في:

(http://www.writers.alriyadh.com.sa)

خلال استعراض بعض الآثار والفوائد لتطبيقات التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت والتي أضحت القوة الدافعة لاقتصاد المعلومات الجديد. وفي هذا القسم سوف نجمل هذه الآثار والفوائد المتحصلة من التجارة عبر شبكة الإنترنت على مستوى قطاعات الأعمال ومستوى الأفراد (المستهلكين) والمستوى القومي أو الكلي.

الآثار الاقتصادية للتجارة الإلكترونية على مستوى قطاع الأعمال.

تتلخص أبرز الفوائد الاقتصادية للتجارة الإلكترونية المتحصلة على مستوى المؤسسات والشركات التجارية في الآتي:

أ- توسيع نطاق السوق: حيث تعمل التجارة الإلكترونية على توسيع دائرة السوق المحلي وكذلك النفاذ إلى الأسواق العالمية وخلق أسواق جديدة كان من المتعذر إيجادها في ظل التجارة التقليدية، لأن ممارسة التجارة عبر شبكة الإنترنت تجعل المنتجات من السلع والخدمات متاحة لأكبر عدد ممكن من المستهلكين. وهذا يتيح حتى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحضور في الأسواق المحلية والدولية الأمر الذي يمنح فرصة أكبر للمستهلك للاختيار من بين المنتجات المعروضة. ويعد الدخول اليسير والفعال إلى الأسواق المحلية والدولية لمؤسسات الأعمال أحد الفوائد المباشرة للتجارة الإلكترونية التي تعتمد على الإنترنت. ولذلك فإنه بإمكان أي فرد أن يصبح تاجرا على الإنترنت بتكاليف منخفضة جدا. وعلاوة على إمكان الوصول إلى الأسواق العالمية، فإن الشركات التي تبنت التجارة الإلكترونية تؤكد وجود فوائد ومنافع أخرى لهذه التجارة مثل تقليص أوقات أو فترات التوريد، واختصار أوقات دورات الإنتاج، وتبسيط عمليات وإجراءات الشراء، بالإضافة إلى إنقاص المخزون، لأن المنتجين والمستهلكين يصبحون قريبين جدا من بعضهم البعض

من خلال الاتصال المباشر فيما بينهم، دون تدخل الوسطاء التقليديين مثل الموردين والمصدرين وتجار الجملة والتجزئة [٣١] .

ب- تفعيل مفهوم المنافسة الكاملة في السوق: حيث تعمل التجارة الإلكترونية على تقليص المسافات بين المنتجين والمستهلكين مما يتيح التواجد الإلكتروني القريب بين البائع والمشتري الأمر الذي يؤدي إلى تحسين مستوى ونوعية المنتج عن طريق خدمات ما قبل وبعد البيع، وتوفر المعلومات عن طبيعة المنتجات وأسعارها ومنتجيها في الأسواق، وكذلك الاستجابة السريعة لطلبات السوق مما يؤدي في نهاية الأمر إلى تحسين درجة التنافسية في الأسواق الإلكترونية (٣٢). كما أن انخفاض تكاليف العمليات التجارية وانخفاض عوائق الدخول في الأسواق من شأنه تقليل بعض الاختلافات في الأسواق التجارية، وتحريك الأنشطة الاقتصادية والوصول بها إلى أن يكون اقتصادا يعتمد على المنافسة الكاملة[٣٣] .

ج- انخفاض تكاليف العمليات التجارية: تمثل تكاليف الصفقات التجارية المتمثلة في جمع المعلومات والتفاوض وأتعاب السمسرة وعمولات المبيعات والإجراءات الإدارية وغيرها جزء مهما في سعر المنتج. وتلعب التجارة الإلكترونية دورا بارزا في تخفيض هذه التكاليف من خلال تحسين وتدفق المعلومات وزيادة تنسيق الأعمال، وكذلك انخفاض تكاليف البحث عن

---

(٣١) - باسل الجبر، التجارة الإلكترونية: منطقة تجارة عالمية حرة خلال الإنترنت، وزارة التجارة، المملكة العربية السعودية. متاح في:
(http://www.commerce.gov.sa/ecomm/art1.asp))

(٣٢) رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص ٤١.

(٣٣) باسل الجبر، التجارة الإلكترونية: منطقة تجارة عالمية حرة خلال الإنترنت، مرجع سابق.

المعلومات المتعلقة بالمشترين المحتملين والبائعين في السوق[٣٤] . كما تمكن التجارة الإلكترونية مؤسسات الأعمال من تنسيق استراتيجياتها ومواردها ومهاراتها بتكوين علاقات طويلة المدى، لا سيما تلك المؤسسات أو الشركات التكنولوجية كثيفة المعلومات، وذلك من خلال الشبكات الإلكترونية التي تتيح تقاسم المعلومات. ويعتقد بعض الباحثين أن صور هذه الشبكات التي تنظم التجارة الإلكترونية سوف تسود في المستقبل القريب وتصبح هي الهيكل التنظيمي لكل التعاملات الاجتماعية بين الناس[أ]. ومن ناحية أخرى تسهم التجارة الإلكترونية في خفض التكاليف الإدارية لدى مؤسسات الأعمال في توزيع وحفظ واسترجاع المعلومات الورقية، وقد يصل خفض التكاليف الإدارية لعمليات الشراء إلى ٨٥%[٣٥] ، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض أسعار المنتجات[٣٦] .

د- تحكم أفضل في إدارة المخزون: تسهم التجارة الإلكترونية في خفض المخزون عن طريق استعمال عملية السحب في نظام إدارة سلسلة التوريد، حيث تبدأ العملية بالحصول على الطلب التجاري من المشتري وتزويده بطلبه من خلال التصنيع الوقتي المناسب، وهذا من شأنه العمل على تقليص الدورة التجارية بدرجة كبيرة حيث يتم شحن المنتج مباشرة من المصنع إلى المشتري النهائي. ويظهر ذلك بشكل كبير في المنتجات الرقمية، أي السلع والخدمات التي يتم تسليمها إلكترونيا. وبذلك تصبح التجارة الإلكرونية أداة مهمة في إدارة المخزون وانخفاض تكاليف التخزين، وهذا له آثار اقتصادية على المستوى

---

(٣٤) طارق عبد العال حماد، التجارة الإلكترونية: المفاهيم – التجارب – التحديات – الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية، (الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٢/٢٠٠٣م)، ص ٤٨.

(٣٥) المرجع نفسه، ص ٤٩-٥٠ .

(٣٦) د. رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص ٤١.

الكلي إذا علمنا أن ١٠% من التقلب ربع السنوي في معدلات نمو الإنتاج تعود نتيجة للتقلب في الاستثمار في المخزون. فإذا كانت التجارة الإلكترونية تعمل على تخفيض المخزون إلى حده الأدنى، فإنه من المتوقع أن يكون أحد آثار التجارة الإلكترونية هو تخفيف آثار الدورة التجارية الناجمة عن التغير في المخزون. ومع تطور تقنية المعلومات والاتصالات وتدفق المعلومات بشكل أفضل فإنه من المتوقع أن ينخفض أثر المخزون على الدورة التجارية إلى حده الأدنى بل ربما ينعدم ([٣٧]) .

الآثار الاقتصادية للتجارة الإلكترونية على مستوى المستهلكين.

بجانب الفوائد والمزايا المتحصلة لقطاع الأعمال من استخدام التجارة الإلكترونية، فإن المستهلك له أيضا نصيب من التجارة الإلكترونية إذا كان مستهلكا إلكترونيا عبر شبكة الإنترنت. وتتمثل أبرز هذه الفوائد في الآتي:

أ- سرعة وسهولة التسوق: حيث يكون لدى المستهلك نطاقا أوسع للتسوق عبر شبكة الإنترنت، وعلى مدار الساعة، وفي أي يوم يريد، وأي مكان على سطح الأرض. فأي شخص لديه حاسب آلي ومتصل بالإنترنت فإن بإمكانه أن يصبح مستهلكا عالميا، وهو في منزله، وما عليه إلا أن يتعامل مع أزرار الحاسب الآلي، وتصفح المواقع التجارية الإلكترونية المفتوحة عبر الإنترنت.

ب- تعدد الخيارات: توفر التجارة الإلكترونية العديد من الخيارات للمستهلك نتيجة لإمكان الوصول إلى منتجات ومراكز تسوق لم تكن متوفرة بالقرب من المستهلك. فمع دخول المستهلك إلى التجارة الإلكترونية فإن الفرصة متاحة له بأن يبحث عن سلعته المفضلة أو التي يبحث عنها عبر

---

(٣٧)J. Bradford Delong, Macroeconomics Implication of the "New Economy", May 2000. Available at (http://www.j-bradford-delong.net/OpEd/virtual/ne_macro.html)

المواقع التجارية في الإنترنت. بينما في حالة التسوق التقليدي فإن المستهلك ليس أمامه إلا المنتجات المعروضة في الأسواق التقليدية، ويتعذر علية البحث في أسواق أخرى لعدم توفر المعلومات لديه عن الأسواق الأخرى وكذلك لارتفاع تكاليف البحث والحصول على المنتج.

ج- انخفاض الأسعار وسرعة الحصول على المنتج: في ظل تعدد وتنوع المنتجات في المواقع التجارية الإلكترونية فإن المستهلك سوف يبحث عن المنتج الأقل سعرا والأفضل جودة، وذلك من خلال مقارنة أسعار ونوعيات المنتجات بسهولة وسرعة فائقة مما يمكن المستهلك في نهاية الأمر اختيار أفضل العروض. في حين أن الأمر أصعب في حالة التجارة التقليدية لأنه يتطلب زيارة كل موقع جغرافي من أجل مقارنة أسعار ونوعيات المنتجات ، إضافة إلى ذلك، فإن أسعار المنتجات في التجارة الإلكترونية تكون أقل عن مثيلاتها في التجارة التقليدية نتيجة لانخفاض التكاليف الإدارية التي يتحملها المنتجون، وهذا من شأنه خفض أسعار المنتجات المعروضة في المواقع التجارية في الإنترنت . ومن ناحية أخرى، يتميز المستهلك الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت بسرعة حصوله على المنتج الذي قام بطلبه وشرائه إلكترونيا، لاسيما إذا كانت منتجات خدمية أو منتجات قابلة للتحويل إلى منتجات رقمية مثل الكتب والأبحاث والمجلات وبرامج الحاسب الآلي والمواد الصوتية والفوتوغرافية وغيرها، حيث يتم الحصول على هذه المنتجات خلال ثوان بعد إتمام عملية الشراء من الموقع. كذلك فإن الحصول على المنتجات غير الرقمية يتم بطريقة أسرع مما لو تم الطلب بالطرق التقليدية، لأن عملية الطلب والمدفوعات وكافة المعلومات المتعلقة بالطلب تتم بطريقة إلكترونية مما يمكن المنتج من إرسال الطلب بسرعة وسهولة إلى المشتري، بينما يستغرق الأمر أسابيع وربما أشهر إذا تم الطلب تقليديا.

د- سرعة وسهولة تبادل المعلومات بين المستهلكين: حيث توفر الإنترنت إمكانية تبادل المعلومات والآراء وتجارب المستهلكين المتعلقة بالمنتجات والخدمات عبر مجتمعات إلكترونية مثل المنتديات وغيرها ، الأمر الذي يوفر البيانات والمعلومات لدى المجتمع عن المنتجات الاقتصادية، ويرفع مستوى الثقافة والوعي الاستهلاكي لدى جمهور المستهلكين، في حين أن هذا قد يكون متعذرا أو يتطلب وقتا وجهدا أطول في عالم التجارة التقليدي.

الآثار الاقتصادية للتجارة الإلكترونية على المستوى القومي.

يمكن إبراز الفوائد المتحصلة من التجارة الإلكترونية على المستوى القومي في الآتي:

أ- دعم التجارة الخارجية: توفر التجارة الإلكترونية فرص زيادة معدلات الصادرات، وذلك من خلال سهولة الوصول إلى مراكز الاستهلاك الرئيسة، وإمكانية التسوق للسلع والخدمات عالميا وبتكلفة محدودة، والقدرة على سرعة عقد وإنهاء الصفقات التجارية، وكذلك القدرة على تحليل الأسواق والاستجابة لتغير متطلبات المستهلكين . ويظهر أثر التجارة الإلكترونية أكثر وضوحا في تجارة الخدمات بين الدول مما يؤدي بدوره إلى رفع درجة الانفتاح الاقتصادي في هذا المجال، حيث يمثل قطاع الخدمات نسبة مهمة تقدر بنحو ٦٠ % من إجمالي الإنتاج العالمي، وبالرغم من ذلك فإن حجمه لا يتجاوز ٢٠% من التجارة الدولية، وربما يعود ذلك إلى أن أداء كثير من الخدمات يتطلب وسيلة اتصال وكذلك القرب الجغرافي بين المستهلكين والمنتجين. ولكن مع ظهور تقنية المعلومات الحديثة فقد هيأت التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت وسيلة الاتصال المفقودة بين المستهلك والمنتج، وبذلك ساهمت في زوال العقبات الجغرافية لكثير من الخدمات. وقد

أثبتت إحدى الدراسات القياسية أن الزيادة في استخدام الإنترنت بمقدار ١٠% في الدول الأجنبية يؤدي إلى نمو صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار ١,٧% و ١,١% على التوالي [٣٨] .

ب- دعم التنمية الاقتصادية: تمثل المشروعات المتوسطة والصغيرة محورا أساسا في التنمية الاقتصادية، وتعاني هذه المشروعات من غياب الموارد الاقتصادية اللازمة للوصول إلى الأسواق العالمية. وتعد التجارة الإلكترونية واحدة من الأدوات التي تحقق للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم القدرة على المشاركة في حركة التجارة الدولية بفاعلية وكفاءة بما تقدمه من خفض تكاليف التسويق والدعاية والإعلان، وتوفير الوقت والمكان اللازمين لتحقيق المعاملات التجارية. وهذا ينعكس إيجابا على تفعيل نشاطات هذه المشروعات الأمر الذي يدفع عجلة التنمية الاقتصادية . كما يشير أحد الاقتصاديين إلى أن انخفاض تكاليف العمليات التجارية عبر التجارة الإلكترونية فيما بين قطاعات الأعمال يمكن أن يؤدي إلى زيادة دائمة في مستوى الناتج بمتوسط ٥ % في اقتصاديات الدول المتقدمة على مدى السنوات العشر القادمة، مما يعني زيادة في نمو الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٠,٢٥ % في السنة ([٣٩]) . وتذكر وزارة التجارة الأمريكية أن التجارة الإلكترونية وقطاع تقنية المعلومات كليهما قد أسهما بحوالي ٣٠ % من نمو

---

(٣٨) Caroline Freund and Diana Weinhold , The Internet and International Trade in Services, American Economic Association (Papers and Proceedings), May 2002. pp. 236-240.

(٣٩) طارق عبد العال حماد، التجارة الإلكترونية: المفاهيم – التجارب – التحديات – الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية، مرجع سابق، ص ٤٤ .

الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨م [٤٠].

ج- دعم التوظيف: تقدم التجارة الإلكترونية فرصا جديدة للتوظيف، حيث تتيح إقامة مشاريع تجارية صغيرة ومتوسطة للأفراد وربطها بالأسواق العالمية بأقل التكاليف الاستثمارية، لا سيما تجارة الخدمات التي توفر فيها التجارة الإلكترونية آلية للأفراد المتخصصين لتقديم خدماتهم على المستوى الإقليمي والعالمي دون الحاجة للانتقال، مما يفتح المجال لهم للانطلاق في الأعمال الحرة. ومن ناحية أخرى، توفر التجارة الإلكترونية فرصا وظيفية في العديد من المجالات المختلفة ذات الصلة بتطبيقات التجارة الإلكترونية، مثل المتخصصين في إنشاء المواقع التجارية الإلكترونية، و العاملين والإداريين والفنيين في المتاجر الإلكترونية. بالإضافة إلى توفير الفرص الوظيفية في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات، التي تعتمد عليها التجارة الإلكترونية، من مهندسي الشبكات والبرامج اللازمة لتطبيقات التجارة الإلكترونية وغيرها.

د- دعم القطاعات التكنولوجية: يتيح انتشار التجارة الإلكترونية على المستوى القومي خلق بيئة ومناخ ملائم لظهور قطاعات متخصصة في تقنية المعلومات والاتصالات، وذلك لدعم البنية التحتية الإلكترونية لتطبيقات التجارة عبر شبكة الإنترنت. ومع تطور ونمو التجارة الإلكترونية وانتشار استخدامها في التعاملات التجارية، يصبح هناك فرصا استثمارية لتوجيه رؤوس الأموال للاستثمار في تطوير وتحسين وتحديث البنى التحتية الإلكترونية، والاستثمار في الخدمات المصاحبة لقطاع تقنية المعلومات والاتصالات، الأمر الذي يؤدي إلى خلق أو توطين قطاعات تكنولوجية متقدمة

---

(٤٠) WITSA, International Survey of E-Commerce 2000, sponsored by CSSA. p. 8. available from: (www.cssa.co.uk) .

تدعم الاقتصاد القومي ([٤١]) .

واقع الدول الإسلامية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات:

سنتناول في هذا القسم عرض وتحليل واقع الدول الإسلامية (أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي) في مجال تقنية المعلومات والاتصالات حيث إنها تمثل مؤشرات البنية التحتية الإلكترونية (Electronic Infrastructure) لتطبيقات التجارة الإلكترونية. وبما أن الدول الإسلامية متباينة في اقتصادياتها، فإن تحليلها كمجموعة متجانسة ربما يشكل صعوبة بل قد يخفي بعض المؤشرات المهمة لبعض الدول أو قد يؤدي إلى نتائج مضللة بسبب التباين في هياكلها الاقتصادية. ولهذا السبب من المفيد أن نقسم الدول الإسلامية إلى أربع مجموعات ([٤٢]) وذلك من أجل تقديم فكرة واضحة عن واقع هذه الدول الإسلامية. والمجموعات هي (١) الدول الإسلامية الأقل نمو (٢) الدول الإسلامية متوسطة الدخل (٣) الدول الإسلامية المصدرة للبترول (٤) الدول الانتقالية . وللأغراض التحليلية سوف نقارن هذه الدول مع بعضها البعض وكذلك مقارنة الدول الإسلامية ككل مع الدول النامية الأخرى والدول المتقدمة.

الصادرات التكنولوجية:

تمثل الصادرات التكنولوجية ذات الكثافة العالية بعنصري البحوث والتطوير، مثل الحاسبات الآلية والأدوات العلمية والآلات الإلكترونية ومثلها، مؤشرا مهما للمقدرة التكنولوجية للقطاعات الإنتاجية لأي مجتمع. وقد أكدت

---

(٤١) World Trade Organization "Special Studies 2: Electronic Commerce and the Role of the WOT", 1998, p. 27.

(٤٢) : SESRTCIC (a), Annual Economic Report on the OIC Countries:1998, Journal of Economic Cooperation Among Islamic Countries 19, 4 (1998) 1-57.

بعض الدراسات على أهمية الدور الذي تلعبه في تعزيز المقدرة التنافسية للدولة في الأسواق العالمية ([٤٣]) . ولا تزال المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي تمثل أهم الصادرات في التجارة العالمية منذ بدايات الثمانينيات، حيث لوحظ وجود علاقة ارتباطية بين المحتوى التكنولوجي وديناميكية الصادرات ([٤٤]) . ولذلك فإن معظم الدراسات التي تهتم بتحليل اتجاهات الصادرات الصناعية تركز غالبا على المستوى التكنولوجي كمؤشر للمقدرة التنافسية للقطاعات([٤٥]) .

وفي هذا الجانب يظهر أن الدول الإسلامية متأخرة مقارنة بمجموعات الدول الأخرى (انظر جدول ١)، حيث لا تتجاوز نسبة صادراتها التكنولوجية من إجمالي الصادرات الصناعية (في المتوسط) ٢,٣٤ %، وهذا يقل عن المعدل العالمي، الذي يمثل تقريبا ٢٠ %، أي بما يعادل نحو تسعة أضعاف، بينما يمثل ذلك في الدول النامية الأخرى أكثر من ٧ % ، ونحو ٢٣ % في الدول المتقدمة. وبالرغم من انخفاض هذا المؤشر لمجموعة الدول الإسلامية إلا أن هناك، إلى حد ما، تباينا فيما بين مجموعات الدول الإسلامية، حيث نجد أن الدول الإسلامية الانتقالية تستحوذ على أعلى نسبة (٣,٩٥) تليها الدول المصدرة للبترول (٣,٣١) ثم الدول متوسطة الدخل (٣,٠٢) ، ثم الدول الإسلامية الأقل نمو حيث تمثل أقل نسبة (٠,٧٤). وفيما بين الدول الإسلامية في كل مجموعة، هناك تباين كبير في نسب ما تمثله الصادرات التكنولوجية من الصادرات الصناعية كما يوضحه الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف،

---

(43) Lall and Wignaraja (1998), OECD (1992), UNCTAD (1997), Lall (200), Mahmood (1999), Bhattacharyya (2000), IDB (2001) and OECD (1998).

(44) UNCTAD (2002), E-commerce Development Report 2002, p. 248.

(45) Ibid, p. 248.

حيث تتقلب النسب في مجموعة الدول الأقل نمو بنحو ٣٥٤ %، وفي مجموعة متوسطة الدخل ٥٦٣ %، والدول البترولية ٢٧٩ %، والدول الانتقالية ٩٧ %، وإجمالا في الدول الإسلامية كمجموعة واحدة نحو ٤٨٨ %. وهذه التقلبات الكبيرة تشير إلى عدم تجانس الدول سواء داخل مجموعات أو بين الدول الإسلامية كافة، مما يعني أن نسبة الصادرات التكنولوجية إلى الصادرات الصناعية تختلف بشكل ملحوظ من دولة إلى دولة أخرى. وعلى أية حال، مقارنة بمجموعات الدول النامية والمتقدمة أو بالمعدل العالمي، يظهر أن إسهام المنتجات التكنولوجية في صادرات الدول الإسلامية تعد إسهاما متواضعا مقارنة بالدول الأخرى. وربما يعزى ذلك إلى أن طبيعة صادرات الدول الإسلامية تتركز أساسا في المنتجات الأولية والزراعية، الأمر الذي يقتضي ضرورة تبني سياسات واستراتيجيات لتنويع القاعدة الإنتاجية في هذه الدول، وتوجيه الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاعات الصادرات التكنولوجية.

جدول ١:

نسبة الصادرات التكنولوجية من الصادرات الصناعية حسب مجموعات الدول ([46]) .

مجموعة الدول	% الصادرات التكنولوجية من الصادرات الصناعية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
لدول الإسلامية الأقل نمو	٠,٧٤	٢,٦٢	٣,٥٤
الدول الإسلامية متوسطة الدخل	٣,٠٢	١٧,٠٢	٥,٦٣
الدول الإسلامية المصدرة للبترول	٣,٣١	٩,٢٦	٢,٧٩
الدول الإسلامية الانتقالية	٣,٩٥	٣,٨٤	٠,٩٧
الدول الإسلامية كافة	٢,٣٤	١١,٤٢	٤,٨٨
الدول النامية الأخرى	٧,٠٥		
الدول المتقدمة	٢٢,٨١		
العالم	١٩,٩٨		

---

(46) 54 - World Bank (WDI CD-ROM).البيانات لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١م .

تقنية المعلومات (Information technology):

تشمل تقنية المعلومات الإنفاق الخارجي والداخلي لقطاع الأعمال والقطاع العائلي والحكومي على شراء منتجات وخدمات متعلقة بتقنية المعلومات (IT)، وهو يعكس مدى انتشار استخدام وسائل تقنية المعلومات بين أفراد وقطاعات المجتمع في الدولة. كما يشكل قطاع تقنية المعلومات البنية التحتية اللازمة والعمود الفقري لتطبيقات التجارة الإلكترونية، لأن هذا القطاع لا يشتمل فقط على أقراص الحاسبات الصلبة والمرنة وإنما يشمل أيضا الهواتف الثابتة والنقالة وأجهزة اتصالات اللاسلكية الأخرى([٤٧]) . وكلما توفر مثل هذه الأجهزة التقنية كلما ارتفعت فرصة الربط الالكتروني ودخول الإنترنت ومن ثم توفر فرص التجارة الإلكترونية. وجدول ٢ يعرض حجم الإنفاق على تقنية المعلومات ونسبته من الناتج المحلي ومتوسط الإتفاق الفردي على تقنية المعلومات في الدول الإسلامية.

---

(47) UNCTAD, E-commerce and development Report 2002, p.109.

جدول ٢:

الإنفاق على تقنية المعلومات حسب مجموعات الدول ([٤٨])

مجموعة الدول	حجم الإنفاق على تقنية المعلومات (مليار $)	% من الناتج المحلي	متوسط الإنفاق الفردي على تقنية المعلومات
الدول الإسلامية الأقل نمو	-	-	-
الدول الإسلامية متوسطة الدخل	*١٨,٢٠	٣,٩٠	١١١,٢٤
الدول الإسلامية المصدرة للبترول	** ٣,٥٤	٢,٢٠	١٦,٦٠
الدول الإسلامية الانتقالية	-	-	-
الدول الإسلامية كافة	٢١,٥٦٠	٢,٩٣	٦٩,١٤
الدول النامية الأخرى	-	-	-
الدول المتقدمة	-	-	-
العالم	-	-	-

* ثلاث دول فقط (مصر، ماليزيا، تركيا) ** دولة واحدة فقط (اندونيسيا) (-) غير متوفر

وبالرغم من عدم توفر تلك البيانات عن معظم الدول الإسلامية وكذلك مجموعة الدول النامية والمتقدمة والمعدل العالمي، إلا أن البيانات المتاحة عن بعض الدول الإسلامية تعكس المستوى المتدني لمؤشر تقنية المعلومات فيها، حيث لم يتجاوز إجمالي ما تنفقه الدول الإسلامية (أربعة دول فقط: مصر وتركيا وماليزيا واندونيسيا) على تقنية المعلومات، بحسب البيانات المتاحة خلال الفترة ٩٦-٢٠٠١م، ٢١,٥ مليار دولار، تمثل حصة الدول الإسلامية متوسطة الدخل، تحديدا مصر وماليزيا وتركيا، ما يقارب ٨٥ % ، والدول الإسلامية المصدرة للبترول، دولة واحدة فقط وهي اندونيسيا، حوالي ١٥%. ويشكل ذلك كنسبة من الناتج المحلي ٣,٩ % في الدول متوسطة الدخل

(48) Ibid. p. 109.

و٢,٢٠ % في الدول البترولية. وإجمالا لا يتجاوز هذا الإنفاق في المتوسط ٤% من إجمالي الناتج المحلي في الدول الإسلامية ككل. ويبلغ متوسط الإنفاق الفردي على تقنية المعلومات في الدول الإسلامية ما يعادل ٦٩,١٤ دولار في المتوسط، منها ١١١,٢٤ دولار في الدول متوسطة الدخل و١٦,٦٠ دولار فقط للدول البترولية. ولتعزيز دور قطاع تقنية المعلومات في الدول الإسلامية فإن ذلك يتطلب وضع السياسات اللازمة لتوجيه إنفاقاتها الاستثماري في هذا القطاع الهام، وتوفير الحوافز لجذب الاستثمارات الأجنبية في تقنية المعلومات. وتشير إحدى الدراسات الاستطلاعية التي قام بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على كبرى شركات تقنية المعلومات إلى أن استثماراتها المستقبلية في قطاع تقنية المعلومات تتجه بحسب الأهمية إلى دول جنوب شرق أسيا والدول النامية الأخرى في آسيا (٦٩,٧٠ %) و أوربا الشرقية (٦٦,٦٧ %) ودول الشرق الأوسط (٥٧,٥٨ %) ودول أمريكا اللاتينية (٤٥,٤٥ %) وأخيرا أفريقيا (٤٢,٤٢ %). ومن الملاحظ أن أبرز عوامل جذب هذه الاستثمارات وفقا لآراء الشركات كانت بحسب الترتيب: سهولة الدخول في السوق (١٨,٩ %) والتي تشمل حجم السوق ومدى قربة من الأسواق الكبيرة، وكونه ضمن مناطق حرة، يليه عامل البيئة السياسة العامة (١٨,٢ %) وتشمل الاستقرار السياسي والسياسة التجارية وسياسة الضرائب، ثم عوامل تكلفة الإنتاج وكفاءة الأيدي العاملة في استخدام التقنية ومستوي تحصيلها العلمي وحوافز الاستثمار ١٨ %، ١٦,٣ %، ١٥ %، ١٣,٦ % بحسب الترتيب (شكل ١). لذلك الحاجة ملحة على الدول الإسلامية أن تهتم بتهيئة أسواقها لجذب الاستثمارات الخارجية في هذا القطاع من خلال إزالة العقبات والقيود والإجراءات التي تحد من الدخول في السوق، والعمل على الدخول في تكتلات اقتصادية إقليمية أو مناطق تجارية حرة. وكذلك العمل على توفير البيئة السياسة العامة من خلال وضع سياسة ضرائب

وسياسات تجارية ملائمة تهدف إلى جذب الاستثمارات الخارجية.

شكل ١:

عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع تقنية المعلومات بحسب الأهمية النسبية



ومن جانب آخر فإن حكومات الدول الإسلامية ينبغي أن تتبنى استراتيجيات وطنية للرفع من مستوى الوعي التكنولوجي واستخداماته بين أفراد المجتمع عبر المؤسسات التعليمية والتدريبية والمهنية، حيث أثبتت دراسات عديدة دور التعليم الهام في نشر استخدم تقنية المعلومات، وأن توفر الأيدي العاملة ذات المهارة العالية تقود المجتمع إلى تسريع تبني واستخدام تقنية المعلومات (٤٩) .

استخدام الحاسب الآلي:

يشكل مؤشر الحاسب الآلي والهواتف أهم المكونات الأساس اللازمة للدخول في الإنترنت، وبالتالي يمثل عنصرا هاما في تكوين البنية التحتية لتطبيقات التجارة الإلكترونية في أي مجتمع. ولأهمية الحاسب الآلي كوسيلة

---

(49) Journal of Economic Cooperation Among Islamic Countries 19, 4 (1998) 1-57, Annual Economic Report on the OIC Countries: 1998, p. 11.

للدخول في الإنترنت، فقد شهدت الحاسبات انتشارا ونمو كبيرا في مختلف بلدان العالم، حيث نمت أعدادها من ٩٨ مليون حاسب آلي في عام ١٩٩٠م إلى ٢٢٢ مليون في عام ١٩٩٥م ثم أكثر من ٥٠٠ مليون حاسب بحلول ٢٠٠٣م، . وتستحوذ أكبر ١٥ دولة في قطاع الحاسبات على ما يقارب ٧٩ % من إجمالي عدد الحاسبات على مستوى العالم، ويبلغ نصيب الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٣م وحدها ٣٥,٤ % [٥٠] .

وفي هذا الصدد لا تزال الدول الإسلامية متأخرة حيث لم يتجاوز نصيبها في المتوسط ١١ حاسب آلي لكل ألف فرد، وهذا يمثل مؤشرا منخفضا جدا إذا ما قورن بالدول النامية والمتقدمة والمتوسط العالمي، والذي يبلغ نصيب كل ألف فرد في كل منها: ٢١,٦ و ٤١٦,٣ و ٨٦,٥ على التوالي (جدول ٣). وتستحوذ الدول البترولية على النصيب الأوفر من بين الدول الإسلامية، حيث يبلغ فيها متوسط نصيب كل ألف نسمة على ٣٣,٠٦ حاسبا، يليها مباشرة الدول متوسطة الدخل بمتوسط يبلغ ٢٢,١٢ حاسبا لكل ألف نسمة، وهذا ربما يعكس أفضلية المستوى الاقتصادي للأفراد في هذه الدول على نظرائهم في الدول الأقل نمو والدول الانتقالية، والذي بلغ متوسط نصيب كل ألف فرد في كل منهما ٣,٠٢ و ٦,٣٩ حاسبا آليا على التوالي. وهذا يشير إلى مدى تدني مؤشر انتشار الحاسبات الآلية في الدول الإسلامية الأقل نمو

---

(٥٠) Ankara Centre, SESRTCIC (b), Impact of E-commerce and use of information's and communications technology on promotion and development of intra-oic trade, a workshop in Tunis, Republic of Tunisia, 10-12 June 2003, Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries (SESRTCIC/ Ankara Centre),2003, p 31.
Computer Industry Almanac, available at (http://www.c-i-a.com/199908iu.htm).

والانتقالية، مما يعكس ضعف إمكانية الدخول للإنترنت وبالتالي الاستفادة من التجارة الإلكترونية . وإجمالا فإن هناك نمو ملحوظ في تطور أعداد الحاسبات الآلية في الدول الإسلامــية، حيث كان ١٥,٨ % في عام ٢٠٠٠م ثم ارتفع إلى ١٦,٣ % في عام ٢٠٠١م .

جدول ٣ : الحاسبات الآلية بحسب مجموعات الدول (٥١)

مجموعة الدول	الحاسب الآلي الشخصي لكل ألف نسمة (٢٠٠١م)
الدول الإسلامية الأقل نمو	٣,٠٢
الدول الإسلامية متوسطة الدخل	٢٢,١٢
الدول الإسلامية المصدرة للبترول	٣٣,٠٦
الدول الإسلامية الانتقالية	٦,٣٩*
الدول الإسلامية كافة	١٠,٨٩
الدول النامية الأخرى	٢١,٦
الدول المتقدمة	٤١٦,٣
العالم	٨٦,٥

* دولة واحدة فقط (ألبانيا)

استخدام الإنترنت:

يعد مؤشر "حجم استخدام الإنترنت" (٥٢) مقياسا مباشرا في معرفة حجم دخول المجتمع إلى الإنترنت، وبالتالي مؤشرا مهما في الاستدلال على

---

(51) - Source of raw data:
- World Bank (WDI CD-ROM) 2001.
- The World Bank, World Development Indicators, The World Bank, 2003, pp.298-300.

(٥٢) مستخدمو الإنترنت (Internet users) هم الأفراد الذين يتمكنون من الدخول في شبكة الإنترنت.

انتشار التجارة الإلكترونية في المجتمعات. وتعتمد بعض مراكز الأبحاث والتسويق في تقديرها وتوقعها لأعداد مستخدمي الإنترنت على مؤشر انتشار الحاسبات الشخصية بجانب مؤشرات أخرى، وذلك باعتبار أن حجم استخدام الإنترنت هو دالة في انتشار الحاسبات الشخصية بجانب العوامل الأخرى(٥٣). وقد بلغ إجمالي مستخدمي الإنترنت في العالم أكثر من ٥٠٠ مليون مستخدم بحلول عام ٢٠٠١م (انظر جدول ٤) وبمعدل نمو نحو ٢٦ % مقارنة بعام ٢٠٠٠م، ويتوقع أن تبلغ ٧١٧ مليون بحلول عام ٢٠٠٥م.

جدول ٤

الإنترنت بحسب مجموعات الدول (٥٤)

مجموعة الدول	مستخدمو الإنترنت (الألف)* ٢٠٠١م	مضيف الإنترنت لكل ١٠٠٠٠٠ فرد (٢٠٠٠م)	مزودو خدمة الإنترنت ٢٠٠٠م
الدول الإسلامية الأقل نمو	٣٣٩	٢,٢٢٧	٤٣
الدول الإسلامية متوسطة الدخل	٧١٦١	١٥,٢٨٥	١٥١
الدول الإسلامية المصدرة للبترول	٣٧٢٠	٢٧,٦٢٠	٩٨
الدول الإسلامية الانتقالية	٢٤٥	٩,٧٣٩	٥١
الدول الإسلامية كافة	١١٤٦٥	٩,٧٨٢	٣٤٣
الدول النامية الأخرى	١١٢٥٩١	-	٨٤٣
الدول المتقدمة	٣٨٨٨٨٨	٤٩٦٦,٥٢٢	٩٨٦٤
العالم	٥٠١٤٧٨	-	١٠٣٥٠

•الأرقام مقربة.

(53) Larry Press, The State of the Internet: Growth and Gaps, California State University, Dominguez Hills, p. 5. (Available at: http://www.isoc.org).

(54) International Telecommunication Union (ITU), Internet Indicators: Users and PCs, 1999-2001, 2002. (Also available at: http://www.itu.org

وكما نلاحظ في جدول ٤، أن إجمالي مستخدمي الإنترنت في الدول الإسلامية بلغ نحو ١١,٥ مليون مستخدم، بالرغم أن بعض الاحصاءات تشير إلى أنها نحو ٢٢ مليون مستخدم، وبمتوسط حوالي ٢٧٣ ألف مستخدم في كل دولة إسلامية (٤٢ دولة). وهذا يبين مدى تأخر الدول الإسلامية عن غيرها في انتشار استخدام الإنترنت، حيث لا يمثل هذا الرقم إلا ١٠,٢ % من حجم الإنترنت في الدول النامية، وأقل من ٣ % مقارنة بالدول المتقدمة، وبما يعادل ٢,٣ % من إجمالي مستخدمي الإنترنت على مستوى العالم. وبمقارنة الدول الإسلامية فيما بينها نلاحظ أن أكثر أعداد مستخدمي الإنترنت يكون في الدول متوسطة الدخل (١٢ دولة) بنحو ٧ ملايين مستخدم، أي بمتوسط حوالي ٥٩٧ ألف مستخدم في كل دولة، ثم الدول البترولية (١٠ دول) بنحو ٤ ملايين مستخدم، ومتوسط حوالي ٣٧٢ ألف مستخدم، ، ويليها الدول الانتقالية (٦ دول) بنحو ٢٤٥ ألف مستخدم، ومتوسط حوالي ٤١ ألف مستخدم، وأخيرا الدول الأقل نمو (١٤ دولة) بنحو ٣٤٠ ألف مستخدم، ومتوسط ٢٤ ألف مستخدم في كل دولة. وبالرغم من انخفاض متوسط مستخدمي الإنترنت في الدول الإسلامية، إلا أن هناك دول تميزت بارتفاع ملحوظ في عدد مستخدمي الإنترنت، وهي ماليزيا (٣,٧٠٠ مليون مستخدم) وتركيا (٢ مليون مستخدم) و اندونيسيا (٢ مليون مستخدم) والإمارات العربية المتحدة (٧٣٥ ألف مستخدم)، الأمر الذي يعكس تقدم قطاع تقنية المعلومات وانتشار استخدام التكنولوجيا في هذه الدول. ومن المؤشرات ذات العلاقة بقياس انتشار الإنترنت وبالتالي التجارة الإلكترونية في المجتمعات، مؤشر " معدل استخدام الإنترنت "، ويقاس بنسبة عدد مستخدمي الإنترنت إلى العدد الإجمالي للسكان. وهذا المعدل أقل من ٥ % في ٢٤ دولة إسلامية، وأقل من ١ % في ٢٨ دولة، مما يشير إلى تدني مستوى البنى التحتية الإلكترونية وانخفاض معدل

الدخول في الإنترنت وبالتالي قلة فرص الإفادة من التجارة الإلكترونية ، بينما يمثل هذا المؤشر ٥٠,١ % في الولايات المتحدة الأمريكية، و ٤٥,٥ % في اليابان، و ٤٠ % في المملكة المتحدة . وفيما يتعلق بمؤشري "مضيف الإنترنت" (Internet hosts) [٥٥] و "مزودي خدمة الإنترنت" (ISPs)[٥٦] ، واللذين يمثلان أحد المقاييس لمقدرة المجتمع على الدخول في، واستخدام الإنترنت ، فإنهما يعكسان المستوى المتدني لحجم استخدام الإنترنت في الدول الإسلامية. فكما يوضح جدول ٤ فإن عدد مضيفات الإنترنت في الدول الإسلامية لا تتجاوز في المتوسط ١٠ مضيفات لكل ١٠٠ ألف فرد بينما يبلغ نحو ٥ آلاف في الدول المتقدمة. وتستحوذ الدول البترولية على النصيب الأكبر حيث بلغ نحو ٢٨ مضيف، يليها الدول متوسطة الدخل (١٥,٣) ثم الدول الانتقالية (٩,٧)، وتأتي الدول الأقل نمو في المؤخرة، حيث لا يتجاوز هذا المؤشر ٣ مضيفات لكل ١٠٠ ألف نسمة، الأمر الذي يظهر تفاوتا واضحا في هذا المجال بين منظومة الدول الإسلامية. و فيما يتعلق بمؤشر "مزودو خدمة الإنترنت (ISPs) نلاحظ أن الإجمالي في الدول الإسلامية كافة بلغ ٣٤٣ مزود، أي بمتوسط قدره ٧,١٥ لكل دولة (٤٨ دولة)، وإن كان قريبا من متوسط الدول النامية الذي بلغ ١٠,٦٧ لكل دولة (٧٩ دولة) إلا أنه أقل من المتوسط العالمي (٦١,١٧) لكل دولة والدول المتقدمة (٤٢٨,٨٧) لكل دولة. وعلى مستوى مجموعات الدول سلامية تأتي الدول الانتقالية في المقدمة حيث بلغ المتوسط ١٧ مزود لكل دولة، ثم متوسطة الدخل ١١,٦١ (١٣ دولة) ثم الدول البترولية ٧,٥٤ (١٣ دولة) وأخيرا الدول

---

(٥٥) مضيف الإنترنت (Internet hosts) هو اسم نطاق له عنوان الكتروني على شبكة الإنترنت أو نظام حاسب آلي متصل بالإنترنت.

(٥٦) مزودو خدمة الإنترنت (Internet Service Providers) أي الشركات التي تزود المشتركين بخدمة الإنترنت.

الأقل نمو ٢,٢٦ لكل دولة (١٩دولة). وهذا المؤشر المتدني في الدول الإسلامية مقارنة بغيرها من الدول يستدعي ضرورة العمل على خلق البيئة المناسبة لزيادة أعداد الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت من خلال تخصيص هذه الخدمة وفتح باب المنافسة بينهم لكي تنتشر ثقافة استخدام الإنترنت وكذلك الوصول إلى أسعار تنافسية لخدمة الإنترنت.

البحوث والتطوير:

يلعب عامل البحث والتطوير(Research and development) دورا مركزيا في التقدم العلمي والتوطين التكنولوجي، وبناء بيئة الإبداع والابتكار المعرفي لدى الشعوب. ولم يعد الفرق بين تقدم الدول وتخلفها يعزى إلى ما تمتلكه من خامات وموارد اقتصادية، وإنما بقدر ما تملكه من قدرات وطاقات إبداع وابتكار مبني على أساس متين لمناخ البحث والتطوير. ونظرا لأهمية دور البحث العلمي والتطوير في اقتناء وإنتاج المعرفة التكنولوجية وتقنية المعلومات والتي بدورها تشكل متطلبا ضروريا لانتشار الثقافة التقنية والاستفادة من التجارة الإلكترونية، سوف نستعرض واقع الدول الإسلامية في مجال البحوث والتطوير من خلال بعض المؤشرات المتاحة التالية:

أ. الإنفاق على البحوث والتطوير:

يعرف الإنفاق على البحوث والتطوير بالأنفاق الاستثماري على الأنشطة العلمية والبحثية والإبداعية التي تهدف إلى زيادة المخزون المعرفي، وتشمل كذلك البحوث التطبيقية وأعمال التطوير التجريبية التي تقود إلى اختراع وسائل أو منتجات أو عمليات صناعية جديدة. ومن خلال البيانات المتاحة عن بعض الدول الإسلامية، نجد أن ما تنفقه على البحوث والتطوير بحسب إحصاءات ٢٠٠١م لا يتجاوز ٠,٤ % من الدخل القومي، أي ما يعادل نحو سبع متوسط ما تنفقه الدول المتقدمة (٢,٦١ %) وبنحو سدس متوسط

الإنفاق العالمي (انظر جدول ٥)، وهذا يوضح مدى إهمال الدول الإسلامية بعامة جوانب البحث والتطوير في إجمالي نفقاتها، الأمر الذي يؤكد ضرورة الاهتمام بتفعيل مجال البحوث والتطوير ولاسيما البحوث التطبيقية وتخصيص النفقات اللازمة لها. ولعل الملفت للنظر أن مؤشر الإنفاق على البحوث والتطوير في مجموعات الدول الإسلامية وكذلك الدول النامية لم يتجاوز الحد الأدنى الموصى به دوليا (١ %) من الدخل القومي، بالرغم أن هذه الدول قد التزمت في المؤتمر الذي عقد في جنيف عام ١٩٧٩م، حينما أقرت الالتزام بتخصيص نحو ١% كحد أدنى من دخلها القومي لشؤون البحث والتطوير وكذلك في حقلي العلوم والتكنولوجي، وهو الأمر الذي لم ينفذ تماما. ولذا بقيت الدول التي لم تنفذ هذه التوصية متأخرة، أما الدول التي نفذت هذه التوصية - مثل ماليزيا وسنغافورا وكوريا الجنوبية – فقد أحرزت تقدما كبيراً .

جدول ٥

البحوث والتطوير بحسب مجموعات الدول عام ٢٠٠١م

مجموعة الدول	الإنفاق على البحوث والتطوير (% من الدخل القومي)	المتخصصون في البحوث والتطوير (لكل مليون نسمة)
الدول الإسلامية الأقل نمو	-	٣٢,٠١
الدول الإسلامية متوسطة الدخل	* ٠,٧٣	٢١,٧٤
الدول الإسلامية المصدرة للبترول	** ٠,١٨	١٧٧,٥٨
الدول الإسلامية الانتقالية	*** ٠,٣٣	٢٣٩,٤٨
الدول الإسلامية كافة	٠,٤٠	٧٣,٧٦
الدول النامية الأخرى	٠,٥٧	٢٠١,٣١
الدول المتقدمة	٢,٦١	١٠٢٨
العالم	٢,٣٨	-

*** ثلاث دول فقط (مصر، ماليزيا، تركيا). ** دولتان (اندونيسيا وإيران). *** دولة واحدة فقط (كازاخستان)**

ب. المتخصصون في البحوث والتطوير:

يقصد بالمتخصصين في البحوث والتطوير الأفراد المشتغلين في أنشطة مهنية في مجال البحوث والتطوير بعد حصولهم على تدريب تقني ومهني في فروع المعرفة والتكنولوجيا. ومعظم هذه الوظائف تتطلب ثلاث سنوات بعد إنهاء المرحلة الأولى من التعليم الثانوي. وكما يوضح جدول ٥ فإن متوسط أعداد المتخصصين في مجال البحوث والتطوير في الدول الإسلامية يبلغ نحو ٧٣,٧٦ فرد لكل مليون نسمة، وهي نسبة منخفضة جدا مقارنة بنظيراتها في بقية الدول النامية (٢٠١,٣١) أو في الدول المتقدمة (١٠٢٨)، ولعل هذا يعكس حجم إنفاق الدولة المتدني على البحوث العلمية والتطوير كما أشرنا إليه. وتظهر البيانات أيضا تفاوتا فيما بين الدول الإسلامية نفسها حيث تعد الدول الانتقالية الأفضل بمتوسط قدره ٢٣٩,٤٨ لكل مليون نسمة، يليها الدول البترولية (١٧٧,٥٨) ثم الدول الأقل نمو (٣٢,٠١) وأخيرا الدول متوسطة الدخل (٢١,٧٤ فرد لكل مليون نسمة).

ج. الطلاب والبحوث والعلماء في مجال البحوث والتطوير:

بالإضافة إلى مؤشرات البحث والتطوير السابقة هناك مؤشرات أخرى تتمثل في أعداد طلاب الهندسة والعلوم المسجلين في المؤسسات العلمية، وحجم الإنتاج العلمي من بحوث وغيرها في مجال تقنية المعلومات، وأعداد العلماء والمهندسين في مجال البحوث والتطوير. وهذه المؤشرات مهمة لأنها تعكس واقع المجتمع ومدى درجته ومكانته بين المجتمعات المعلوماتية (Informative societies). وبحسب إحصاءات البنك الدولي (انظر جدول ٦) نلاحظ أن معدل عدد الطلاب في حقول الهندسة والعلوم الطبيعية والرياضيات والحاسب الآلي والعلوم الاجتماعية، كنسبة من طلاب الجامعات

تبلغ ٢٤,٢٣ طالب، وهو يقل عن المعدل العالمي الذي يبلغ نحو ٣٥ %، وان كان هذا المؤشر لا يختلف كثيرا عن نظيره في الدول المتقدمة (٢٥,٧٩%) إلا أن هناك اختلافا في نوعية هذه المخرجات التعليمية وطبيعة السياسات والمناهج التعليمية التي تتبناها المؤسسات العلمية في الدول المتقدمة، إضافة إلى مدى ربط مخرجاتها باحتياجات سوق العمل. وفيما يتعلق بالعدد المطلق للإنتاج العلمي في مجال تقنية المعلومات نلاحظ أيضا مدى اتساع الفجوة في هذا المجال بين الدول الإسلامية وكل من مجموعة الدول النامية والدول المتقدمة، حيث لا يمثل الإنتاج العلمي لكافة الدول الإسلامية سوى ١,٤ % من إجمالي الإنتاج العلمي على مستوى العالم، ونحو ١,٦ % من إنتاج الدول المتقدمة، ومقارنة مع الدول النامية الأخرى فإن إنتاجها لا يعادل سوى ٩,٧ % مما تنتجه الدول النامية. وتعد الدول الإسلامية متوسطة الدخل الأفضل من بين الدول الإسلامية حيث بلغ إنتاجها العلمي ما يعادل ٦٢ % من إجمالي إنتاج الدول الإسلامية، يليها الدول البترولية بنسبة ٢٧ %، ثم الدول الانتقالية والدول الأقل نمو بنسبة ٧ % و ٤ % على التوالي. وبمقارنة حجم الإنتاجية العلمية للدول الإسلامية وفقا للمعايير الدولية نلاحظ أن متوسط الإنتاج العلمي متدني ولا يتجاوز ١٣٩,٣ لكل دولة إسلامية، بينما ينبغي أن يكون متوسط إنتاج كل دولة ما بين ٤٠٠ إلى ٨٠٠ بحث علمي ، وبالنسبة للكوادر البشرية كالعلماء والمهندسين والأفراد المدربين للعمل في أي ميدان في مجال العلوم والذين يعملون في أنشطة مهنية في مجال البحوث والتطوير، نلحظ أيضا مدى تأخر الدول الإسلامية عن بقية مجموعات الدول الأخرى. فكما نلاحظ في جدول ٦ يبلغ متوسط أعداد العلماء والمهندسين في مجال البحوث والتطوير في الدول الإسلامية ١٥٩,٨٤ عالم لكل مليون فرد، وهو أقل من ربع معدل الدول النامية الأخرى (٧٧٨)، وأقل من ٥ % من معدل

الدول المتقدمة. وتظهر الدول الانتقالية الأفضل على الإطلاق في داخل مجموعة الدول الإسلامية الأخرى، حيث بلغ متوسط المؤشر نحو ١٤٦٨,٦ عالم لكل مليون فرد، يليها الدول البترولية (٣٥٧,٤) ثم الدول متوسطة الدخل (٧٥,٩) وأخيرا الدول الأقل نمو حيث بلغ ٤٤,٣ عالم لكل مليون فرد. ويمكننا الاستنتاج من هذا المؤشر أن هناك فجوة كبيرة، من حيث أعداد وتأهيل الكوادر البشرية المتخصصة في البحوث والتطوير في حقول العلوم والتكنولوجيا، تفصل بين مجموعة الدول الإسلامية وبين كل من الدول الأخرى والدول المتقدمة، مما يتطلب اهتمام الدول الإسلامية بتبني استراتيجيات وأنظمة تعليمية حديثة وإنشاء مؤسسات أكاديمية ومراكز تدريب وتأهيل تهدف إلى إعداد وتأهيل كوادر بشرية متخصصة في حقول العلوم والكنولوجيا.

جدول ٦

الطلاب والمهنيون وعدد الأبحاث في مجال البحوث والتطوير بحسب مجموعات الدول

مجموعة الدول	طلاب الهندسة والعلوم % من طلاب الجامعة	عدد البحوث في مجال تقنية المعلومات	عدد العلماء والمهندسين في مجال البحوث والتطوير (لكل مليون فرد)
الدول الإسلامية الأقل نمو	٢٠,١٣	٢٨٣	٤٤,٢٦
الدول الإسلامية متوسطة الدخل	٢٩,٣٨	٤٦٩٤.	٧٥,٨٧
الدول الإسلامية المصدرة للبترول	٢٦,٣٠	٢٠٤٩	٣٥٧,٤٣
الدول الإسلامية الانتقالية	٢٢,١٤	٤٩٦	١٤٦٨,٦١
الدول الإسلامية كافة	٢٤,٢٣	٧٥٢٢	١٥٩,٨٤
الدول النامية الأخرى	-	٧٦٧٨٥	٧٧٨
الدول المتقدمة	٢٥,٧٩	٤٥١٨٤٢	٣٢٨٢
العالم	٣٤,٥٤	٥٢٨٦٢٧	-

* البيانات لأحدث سنة خلال ١٩٩٠-٢٠٠٠م

الاتصالات:

تعد مؤشرات الاتصالات، مثل توفر خطوط الهواتف الثابتة والجوال وتكلفة المكالمات وقوائم الانتظار للحصول على خدمات الهاتف، من المؤشرات التي تعكس مدى استعداد المجتمع للدخول في شبكة الإنترنت وبالتالي إمكانية الاستفادة من التجارة الإلكترونية. وتشير بعض الإحصاءات إلى أن توفر وتطور قطع الاتصالات يرتبط طرديا مع استخدام الإنترنت مما يجعله متطلبا ضروريا وأحد مكونات البنى التحتية لتطبيقات التجارة الإلكترونية . ومن خلال جدول ٧ نلاحظ أن متوسط تكلفة الاتصال المحلي في الدول الإسلامية كافة تبلغ ٠،٠٤ دولار، وهي لاشك تكلفة منخفضة مقارنة مع الدول المتقدمة والنامية، وكذلك أقل من المعدل العالمي، إلا أنها تظهر مرتفعة جدا في مجموعة الدول الإسلامية الأقل نمو حيث تبلغ ٠,٠٨ دولار، وربما يعزى ذلك إلى ضعف السوق التنافسية في هذه الدول نتيجة امتلاك الدولة لمعظم خدمات قطاع الاتصالات. وتبرز أهمية كلفة الاتصالات في أنها عامل رئيس في تحديد انتشار استخدام الإنترنت بين أفراد المجتمع لاسيما إذا كان معظمهم من ذوي الدخول المنخفضة. وتظهر هذه المشكلة بشكل أكبر في مجموعة الدول الإسلامية الأقل نمو البالغ عددها ٢١ دولة من بين ٥٤ دولة، والتي تعاني من انخفاض كبير في متوسط دخول أفرادها، حيث لم يمثل مجموع الدخل القومي لهذه الدول في عام ١٩٩٨م سوى ٦,١ % من إجمالي دخل الدول الإسلامية البالغ ١٣٧٥ مليار دولار[٥٧]. ولأهمية خدمة الهاتف في استخدام الإنترنت، نلاحظ أن مؤشر انتشار خطوط الهاتف في الدول

---

(57) Journal of Economic Cooperation among Islamic Countries 19, 4 (1998) 1-57, Annual Economic Report on the OIC Countries: 1998, p. 11.

الإسلامية في المتوسط يعادل ٣٥,٧٨ خط هاتف لكل ألف فرد، وان كان يفوق متوسط الدول النامية (٢٥,٩٨) إلا أنه أقل من المعدل العالمي الذي يبلغ ١٧١,٤ لكل ألف نسمة، مما يفيد بأن انتشار خدمة الهاتف في أقطار الدول الإسلامية يعتبر محدودا على فئة صغيرة بينما الغالبية من أفراد المجتمع محرومة منها، وبالتالي انخفاض فرص استخدام الإنترنت. وبالرغم من أهمية مؤشر توفر الخطوط الهاتفية في المدن الكبرى والمراكز الحضرية ذات الكثافة السكانية نجد أنه في الدول الإسلامية في المتوسط يبلغ ١٠٧,١ خط هاتف لكل ألف نسمة، وهو معدل منخفض جدا، أقل من نظيره في الدول النامية (١٣٠,٤) واقل أيضا من المعدل العالمي البالغ ٢٩٦,١. وعلى ذلك يتبين أن المدن الكبرى في الدول الإسلامية تفتقر إلى خدمات اتصالات كافية والتي تعد عنصرا أساسيا في البنية التحتية المساعدة لانتشار الإنترنت (انظر جدول ٧). وهذا ينطبق أيضا على مؤشر توزيع خطوط الهاتف لكل ألف موظف، حيث نلاحظ في جدول ٧ أن معدل الخطوط لكل ألف موظف في الدول الإسلامية لا يتجاوز ٦٢ خط هاتف، وهو لا يمثل سوى ثلث المعدل العالمي (٢٢٧)، ويقل أيضا عن المعدل في الدول النامية الأخرى الذي بلغ ٩٣ خط لكل ألف موظف، مما يفيد أن الموظفين سواء في القطاع العام أو الخاص لا يتمتعون بخدمة الاتصالات التي تؤهلهم للدخول في الإنترنت. وفي الواقع هذه المؤشرات المتدنية في الدول الإسلامية تشير إلى ضعف قطاع الاتصالات واحتكار المؤسسات الحكومية في معظم الدول الإسلامية إدارة وتشغيل خدمات الاتصالات، وعدم إشراك القطاع الخاص لتطوير هذا القطاع. ولذلك نلاحظ من الجدول نفسه قوائم ومدة الانتظار الطويلة للحصول على خدمة الهاتف، حيث يبلغ في الدول الإسلامية أكثر من ٢٠٢ ألف فرد، وتبلغ فترة الانتظار حوالي ٣ سنوات في المتوسط، مما يدل على قصور عرض هذه

الخدمات أمام الطلب عليها، بينما المعدل العالمي يبلغ تقريبا ٣٩,٧ ألف فرد ومدة الانتظار ١,١ سنة.

جدول ٧

قطاع الاتصالات حسب مجموعات الدول عام ٢٠٠١م

مجموعة الدول	متوسط تكلفة الاتصال المحلي لكل ٣ دقائق (دولار أمريكي)	خطوط الهواتف لكل ألف نسمة	خطوط الهواتف في أكبر المدن لكل ألف نسمة	خطوط الهواتف لكل ألف موظف	قائمة الانتظار (بالآلاف)	قائمة الانتظار (سنوات)
الدول الإسلامية الأقل نمو	٠,٠٨	٥,١٢	٢٢,٥١	٣٢,٠٢	٧٦٦٤٥	٣,٤٧
الدول الإسلامية متوسطة الدخل	٠,٠٤	٧٢,٠٢	١١٤,٥٤	١٠١,١١	٤٩١٣٥١	٢,٤٩
الدول الإسلامية البترولية	٠,٠٤	٦٦,٧١	١١٧,٨٥	٦٦,٣٦	٢٨٤٠٣٥	١,٨٦
الدول الإسلامية الانتقالية	٠,٠٣	٦٦,٦٥	١٧٣,٤٧	٤٨,٥١	١٥٦٣١٣	٤,٣٩
الدول الإسلامية كافة	٠,٠٤	٣٥,٧٨	١٠٧,١	٦٢	٢٠٢٢١٤	٢,٩٠
الدول النامية الأخرى	٠,٠٥	٢٥,٩٨	١٣٠,٤٤	٩٣,١٣	٣٦٦٢٦	٤,٢
الدول المتقدمة	٠,٠٩	٥٩٦,٨	٥٧٦,٩٣	٢٤٣,٧١	٦٤	٠٠
العالم	٠,٠٦	١٧١,٤	٢٩٦,١٣	٢٢٦,٩٦	٣٩٧٠٤	١,١٠

وبالنسبة لمؤشري انتشار الهواتف الجوالة، بصفتها إحدى وسائل انتشار ودعم التجارة الإلكترونية، وحجم الاستثمار في قطاعات الاتصالات، يشير جدول ٨ إلى تدني معدل المشتركين في خدمة الهواتف الجوالة في كافة الدول الإسلامية حيث بلغ في المتوسط ٢٨ مشترك لكل ألف نسمة، وهو أقل من المعدل العالمي (١٥٨)، والدول النامية (٧٢)، والدول المتقدمة (٦٠٩). وبالرغم من انخفاض هذا المؤشر على مستوى الدول الإسلامية إلا أنه على مستوى مجموعات الدول الإسلامية نلاحظ أن الدول متوسطة الدخل يبلغ فيها ٧٨ مشترك لكل ألف نسمة، تليها الدول البترولية بمعدل ٥٦,٢ مشترك لكل ألف فرد، وهذا ربما يدل على المحاولات التي تتبناها هذه الدول لتطوير قطاع

الاتصالات فيها. وفيما يتعلق بحجم الإنفاق الرأسمالي العام والخاص في المشروعات ذات العلاقة بتقنية المعلومات، نجده على مستوى الدول الإسلامية في المتوسط لم يبلغ سوى ٢٨٩ مليون دولار خلال ٣ سنوات، بينما بلغ متوسط الاستثمار في الدول النامية نحو ٤ مليار دولار في نفس الفترة، وفي الدول المتقدمة أكثر من ١٥ مليار دولار. ونلاحظ أيضا أن الدول الإسلامية الانتقالية تعاني من انخفاض حجم الاستثمارات التي لم تتجاوز ٧٧ مليون دولار، بينما في الدول البترولية بلغ ١,١ مليار دولار، يليها الدول متوسطة الدخل ٨٧٠ مليون، ثم الدول الأقل نمو نحو ٩٢ مليون دولار (انظر جدول ٨).

جدول ٨

المشتركون في الهاتف الجوال وحجم الاستثمارات في قطاع الاتصالات حسب مجموعات الدول خلال الفترة ١٩٩٩م – ٢٠٠١م (٥٨).

مجموعة الدول	المشتركون في الهاتف الجوال لكل ١٠٠٠ نسمة *	حجم الاستثمار في قطاع الاتصالات خلال ٣ سنوات ماضية (مليون دولار) **
الدول الإسلامية الأقل نمو	٨,٥١	٩٢,٤٠
الدول الإسلامية متوسطة الدخل	٧٨,٠٨	٨٧٠,١١
الدول الإسلامية المصدرة للبترول	٥٦,٢١	١١٣٢,٣٣
الدول الإسلامية الانتقالية	١٦,٥٢	٧٦,٨٣
الدول الإسلامية كافة	٢٨,٠٣	٢٨٩,٢٠
الدول النامية الأخرى	٧٢	٣٨١٨
الدول المتقدمة	٦٠٩	١٥٠٢٤
العالم	١٥٨	-

(58) United Nation Conference on Trade and Development, Handbook of Statistics, available at: (http://stats.unctad.org/restricted/eng/ Table Viewer/ wdsview/ print. Asp), the World Bank, 2003، pp. 294-296.

تحديات وعقبات التجارة الإلكترونية في الدول الإسلامية :

تواجه الدول الإسلامية كغيرها من الدول النامية العديد من العقبات والتحديات في سبيل استخدامها للتجارة الإلكترونية. ويمكن تلخيص أبرز هذه التحديات حسب التقسيمات التالية:

التحديات التقنية والتكنولوجية:

تتمثل التحديات ذات العلاقة بمجال التقنية والتكنولوجيا في الآتي:

أ. ضعف البنى التحتية الإلكترونية، مثل نوعية وسرعة وسائل الاتصالات ونقل المعلومات والربط الالكتروني ومدى توفر قطع تقنية المعلومات مثل الحاسبات والأقراص الصلبة والمرنة وأجهزة الهواتف الرقمية وغيرها، والتي تعد من الوسائل الأساس للدخول في الإنترنت وللقيام بأي تعامل تجاري إلكتروني. وقد لاحظنا بعض هذه المؤشرات خلال استعراضنا لواقع الدول الإسلامية في مجال تقنية المعلومات، وتبين مدى تأخر الدول الإسلامية في هذا المجال سواء مقارنة مع مجموعات الدول الأخرى أو مقارنة بالمعدل العالمي. وعلى أية حال فإن المشكلة التكنولوجية التي تواجه الدول الإسلامية لا سيما في حقل تقنية المعلومات والاتصالات تختلف في حدتها من دولة إسلامية إلى أخرى، فبعض الدول تعاني أساسا من انعدام القاعدة التكنولوجية والبنية التعليمية اللازمة لها، إضافة إلى عدم وجود الاستثمارات الكافية، بينما تعاني دول أخرى من قصور الإطار والهيكل القانوني والمالي والإداري المرتبط بقطاع تقنية المعلومات .

ب. ضعف الثقافة التقنية والوعي الإلكتروني بين أفراد المجتمع، حيث تلعب الثقافة والمعرفة بالتجارة الإلكترونية دورا هاما في انتشارها

وتطورها لا سيما بين المؤسسات التجارية والقطاعات الإنتاجية. ويعد مستوى ونوعية التعليم في أي بلد وسيلة مهمة في نشر الثقافة والاستخدام الالكتروني. وفي هذا الصدد تشير نتائج بعض الدراسات إلى أن انتشار الحاسبات الآلية، وبالتالي فرص الدخول في الإنترنت، في المؤسسات التعليمية بمختلف مراحلها في الدول الإسلامية تعد محدودة وفي بعض البلدان الأخرى معدومة تماما .

ج. قصور الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة في مجال تقنية المعلومات وتطبيقات التجارة الإلكترونية، حيث يمثل العنصر البشري ركيزة أساسية في تسخير تقنية المعلومات لخدمة اقتصاد المجتمع وبالتالي تطوير التجارة الإلكترونية. وتتطلب التجارة الإلكترونية الأيدي العاملة المدربة في مجالات عدة مثل تطوير المواقع على الإنترنت (Websites) ومهارات البرمجة في لغات (Java, Perl, XML, HTML)، وخبراء في قواعد البيانات (Databases) وأنظمة التشغيل، بالإضافة إلى مختصين في تصميم مواقع التجارة الإلكترونية وقوائم الكتالوجات ونظم الدفع الإلكترونية وغيرها .

عقبات تجارية:

إن التحول من بيئة التجارة التقليدية إلى أنماط التجارة إلكترونية، تتم من خلالها التبادلات والأعمال والأنشطة التجارية عبر بيانات رقمية، يمثل تحديا حقيقيا أمام المؤسسات والمشروعات التجارية في الدول الإسلامية، حيث تفتقر غالبيتها قابلية التحول الجذري إلى مؤسسات الكترونية. فكثير من الشركات التجارية في البلدان الإسلامية مرتبطة ارتباطا وثيقا منذ نشأتها بأنماط التجارة التقليدية في عملياتها التجارية محليا وخارجيا، وعدم استيعابها بعد بشكل كاف

لمفهوم الأعمال الإلكترونية الجديد، الأمر الذي يجعل التحول إلى التجارة الإلكترونية يتطلب أولا قناعتها بأهمية وفائدة التجارة عبر الإنترنت ومن ثم تبني سياسات ووضع استراتيجيات مرحلية للتحول إلى التجارة الإلكترونية. ويمكن تلخيص أهم العقبات التجارية في الآتي:

أ. ضعف الخبرات التجارية والمساعدات الفنية في البلدان الإسلامية اللازمة لتحويل الأعمال التجارية إلى أعمال إلكترونية .

ب. محدودية حجم التجارة الإلكترونية سواء بين الشركات التجارية نفسها، أو بينها وبين مورديها المحليين أو حتى بينها وبين المستهلكين محليا. كما أن كثيرا من المتاجر العربية الإلكترونية على سبيل المثال هي متاجر إلكترونية بصورة غير كاملة أي أنها إما أن تقوم بعمليات العرض والإعلان فقط، أو أن عمليات الدفع والتحصيل تتم بوسائل أخرى (٥٩) .

ج.قصور أسواق رأس المال في معظم الدول الإسلامية لدعم مشروعات التجارة الإلكترونية، لأنه في ظل غياب رؤوس الأموال يصعب على الأفراد الذين لديهم الأفكار والإبداعات من الحصول على الفرص للانطلاق في مشروعاتهم التجارية الإلكترونية .

عقبات حكومية:

تتمثل التحديات الحكومية في طبيعة السياسات التي تتبناها بعض الحكومات، والتي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على انتشار التجارة الإلكترونية. ومن هذه السياسات إصرار كثير من حكومات الدول الإسلامية

---

(٥٩) يوسف أبو فارة "واقع الإنترنت في الوطن العربي"، متاح على http://www.yusuf-abufara.net) .

على مباشرة إدارة البنى التحتية التجارية مثل الموانئ التجارية البرية والبحرية والجوية مما يجعلها متدنية الكفاءة ومرتفعة التكاليف بشكل غير مبرر، والتي لا تتناسب وبنية التجارة الإلكترونية . بالإضافة إلى عجز الاستراتيجيات الحكومية لدعم المشروعات التجارية الوطنية للمنافسة مع نظيراتها العالمية، وبالتالي حتى إذا كانت هذه المؤسسات التجارية مرتبطة بشبكة الإنترنت فإنها لن تحقق أي نجاح في المنافسة الدولية. ومن ناحية أخرى، وجود الأنظمة البيروقراطية في إجراءات التصدير والاستيراد وطول فترات إتمام وتخليص العمليات الجمركية بجانب القيود المفروضة على الصادرات والواردات مثل التراخيص ونظام الحصص والتي تمثل تحديا أمام أنشطة التجارة الإلكترونية التي تتصف بالكفاءة والسرعة.

عقبات اجتماعية:

تشكل الجوانب الاجتماعية والثقافية لبعض الأمم عوائق أمام انتشار التجارة الإلكترونية. وقد أظهرت بعض الدراسات أنه من الأسباب الرئيسة وراء تأخر بعض المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة في بعض البلدان الأوربية، باستثناء البعض، وكذلك اليابانية عن نظيراتها في الولايات المتحدة الأمريكية يعود إلى أسباب اجتماعية وثقافية . وتظهر هذه العوائق الاجتماعية أكثر حدة إذا ما أخذنا الدول الإسلامية في عين الاعتبار، حيث تتميز هذه البلدان بخصائص اجتماعية وثقافية تلعب دورا كبيرا في مناحي حياتها. ومن بين هذه التحديات عامل اللغة، حيث أن اللغة الشائعة والمستخدمة في الإنترنت بعامة على مستوى العالم هي اللغة الإنجليزية، أي بما يعادل ٨٠% ([٦٠]) ونظرا لارتفاع معدلات الأمية ورداءة النظم التعليمية في الدول الإسلامية، فإن

(٦٠) طارق عبد العال حماد، التجارة الإلكترونية: المفاهيم – التجارب – التحديات – الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية، مرجع سابق، ص ٦٣٢.

نسبة من يستخدم الإنترنت لأغراض تجارية تظل منخفضة ومحصورة في الطبقات المثقفة. كما أن النظرة السائدة في بعض المجتمعات الإسلامية إزاء الانفتاح على العالم الخارجي وما ينطوي عليه من غزو ثقافي وفكري وأخلاقي مثل ترويج السلع المحرمة إسلاميا أو ما يلقي بالشك على الدور التقليدي للمرأة في مجتمعاتها، قد يشكل عائقا وتحديا أمام انتشار استخدام التجارة الإلكترونية في هذه المجتمعات . ومن ناحية أخرى، فإن الشكوك حول أمن المعلومات وغياب الثقة لدى بعض المجتمعات الإسلامية كما هو الحال في الدول النامية، لاسيما في عمليات البيع والشراء ودفع الثمن عبر الإنترنت يعد عائقا آخر لانتشار التجارة الإلكترونية. وقد أشارت بعض الدراسات التطبيقية على الدول النامية بما فيها الدول الإسلامية أن ٢٦ % من هذه الدول صنفت عامل عدم الثقة أو التأقلم مع التجارة الإلكترونية كأحد أهم العوامل التي تحد من انتشار التجارة الإلكترونية (٦١) .

عقبات تشريعية وقانونية:

تشكل التشريعات والقوانين المتعلقة بتنظيم التجارة الإلكترونية أحد أهم البنى التحتية لقيام ونمو التجارة الإلكترونية، وتواجه دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية تحديا حقيقيا في وضع التشريعات والضوابط القانونية التي تتلاءم و أنماط العمليات التجارية الإلكترونية الحديثة، سيما في ظل حداثة ظاهرة التجارة الإلكترونية وتباين أطر الأنظمة التشريعية المحلية لدول العالم. و يمكن إيجاز التحديات القانونية في بيئة التعاملات الإلكترونية وفق مراحل إتمام العملية التجارية الإلكترونية. ففي المرحلة الأولى التي تسبق عملية التعاقد، تظهر عقبات وتحديات أبرزها مدى توثق المشتري أو الزبون من

(61) WITSA, International Survey of E-Commerce 2000, sponsored by CSSA. Op cit. p. 10.

حقيقة وجود الموقع والسلعة أو الخدمة المعروضة، ومشروعية ما يقدم في الموقع من حيث ملكية مواده ذات الطبيعة المعنوية (مشكلة الملكية الفكرية)، وحماية المستهلك من عمليات الاحتيال سواء على الخط أو عبر المواقع الوهمية أو المحتوى غير المشروع للمنتجات المعروضة، وكذلك آلية احتساب الضرائب على عوائد التجارة الإلكتروني (٦٢). وفي المرحلة التالية المتمثلة في إبرام العقد حيث يتلاقى الإيجاب والقبول في العقود الإلكترونية سواء في الموقع على الويب أو عبر مراسلات البريد الالكتروني. وهنا تظهر مشكلتان: أولها مدى توثق كل طرف من صفة وشخص ووجود الطرف الآخر، أي سلامة صفة المتعاقد، وهنا تظهر ضرورة وجود طرف محايد يتوسط بين المتعاقدين ويقوم بعملية التوثق والتأكد من صفة وحقيقة كل طرف. وثانيها مدي حجية العقد الإلكتروني ومدى قبوله في الإثبات، ومن هنا ظهرت فكرة التوقيع الرقمي (Digital Signature) ليقوم بدور التوقيع العادي. أما المرحلة الثالثة والمتمثلة في إنفاذ التزامات المتعاقدين من تسليم السلعة أو الخدمة، والوفاء بالثمن، فمن ناحية تسليم السلعة فتثور مشكلة التأخير أو الإخلال بمواصفات الاتفاق، ومن ناحية الوفاء بالثمن فإن التحدي يظهر في وسائل الدفع التقنية مثل السداد بالبطاقات الائتمانية أو تزويد بيانات البطاقة عبر الهاتف. وهذه التحديات ترتبط بمشكلة أمن المعلومات عبر شبكة الإنترنت. ويضاف إلى ذلك، تحديات أخرى مثل حماية الأنشطة التجارية من تطفل مخترقي نظم الكومبيوتر والشبكات أو ما يعرف بجرائم الإنترنت، وكذلك تحدي الاختصاص القضائي في فض النزاعات التي تحدث بين الأطراف المتعاقدة سواء على المستوى المحلي أو الدولي. وبأخذ الدول

---

(62) UNCTAD, E-commerce and development Report 2002, op cit. pp.119-120.

الإسلامية في عين الاعتبار، نجد أنها تواجه تحديا حقيقيا في التعامل مع مثل هذه الإشكاليات القانونية المتعلقة بتنظيم التجارة الإلكترونية، حيث أشارت إحدى الدراسات التطبيقية حول مدى توفر بيئة الاستعداد الإلكتروني لدى الدول، أن جميع الدول الإسلامية لا تزال في مرحلة الخطر في مجال البيئة القانونية والتشريعية للتجارة الإلكترونية، فيما عدا كل من الإمارات العربية المتحدة وماليزيا واللتان ظهرتا أكثر استعدادا وأقل خطورة[٦٣] . وفي مواجهة هذه التحديات القانونية والتشريعية وفي سبيل توفير بيئة آمنة وبناء الثقة بين الأطراف في فضاء التجارة الإلكترونية، فإن على الدول الإسلامية وضع إستراتيجية لبناء الإطار القانوني لتشمل إبرام العقود الإلكترونية، والاختصاص والولاية القضائية باعتبار أن التجارة الإلكترونية تجارة بلا حدود، وحماية الملكية الفردية للمنتجات الرقمية ومحتوى المواقع، والتوقيع الالكتروني كإثبات قانوني، وأنظمة الدفع الالكتروني في الوفاء بثمن المشتريات الإلكترونية، والمسئولية القانونية للشركات الوسيطة في التجارة الإلكترونية مثل مزودي خدمة الإنترنت وتلك التي تقوم بتسليم أو توصيل المبيعات، والقواعد والتشريعات التي تنظم الضرائب الجمركية في بيئة التجارة الإلكترونية. ويمكن في هذا الإطار الاستفادة من القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية التي أصدرتها لجنة اليونسترال (UNICITRAL) التابعة للأمم المتحدة.

ومن ناحية أخرى، فإنه يجدر الإشارة إلى ضرورة قيام علماء المسلمين من فقهاء وباحثين بدراسة ظاهرة التجارة الإلكترونية وتقديم الرؤى الفقهية

(63) McConnell International, Ready? Net. Go!: Partnerships Leading the Global Economy, McConnell International in collaboration with WITSA,op cit. p.13.

والشرعية لطبيعة التعاملات التي تتم عبر شبكة الإنترنت، وتأصيلها الشرعي وبيان أحكامها [٦٤] ، ومدى تحقق القواعد الشرعية في التعاملات التجارية عبر الإنترنت، مثل مفهوم الغرر والجهالة في مواصفات السلعة أو الخدمة المباعة، أو وقوع الظلم على أحد المتعاقدين بعد إتمام البيع وغيرها [٦٥] .

مجالات التجارة الإلكترونية وإمكانية استفادة الدول الإسلامية منها:

أدى التقدم السريع لتقنية المعلومات وانتشار استخدام الإنترنت الواسع على نطاق دول العالم، إلى تحويل كثير من الأنماط التقليدية للتجارة والأعمال وغيرها من الأنشطة الاقتصادية إلى أنماط إلكترونية عبر شبكة الإنترنت. وتقدم الإنترنت فرصا متعددة للدول الإسلامية لتطبيق التجارة الإلكترونية في العديد من القطاعات التجارية والاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو فيما بينها وبين العالم الخارجي. وسنتناول في هذا القسم بعضا من هذه المجالات في الدول الإسلامية والمتاحة للاستفادة من تطبيقات التجارة الإلكترونية.

قطاع الخدمات المصرفية:

تقدم تقنية الإنترنت مجالا واسعا وواعدا لقطاع الخدمات التمويلية والمصرفية في البلدان الإسلامية، حيث لعبت هذه التقنية دورا جوهريا في البلدان المتقدمة في إعادة هيكلة مستقبل القطاعات البنكية فيها [٦٦] وبالرغم

---

(٦٤) خالد الطويل، تطورات تشريعية، صحيفة الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية ٢٠٠٠م، (٢٠٠٢/١/١٦ م) متاح في:

(http://www.writers.alriyadh.com.sa)

(٦٥) د/ محمد عبد الحليم عمر، التجارة الإلكترونية بين المباح والمحرم، الموسوعة العربية للكومبيوتر والإنترنت، مرجع سابق.

(66) - UNCTAD, E-Finance and Small and Medium-Size Enterprises (SMEs) in Developing and Transition Economies, 2001, Brussels, p.4.

من أن القطاعات المصرفية في الدول الإسلامية بعامة هي أكثر القطاعات استخداما للتكنولوجيا وتقنية المعلومات إلا أن انتشار الإنترنت وما تتيحه من فرص وإمكانيات غير مسبوقة، يفتح المجال أمامها لمواكبة هذه الثورة المعلوماتية والاستفادة من الفرص المتاحة في تطوير خدماتها المصرفية وتعزيز قدراتها التنافسية وفتح قنوات جديدة للعبور إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.

وقد أصبح توظيف تكنولوجيا الإنترنت في الخدمات المصرفية ضرورة ملحة ينبغي على كافة الدول الإسلامية العمل على إعداد وتطوير الاستراتيجيات الملائمة التي تمكنها من تطبيقها والتأقلم مع المتغيرات المصرفية العالمية والاستفادة منها بما يحقق مصالحها. ومن أبرز مزايا

الصيرفة الإلكترونية تقديم الخدمات المصرفية مثل إدارة الحسابات الشخصية وغيرها من الخدمات إلى العملاء بدلا من ذهابهم إلى المصارف وفق الطريقة التقليدية. إضافة إلى تمكين المصارف من اجتذاب عملاء جدد نتيجة لسهولة الوصول وسرعة التعامل مع المصارف في مواقعها على الإنترنت، وزيادة الكفاءة وانخفاض التكاليف الإدارية من خلال توفير الخدمات على مدار الساعة، وكذلك الاستغناء عن إنشاء فروع إضافية للمصرف أو تحويل بعض الفروع القائمة إلى فروع إلكترونية بدون موظفين. كما تتيح الإنترنت للمصارف في البلدان الإسلامية فرصة للانتشار ووسيلة لتسويق خدماتها المصرفية والتمويلية للأفراد والمؤسسات محليا ودوليا، إذ أنها تملك إمكانات وقدرات تؤهلها لتحقيق مزايا تنافسية في مجالات لا تقدمها بنوك أخرى مثل الصيرفة الإسلامية. وعلى مستوى التعامل بين الدول الإسلامية، توفر الصيرفة الإلكترونية فرصة تطوير العلاقات التجارية فيما

بينها، وتوحيد شبكة معلومات المصارف مما يسهل عملية ربط حسابات ومعلومات الشركات التجارية والأفراد الذين يتعاملون في هذه الدول.

ومن ناحية أخري، يسهم تبني المصارف التقليدية في البلدان الإسلامية للأعمال الإلكترونية في إنجاح التجارة الإلكترونية، حيث إنها تلعب دور الوسيط بين البائعين والمشترين لتسهيل وإنجاز العمليات الإلكترونية والوفاء بالالتزامات الناشئة عن التعاقدات الإلكترونية. فالمصارف هي جهات موثوق بها في التعاملات المالية مما يزيد من ثقة المتعاملين، وبالتالي زيادة حجم المعاملات المصرفية وعوائد المصارف .

قطاع الصادرات:

يعد قطاع التجارة الخارجية أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بتقنية المعلومات والاتصالات (ICT) والتجارة الإلكترونية (E-Commerce). وكما ذكرنا سابقا (انظر ص٤١) تؤدي تطبيقات التجارة الإلكترونية في قطاع الصادرات إلى زيادة حجم التجارة وتعزيز القدرة التنافسية للدولة في الأسواق الدولية، وذلك نظرا لسهولة الوصول إلى مصادر الطلب في أي مكان في العالم، وسرعة إتمام الصفقات عبر الحدود الجغرافية والجمركية. كما أن التجارة الإلكترونية لها تأثير جوهري خصوصا على قطاع الصادرات الخدمية (الصادرات غير المنظورة) التي يمكن تحويلها إلى منتجات رقمية (Digital Products) وإتمام عملية بيعها وتسليمها عبر شبكة الإنترنت [٦٧] .

---

(67) UNCTAD, E-commerce and development Report 2002, op cit ،p. 219.

Ankara Centre, SESRTCIC (b). op cit. p.19.

WTO, International Trade Statistics 2004.

وفي هذا المجال بإمكان البلدان الإسلامية الإفادة من تطبيقات التجارة الإلكترونية لدعم تجارتها الخارجية وتعزيز مكانتها ومقدرتها التنافسية في الأسواق الدولية. ويمتلك العالم الإسلامي من المقومات والعوامل التي تؤهله أن يكون له نصيب من التجارة الدولية. فمن ناحية المقومات البشرية والثقل السكاني فهو يمتلك ما يعادل أكثر من خمس سكان العالم، وأكثر من ربع سكان العالم النامي. وجغرافيا يمتلك مساحات شاسعة تعادل سدس مساحة العالم، تمتد فوق أربع قارات من ألبانيا في أوربا شمالا إلى موزنبيق في أفريقيا جنوبا، وغربا من قيانا في أمريكا اللاتينية إلى أندونيسيا في آسيا شرقا .

وبالرغم من امتلاك الدول الإسلامية هذه المقومات إلا أن حجم صادراتها لا يزال متدنيا مقارنة ببعض الدول الأخرى. كما أن صادراتها تتركز غالبا في الصادرات السلعية وتحديدا المواد الأساس مثل المنتجات الزراعية والنفط الخام والمنتجات النفطية. وهذا يتطلب من هذه الدول العمل على تنويع هيكل صادراتها وتبني برامج دعم قطاعات التصدير والإفادة من التجارة الإلكترونية في تسويق منتجاتها في الأسواق الدولية. أما فيما يتعلق بصادراتها الخدمية فهي لا تزال دون المأمول مقارنة ببعض الدول، فكما تشير البيانات في جدول ٩ تحتل دول إسلامية مثل تركيا وماليزيا ومصر واندونيسيا مراتب متأخرة (ما بين مرتبة ٢٦ إلى ٤٠) في التصنيف الدولي للصادرات الخدمية على مستوى العالم، حيث لم تمثل نسب صادراتهم الخدمية من إجمالي صادرات العالم سوى (١,١) ، (٠,٧) ، (٠,٦) ، (٠,٤) على التوالي. بينما دولا مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة والهند وتايلاند تتقدم عليها في حجم صادراتها الخدمية. وهذا الأمر يوضح مدى تأخر الدول الإسلامية في هذا المجال مما يتطلب ضرورة الاهتمام بقطاعات الصادرات الخدمية والاستفادة من قنوات التجارة الإلكترونية في الوصول إلى الأسواق الدولية.

جدول ٩

ترتيب دول اسلامية مختارة بحسب صادرات الخدمات

مقارنة مع دول اخرى ٢٠٠٤م ([٦٨]).

الدولة	الترتيب	% من صادرات العالم	معدل النمو
كوريا الجنوبية	١٧	١,٧	١٦
سنغافورة	١٨	١,٧	٣
الهند	٢١	١,٤	٧
تايلاند	٢٣	١,٣	٧
			دول إسلامية مختارة
تركيا	٢٦	١,١	٢٩
ماليزيا	٢٩	٠,٧	٩ –
مصر	٣٤	٠,٦	١٩
اندونيسيا	٤٠	٠,٤	–

ومن ناحية أخرى فإنه بإمكان الدول الإسلامية الإفادة من التجارة الإلكترونية في تعزيز حجم التجارة البينية، حيث لا يزال التبادل التجاري فيما بين الدول الإسلامية يتراوح بين ٨ – ١١ % خلال الفترة ١٩٩٧م-٢٠٠٠م، مما يعني أن ما يقارب ٩٠% من صادراتها يذهب إلى دول غير أعضاء

(68) WTO, International Trade Statistics 2004.

وبخاصة الدول الصناعية ([٦٩]) .

قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

تقدم تطبيقات التجارة الإلكترونية مجالا واسعا ورحبا لقطاع المنشآت التجارية المتوسطة والصغيرة في البلدان الإسلامية في تحويل أنماطها التجارية التقليدية إلى وسائل الكترونية سريعة. واقتصاديا يكتسب هذا القطاع أهمية متزايدة في معظم بلدان العالم لما يقدمه من فرص عمل جديدة وزيادة متنامية في حجم الاستثمار وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة، وزيادة في حجم المبيعات. إضافة إلى دورها في تحقيق التكامل بين الأنشطة الاقتصادية على اختلاف مستوياتها وأحجامها. وتبرز أهمية تطبيق التجارة الإلكترونية في هذه المنشآت في كون الدول الإسلامية كغيرها من البلدان النامية تعج بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. ففي المملكة العربية السعودية على سبيل المثال تشير الإحصائيات، في منتصف ١٤٢٢هـ، إلى وجود أكثر من ٥٠٠ ألف منشأة تمثل المؤسسات الفردية منها نحو ٩٤,٨ %، وتبلغ المصانع المتوسطة، التي يتراوح رأس مالها ١-٥ مليون، أكثر من ٢٤٦٥ مصنعا، وإذا أخذنا المنشآت المسجلة في البلديات فإن نسبة المنشآت المتوسطة والصغيرة تتجاوز ٩٠ % من إجمالي عدد المنشآت التجارية في المملكة ([٧٠]). ومن

---

(٦٩) البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي (١٤٢١هـ) ٢٠٠٠ – ٢٠٠١م، دار العلم، جدة، ص ١٠١-١٠٢.

(٧٠) مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، أساليب جديدة لتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ، ١٤٢٣هـ، ص٤. أيضا باسل الجبر ، الاستفادة من تقنيات التجارة الإلكترونية في المنشآت المتوسطة والصغيرة، مجلة المستثمرون، عدد ٢٦. متوفر على:
http://www.mosgcc.com/topics/current/print.php?ID=415&issue=26.

خلال تبني هذه المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتقنيات التجارة الإلكترونية سوف يفتح أمامها المجال في الدخول إلى نطاق أوسع في السوق المحلي والأسواق الدولية متخطية بذلك عقبة الحدود الجغرافية، مما يمكنها من التعامل مع أعداد كبيرة من المستهلكين الجدد وكذلك يمكنها من التعامل مع عدد كبير من المنشآت الأخرى في قطاع التوريد عوضا عن ارتباطها مع منشآت محددة في ظل تجارتها التقليدية. ولكي تتمكن مثل هذه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من الاستفادة من تقنيات التجارة الإلكترونية وتحويل عملياتها التجارية التقليدية إلى أساليب إلكترونية في كافة مراحل عملياتها التجارية، فإنها تحتاج إلى الدعم المالي والكوادر المؤهلة لهذه البيئة والتخطيط الاستراتيجي المنظم. وهنا يمكن للحكومات والمؤسسات الرسمية ذات العلاقة بقطاع التكنولوجيا وتقنية المعلومات أن تلعب دورا بارزا في ذلك.

قطاع النشر:

قطاع النشر من القطاعات الأخرى المتاحة لتطبيق التجارة الإلكترونية في الدول الإسلامية، والذي يتمثل في إنتاج وتوزيع الأعمال الأدبية المكتوبة أو المطبوعة مثل الكتب والصحف والدوريات العلمية وغيرها من المطبوعات. ويعد قطاع النشر من القطاعات الهامة التي لها أبعاد اقتصادية وذلك عن طريق الفوائد التي يتحصل عليها الأفراد والمجتمع من خلال اكتساب المعارف ونقل التكنولوجيا والتقدم في العلوم والصناعة، إضافة إلى ما ينتج عنه من إيجاد فرص عمل جديدة وتطوير الخدمات الاجتماعية، الأمر الذي ينعكس في نهاية المطاف على النمو الاقتصادي في المجتمع . ومن أبرز مزايا تحويل قطاع النشر من نمطه التقليدي إلى قطاع نشر إلكتروني (E-publishing) انخفاض تكاليف إنتاج وتوزيع المطبوعات مما يمنح الأفراد والمنشآت الصغيرة فرصة المساهمة في هذا القطاع، وبالتالي إيجاد

أسواق تنافسية مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار ومضاعفة حجم إنتاج النشر في المجتمع. وبالنظر إلى مكانة هذا القطاع في الدول الإسلامية نلاحظ أنه لا يزال متأخرا مقارنة مع دول نامية أخرى إذا ما أخذنا بعض المؤشرات المتاحة لحجم قطاع النشر فيها.

جدول ١٢

دور النشر في بعض الدول الإسلامية ودول نامية أخرى عام ١٩٩٩م

دول إسلامية مختارة	عدد دور النشر	دول نامية أخرى	عدد دور النشر
أفغانستان	٦	الأرجنتين	١١٦
الجزائر	٣	البرازيل	٢٢٠
بروناي	١	الهند	٢٦٢
الكامرون	٥	تايلأند	٣١
إيران	٣	سنغافورة	٤٤
ليبيا	١	الفلبين	٤٧
سوريا	٢	كولومبيا	٥٦
أوزبكستان	٢	كوبا	١٦

فكما نلاحظ في جدول ١٢ مدى الفجوة بين قطاع النشر في الدول الإسلامية وتلك التي في بعض الدول النامية، وهذا يعني زيادة حجم واردات الدول الإسلامية من منتجات النشر عن صادراتها وبالتالي زيادة حجم عجزها التجاري في هذا القطاع. لذلك فإن توظيف تقنيات الإنترنت في هذا القطاع سيدفع عجلة النمو في قطاع النشر المحلي لدى الدول الإسلامية من حيث تطوير هيكل القطاع والارتقاء بنوعية وجودة مواد النشر واتساع أسواقها

وانخفاض تكاليف إنتاجها، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن تكلفة إنتاج وتوزيع المجلات العلمية إلكترونيا (E-journal)، على سبيل المثال تقل عن تكلفتها التقليدية بنحو ٢٨% إلى ٤٨% (٧١) .

٥/٧. التجارة الإلكترونية ودور المرأة:

أدت ثورة تقنية المعلومات والاتصالات (ICT) وتطبيقات التجارة الإلكترونية (E-commerce) إلى اتساع مجال أعمال أفراد المجتمع بما في ذلك الأعمال التي تقوم بها المرأة سواء على المستوى الإداري أو الاجتماعي أو الاقتصادي. ولذلك فإن تقنية المعلومات والاتصالات تقدم العديد من الفرص الوظيفية والاستثمارية للمرأة في المجتمعات الإسلامية أسوة بالرجل، بل إن أهميتها للمرأة المسلمة قد تفوق نظيرتها في المجتمعات غير الإسلامية، وذلك لعدة عوامل من أبرزها أن المرأة في الدول الإسلامية تواجه عدة عقبات اجتماعية وثقافية من الانخراط في ممارسة الأعمال كما هو حال الرجل. ومن أبرز الاستخدامات التي تقدمها ثورة المعلومات للمرأة هو أولا: إمكانية إقامة أعمال أو مشروعات اقتصادية صغيرة في مجالات متعددة مثل الحرف اليدوية والهدايا والمنتجات الغذائية أو غيرها من الأنشطة التجارية المنزلية، واستغلال التجارة الإلكترونية في تسويقها وتطويرها. وثانيا: إمكانية المرأة العمل في القطاعات التي تستخدم تقنية المعلومات في أعمالها دون اضطرارها للخروج والحضور في مكاتب عمل معينة، وإنما تقوم بكافة الأعمال الموكلة إليها عبر الشبكة الإلكترونية. وهذه الأعمال التي تتم عبر شبكة الإنترنت تعفي المرأة من الوقوع في المحاذير الشرعية مثل خروج المرأة واختلاطها مع الرجال في أماكن العمل. ولكن لكي تصبح المرأة في البلدان الإسلامية قادرة على استثمار

(71) UNCTAD, E-commerce and development Report 2002, op cit ،p. 159.

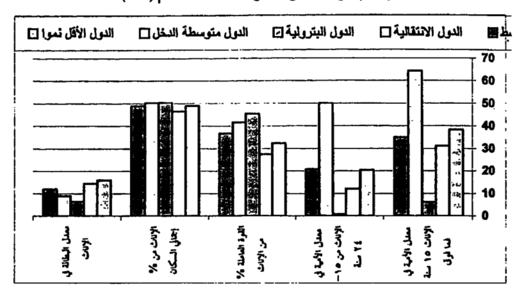
هذه التقنية، فإنه لابد أن يسبق ذلك مراحل متعددة يتم من خلالها القضاء على الأمية المنتشرة في الدول الإسلامية فضلا عن أمية التكنولوجيا وتقنية المعلومات، ومن ثم تبني برامج التعليم والتدريب في مجال تقنية المعلومات واستغلال الإنترنت.

فكما نلاحظ من خلال بعض المؤشرات المتعلقة بالمرأة في الدول الإسلامية (انظر شكل ٢) نجد أن متوسط معدل الأمية بلغ نحو ٣٥ % وفي الدول الإسلامية الأقل نمو تجاوز ٦٠ %. كما أن الأمية منتشرة في الفئات العمرية (١٥-٢٤سنة) بنحو ٢١ %، وهذه الفئة هي الطبقة المستهدفة للتوعية واستخدام الإنترنت. وعلى ضوء هذه المؤشرات السلبية ينبغي على الحكومات في هذه البلدان أن تتبنى استراتيجيات تهدف إلى استغلال هذه الطاقات البشرية من الإناث لاسيما وان نسبة الإناث في هذه المجتمعات تمثل تقريبا نصف سكانها.

شكل ٢

مؤشرات مختارة للإناث في الدول الإسلامية

حسب المجموعة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠م (٧٢).



أحكام المعاملات الإلكترونية طبقاً للشريعة الإسلامية

من المعلوم أن النظم التشريعية والحضارية تختلف في نظرتها إلي العقود والحقوق المالية ، سواء في كيفية إنعقادها أو في شروطها وأحكامها أو آثارها ، إختلافاً قد يصل إلي حد التباين .

فمثلاً كانت القوانين الوضعية تشترط الشكلية في انعقاد العقود ، فلا يصح العقد ولا يعتبر إلا إذا كان بهيئة معينة وشكل محدد ، ثم تطورت إلي الرضائية بعد المرور بمراحل مختلفة ، أما الشريعة الإسلامية فقد جعلت الرضا منذ البداية هو الأساس في نشأة العقود بأي شكل كانت . يقول الله تعالي " يأيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن

(72) World Bank (WDI CD-ROM) 2001.

تراض منكم " (٧٣) . أي بطيبة نفس كل واحد منكم .

ويقول الرسول صلي الله عليه وسلم : (إنما البيع عن تراض) .

إن منهجية الإسلام في تقريره لهذه القاعدة – الرضا – أساساً لصحة نشأة العقود دلالة إعجاز تشريعي واضح يؤكد أنها شريعة خالدة صالحة لكل زمان ومكان وفي كل بيئة ومجتمع .

وقد مرت العصور السابقة بأنواع مختلفة من أشكال إنعقاد العقود كالبيع عن طريق الراديو والتلفاز والهاتف والفاكس والتلكس وغيرها ، وها نحن نشهد في السنوات الأخيرة تطوراً هائلاً في وسائل الإتصال المختلفة ، وخاصة التقنيات الإلكترونية التي دخلت جميع مجالات الحياة بما فيها المجال التجاري، وظهر ما يسمي " بالتسوق الآلي " أو " تجارة الإنترنت " أو " التجارة الإلكترونية " أو " التعاقد عن بعد " عبر شبكة الإنترنت التي ربطت العالم بعضه مع بعض وألغت الحدود الجغرافية والوسائط المالية ، وأصبح بإمكان تاجر التجزئة أن يشتري مباشرة من المنتج ، والمستهلك أن يتسوق وهو في منزله .

وإنتشرت التجارة الإلكترونية في الأعوام الأخيرة ، وأسست الكثير من الشركات العالمية والمحلية مواقع خاصة بها علي شبكة الإنترنت ، وتقدر بعض الدراسات حجم التجارة الإلكترونية حالياً ب ٢٠% من مجمل التجارة العالمية ، والمتوقع أن ترتفع تلك النسبة إلي أكثر من ذلك خلال هذا العقد .

وعلي أهمية هذا الموضوع ومسيس الحاجة إليه إلا أننا نجد قلة الدراسات الفقهية فيه التي تبين أحكامه ، وتقترح البديل المناسب عند عدم

---

(٧٣) سورة النساء ، الآية ٢٩ .

صلاحية بعض أعماله لأحكام الشريعة الإسلامية .

ويمكن تلخيص أهم الأحكام طبقاً للشريعة الإسلامية وفقاً لما يلي :

١- أن الشريعة الإسلامية جعلت الرضا هو الأساس في إنعقاد العقود من دون تحديد لفظ معين أو شكل محدد ، مما جعل الشريعة تستوعب ما استجد من طرق وأشكال لانعقاد ، ومن ذلك التعاقد عن طريق الإلكترونيات " الإنترنت " .

٢- العقود الإلكترونية هي العقود التي تتم عبر الوسائل والآلات التي تعمل عن طريق الوسائل الإلكترونية ومن آخرها وأهمها التعاقد بطريق الإنترنت .

٣- للتعاقد بطريق الإنترنت عدة طرق من أهمها وأكثرها إنتشاراً التعاقد عبر شبكة المواقع ، والتعاقد عبر البريد الإلكتروني ، والتعاقد عبر المحادثة والمشاهدة .

٤- العقد في الشريعة الإسلامية ينعقد بكل ما يدل عليه من قول أو فعل أو كتابة أو إشارة من كلا العاقدين أو من احدهما .

٥- الإنترنت آلة ووسيلة لتوصيل الكتابة ، وهذه الوسيلة معتبرة شرعاً لعدم تضمنها محذوراً شرعياً ، ولأنها شبيهة بالتعاقد عن طريق الرسول أو البريد العادي .

٦- التعاقد بطريق الإنترنت يعد – من حيث الأصل – تعاقداً بين حاضرين من حيث الزمان وغائبين من حيث المكان ، إلا إذا وجدت فترة زمنية طويلة نسبياً تفصل بين الإيجاب والقبول ، فإن التعاقد يكون بين غائبين زماناً ومكاناً .

٧- بناءً علي قول الحنفية في أن الإيجاب ما صدر أولاً والقبول ما صدر ثانياً فإن الإعلان عن السلعة يعد إيجاباً من العارض إلا في بعض

الحالات التي تكون فيها شخصية المتعاقد الآخر محل اعتبار عند من صدر منه العرض ، فالإعلان في هذه الحالة وأمثالها يعد دعوة للتعاقد وليس إيجاباً . وقريباً من ذلك إذا كان العرض عبر البريد الإلكتروني أو المحادثة أو المشاهدة .

٨- يشترط في صيغة العقد (الإيجاب والقبول) أن يكونا واضحين الدلالة علي إرادة التعاقد ، وأن يكون القبول موافقاً للإيجاب ومتصلاً به ، وهذه الشروط يلزم تحقيقها في التعاقد بطريق الإنترنت حتي يكون صحيحاً ومعتبراً .

٩- يبدأ مجلس العقد في التعاقد بطريقة الإنترنت من بداية دخول الراغب في التعاقد إلي موقع الشركة العارضة ويستمر حتي خروجه من الموقع . وفي التعاقد عبر البريد الإلكتروني المباشر يبتدئ مجلس العقد من صدور الإيجاب ويستمر حتي خروجه من الموقع وكذا في التعاقد عبر المحادثة والمشاهدة . أما في التعاقد عبر البريد الإلكتروني الذي لم يتم مباشرة ، فإن المجلي يبتدئ من إطلاع القابل علي المعروض ويستمر حتي نهاية المدة إن وجدت ، وإلا رجع في ذلك إلي الأعراف التجارية .

١٠- العقود المالية تصح بطريق الإنترنت حتي عقد الصرف والسلم وذلك لإمكان السداد مباشرة ، أما عقد النكاح (الزواج) ، فنظراً لمكانته الخاصة ولوجود عنصر الشكلية فيه ولما يترتب علي القول بصحته عبر الإنترنت من مفاسد ، فإنه لا يصح إجراؤه بطريق الإنترنت .

١١- إذا اتفق المتعاقدان علي تحديد قانون معين يحكم العقد فإن الاتفاق صحيح ، ويعمل به شريطة أن يكون هذا القانون مستمداً من الشريعة الإسلامية ، لا فرق في ذلك بين أن يكون أطراف التعاقد جميعهم

مسلمين أو بعضهم مسلم والآخر غير مسلم ، فإن لم يكن القانون مستمداً من الشريعة فإن الاتفاق باطل ولا يعمل به .

١٢- من الحلول المقترحة عن تحكيم القوانين الوضعية المخالفة للشريعة الإسلامية اعتماد نص صريح في العقد بتحكيم الشريعة الإسلامية والإلحاح في طلب ذلك ، وكذلك الدعوة إلي إيجاد مؤسسات تحكيم شرعية عالمية لها مواقع ثابتة في شبكة الإنترنت تتميز بالنظام الواضح ووجود هيئة رقابة شرعية وتأهيل أعضائها التأهيل الشرعي المناسب .

١٣- اختلف العلماء – رحمهم الله – في المحكمة المختصة (القاضي المختص) بالنظر في النزاع عند الإختلاف المكاني بين الخصوم ومحل الدعوي ، ولعل من المناسب في التعاقد بطريق الإنترنت العمل بما ذهب إليه جمهور العلماء ، مع أن القاضي المختص هو قاضي المدعي، لأنه – في الغالب – هو المستهلك وهو الطرف الأضعف في العقد فكان من المناسب حمايته ، مع مراعاة ما اتفق عليه أطراف التعاقد ومحل التنفيذ حسب ما يراه القاضي المختص ، إلا إذا كان محل الدعوي عقاراً فإن الحكمة المختصة محكمة محل العقار ، وفي جميع الحالات يجب التقيد بقاعدة الشرعية .

١٤- صحة استخدام التوقيع الإلكتروني (وخاصة الرقمي منه) لإثبات العقود الإلكترونية في الفقه الإسلامي ، وأن هذا متفق مع مبادئ الإثبات في الشريعة ، إذ أنها غير محصورة بعدد معين أو بشكل معين ، وإنما تشمل كل وسيلة يبين فيها الحق وتوصل إلي العدل .

١٥- نظراً لأهمية التوقيع الإلكتروني ، ولما يترتب علي الإعتداء عليه من مخاطر علي المجني عليه والتجارة الإلكترونية ، فإن الذي يظهر أن وضع الحماية الجنائية للتوقيع الإلكتروني يتفق مع مقاصد الشريعة

الإسلامية في حفظ الأموال والحقوق الخاصة وحرمة الاعتداء عليها ، وهذا داخل ضمن التعازير الموكلة في تحديدها وتقديرها إلي ولي أمر المسلمين ، ليري العقوبة المناسبة لكل جريمة حسب نوعها وآثارها ، مع مراعاة المكان والزمان الذي يعيش به .

النتائج والتوصيات

على ضوء الدراسة التي تناولنا فيها ظاهرة تقنية المعلومات والحكومة الإلكترونية ومدي إفادة الدول الإسلامية منها وما تضمنتها من استعراض وتحليل لأوضاع الدول الإسلامية في هذا المجال، يمكن الخروج ببعض النتائج الهامة وكذلك أهم التوصيات المقترحة، وهي كالآتي:

النتائج

١. بروز ثورة تقنية المعلومات والاتصالات وظاهرة التجارة الإلكترونية كأحد أبرز المنجزات في تاريخ البشرية مع دخوله الألفية الثالثة، واعتبارها أداة مهمة في تغير أنماط الحياة اليومية لاسيما الاقتصادية سواء على مستوى الأفراد أو المجتمعات أو الأمم، والدخول بها في عصر الاقتصاد الجديد أو ما يطلق عليه الاقتصاد الرقمي (Digital Economy).

٢. تنامي الاهتمام بتطبيقات التجارة الإلكترونية واتساع مجالات استخدامها لتشمل كافة مستويات التعاملات الاقتصادية بين مختلف الوحدات والقطاعات الاقتصادية.

٣. الارتباط الوثيق بين انتشار ونمو التجارة الإلكترونية وتوفر القاعدة التكنولوجية لتقنية المعلومات والاتصالات (Information & Telecommunication Technology) بصفتها البنية التحتية اللازمة لها.

٤. بالرغم من صعوبة قياس كافة أنشطة التجارة الإلكترونية إلا أنه من الأهمية بمكان استحداث طرق وأساليب لقياس حجمها لما له من أهمية بالغة لصناع السياسات الاقتصادية ومتخذي قرارات الاستثمار.

٥. أهمية توفر المتطلبات الأساس لقيام التجارة الإلكترونية وأهمها: البنية التحتية الإلكترونية والمتمثلة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات من شبكات الاتصال وأجهزة الاتصالات والهواتف الثابتة والنقالة والحواسب الآلية وبرامج التطبيقات، وانتشار استخدام الإنترنت والحاسبات المضيفة ومزودي خدمات الإنترنت. إضافة إلى ضرورة سن التشريعات والأنظمة المناسبة للتعاملات عبر شبكة الإنترنت وحقوق الملكية الفكرية. وكذلك أهمية توفر الكوادر البشرية المؤهلة للتعامل مع تقنية المعلومات.

٦. تأثير التجارة الإلكترونية على الاقتصاد بكافة قطاعاته سواء على مستوى قطاعات الأعمال أو القطاع الاستهلاكي أو على مستوى الاقتصاد القومي ككل.

٧. تدني نسبة المحتوى التكنولوجي في صادرات الدول الإسلامية والذي يعد مؤشرا مهما في المقدرة التكنولوجية لاقتصادياتها. وهذا يشير إلى انخفاض إسهام عنصري البحث والتطوير في القطاعات الإنتاجية لدى الدول الإسلامية.

٨. ضعف انتشار واستخدام تقنية المعلومات في معظم الدول الإسلامية نتيجة لتدني نسبة الإنفاق على تقنية المعلومات من الناتج المحلي وغياب الاستثمارات المخصصة في قطاع تقنية المعلومات. وهذا كان له أثره في محدودية انتشار استخدام الحاسبات الآلية في المجتمعات الإسلامية وبالتالي انخفاض فرص الدخول في الإنترنت والتي تعد وسيلة للتجارة الإلكترونية.

٩. بالرغم من أهمية دور البحث والتطوير في التقدم والتوطين التكنولوجي،

إلا أن الدول الإسلامية من خلال مؤشرات البحوث والتطوير لم تظهر اهتماما بها يتناسب مع أهميتها كأحد المتطلبات لبناء مجتمعات ذات ثقافة ومعرفة تكنولوجية. ويظهر ذلك من خلال المؤشرات المتدنية عن الإنفاق على البحوث والتطوير وتوفر المتخصصين والطلاب والعلماء في المجالات الهندسية والتطبيقية.

١٠. ضعف مؤشر الاتصالات، مثل الخطوط الهاتفية الثابتة والنقالة وتكلفة الاتصال وفترات الانتظار للحصول على خدمات هاتفية، في كثير من الدول الإسلامية لاسيما الدول الأقل نمو، رغم أهميته في دعم تطور التجارة الإلكترونية. كما أن كثيرا من الدول الإسلامية تفتقر إلى أسواق تنافسية في هذا القطاع نتيجة لامتلاك واحتكار الحكومات تقديم هذه الخدمات.

١١. تواجه الدول الإسلامية تحديات مهمة في استخدام التجارة الإلكترونية، ومن أبرز هذه التحديات عدم توفر البنى التحتية اللازمة لقيام التجارة الإلكترونية، ضعف الثقافة والوعي التقني والالكتروني بين عامة أفراد المجتمع، قصور الطاقات البشرية المدربة والمؤهلة في مجال تطبيقات التجارة الإلكترونية، ضعف إمكانية وقدرات المؤسسات التجارية في الدول الإسلامية للتحول إلى الأنماط الإلكترونية، ضعف الدور الحكومي الرسمي لتهيئة قطاعات المجتمع للدخول في عصر تقنية المعلومات. إضافة إلى تحديات اجتماعية وثقافية في بعض البلدان الإسلامية مثل الخوف من الغزو الثقافي والفكري والانفتاح على العالم الخارجي. وعقبات تشريعية تتمثل في غياب الأنظمة والتشريعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.

١٢. هناك مجالات عديدة تستطيع الدول الإسلامية استغلالها في تطبيق التجارة الإلكترونية. وتشمل هذه المجالات قطاعات الخدمات المصرفية والتمويلية والتي تعد أكثر القطاعات استخداما لتقنية المعلومات. وكذلك قطاع الصادرات من السلع والخدمات أو القطاعات الإنتاجية ذات النزعة التصديرية، وذلك للوصول إلى الأسواق الدولية بأقل التكاليف. إضافة إلى قطاعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة نظرا لكبر حجمها في الدول الإسلامية. وكذلك قطاع النشر والمطبوعات لأهميته في نشر المعرفة ونقل تكنولوجيا العلوم والصناعة. وبجانب ذلك المجال الواسع الذي تقدمه الإنترنت للمرأة المسلمة سواء في إنشاء المشروعات الصغيرة عبر شبكة الإنترنت أو الإفادة والانخراط في الوظائف المصاحبة لتقنية المعلومات.

التوصيات

بالرغم من وجود الكثير من الصعوبات لدى الدول الإسلامية في سبيل الإفادة من التجارة الإلكترونية، إلا أن هناك أمل كبير في تخطي هذه العقبات واللحاق بركب الدول الأخرى في هذا المجال. ولكن لن يتحقق ذلك إلا بوضع وتفعيل استراتيجيات بعيدة ومتوسطة المدى وعلى المستويين القومي والإقليمي لتطوير قطاع تقنية المعلومات والتجارة الإلكترونية. ومن هذه التوصيات التي ينبغي الاهتمام بها:

١. إعطاء الأولوية لقطاع العلوم وتقنية المعلومات في إعداد وصياغة برامج وخطط التعليم القومية.

٢. إنشاء مراكز وهيئات وطنية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، ودعمها بالإمكانيات المادية والمعنوية بغرض تطوير القاعدة التكنولوجية والعلمية وتعزيز دور البحوث والتطوير في البلاد.

٣. تبني سياسة التثقيف التكنولوجي واستخدام تقنية المعلومات بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال برامج التدريب والتعليم في المؤسسات المهنية والإدارية، مع الاهتمام بنشر الوعي التقني في المؤسسات التعليمية والأكاديمية وتحديث مناهج التعليم بما يتناسب والبيئة التكنولوجية.

٤. توجيه وتخصيص الاستثمارات المحلية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مجال قطاع تقنية المعلومات والاتصالات.

٥. تحرير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من الإدارة الحكومية وتبني سياسة تخصيص هذه القطاعات في أسواق تنافسية حرة، وهذا في سبيل تطوير نوعية وجودة خدماتها بأسعار تنافسية.

٦. سن التشريعات القانونية وتحديد الأطر التنظيمية لحماية مستخدمي تقنية المعلومات والحفاظ على حقوق المستهلكين والبائعين في بيئة التجارة الإلكترونية.

٧. تعزيز ودعم دور المصارف التجارية في المعاملات التجارية الإلكترونية من خلال تسهيل إتمام وتحصيل المدفوعات والحفاظ على حقوق الأطراف المتعاملين .

٨. دعم برامج التعاون فيما بين الدول الإسلامية في مجال التكنولوجيا وتقنية المعلومات والاستعانة بخبرات الدول الأخرى في هذا المجال.

٩. استغلال تطبيقات التجارة الإلكترونية في مختلف القطاعات الاقتصادية في كل دولة، مع الاهتمام باستثمار ذلك في دعم التبادل التجاري الإلكتروني فيما بين الدول الإسلامية.

الخلاصة

النتائج والتوصيات:

- بينت الدراسة أن تطبيق التجارة الإلكترونية في مؤسسات الأعمال يؤدي إلى إيجابية العلاقة بين أصحاب العمل والعمال .
- كان لقانون المعاملات الإلكترونية دورا محفزا لأصحاب العمل في تطبيق التجارة الإلكترونية .
- هنالك نقص في سوق العمل في المتخصصين في مجال التجارة الإلكترونية .
- دعوة المؤسسات والجهات ذات العلاقة على عقد دورات تدريبية في مجال تطبيق التجارة الإلكترونية، والعمل على فتح تخصصات ذات علاقة بموضوع التجارة الإلكترونية.

هذا وما كان من توفيق فمن الله وحده ، وما كان من خطأ أو سهو أو نسيان فمني ومن الشيطان والله ورسوله منه براء .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

د/ حسين السيد حسين محمد القاضي

المراجع

أولا : المراجع العربية :

١- د. أسامة أبو الحسن مجاهد " الوسيط في قانون المعاملا الإلكترونية ، وفقا لأحدث التشريعات في فرنسا – مصر – الأردن – دبي – البحرين " ، الكتاب الأول ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٧ .

٢- د. عبد الفتاح بيومي حجازي " النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية " ، الكتاب الأول (النظام القانوني للحكومة اللإلكترونية ، دار الفكر الجامعي ، ٢٠٠٣ .

٣- مقالة بعنوان " إنطلاق الحكومة الإلكترونية في الكويت " ، مجلة ويندوز ، عدد يونيو ٢٠٠١ .

٤- د. عبد الفتاح بيومي حجازي " النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية " ، الكتاب الثاني (الحماية الجنائية والمعلوماتية لنظام الحكومة الإلكترونية) ، دار الفكر الجامعي ، ٢٠٠٣ .

٥- د. فاروق الأباصيري " عقد الإشتراك في قواعد المعلومات الإلكترونية ، دراسة تطبيقية لعقود الإنترنت " ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٣ .

٦- د. شحاته غريب محمد شلقامي " التعاقد الإلكتروني في التشريعات العربية ، دراسة مقارنة " ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٥ .

٧- د. رأفت رضوان " الحكومة الإلكترونية ، التحديات والآفاق " قضايا معاصرة في الإدارة العامة ، القاهرة ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة ، ٢٠٠١ .

٨- د. عصام عبد الفتاح مطر " الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق " ، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٨ .

٩- د. محمد حسين منصور " المسئولية الإلكترونية " ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، ٢٠٠٣ .

١٠- د. علي السلمي " إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية " ، دار غريب للطباعة والنشر ، ٢٠٠١ .

١١- د. محمد المتولي " إدارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في الدول العربية " ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول (الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية) ، الجزء الرابع ، أكاديمية الشرطة دبي ، ٢٠٠٣ .

١٢- د. عبد القادر الفنتوخ " الحكومة الإلكترونية السعودية ٢٠٥٠ " ، مقال منشور علي مجلة الرياض الإلكترونية في ٢٥ / ١١ / ٢٠٠١ علي موقعها الإلكتروني : ..wrilers.alriyadh.com.sa. http .

١٣- د. عساف سعد العقيبي " دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل إجراءات وعمليات الحماية المدنية " ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠٠٦ .

١٤- د. هشام عبد المنعم عكاشة " الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة " ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٤ .

١٥- د. بسام الحمادي " مفاهيم ومتطلبات الحكومة الإلكترونية " ، بحث مقدم إلي مؤتمر الحكومة الإلكترونية ، الرياض ، معهد الإدارة العامة ٢٠٠٢ .

١٦- د. ماجد راغب الحلو " علم الإدارة العامة : ، منشأة المعارف ، ٢٠٠٥ .

١٧- د. سعيد مطر الصريدي " إدارة الجودة الشاملة في الشرطة باستخدام التقنيات الحديثة " ، رسالة دكتوراة ، كلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة ، ٢٠٠٤.

١٨- د. هدي محمد عبد العال " التطور الإداري والحكومة الإلكترونية " ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

١٩- د. رأفت رضوان "عالم التجارة الإلكترونية"، دار النهضة العربية ، ١٩٩٩ .

٢٠- خالد الطويل، الاقتصاد الجديد، صحيفة الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية ٢٠٠٠م، (٢٠٠١/١٠/٢٤م)، متاح في:

(http://www.writers.alriyadh.com.sa)

٢١- باسل الجبر، التجارة الإلكترونية: منطقة تجارة عالمية حرة خلال الإنترنت، وزارة التجارة، المملكة العربية السعودية. متاح في:

(http://www.commerce.gov.sa/ecomm/art1.asp))

٢٢- طارق عبد العال حماد، التجارة الإلكترونية: المفاهيم – التجارب – التحديات – الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية، (الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٣/٢٠٠٢م .

٢٣- يوسف أبو فارة "واقع الإنترنت في الوطن العربي"، متاح على

http://www.yusuf-abufara.net .

٢٤- خالد الطويل، تطورات تشريعية، صحيفة الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية ٢٠٠٠م، (٢٠٠٢/١/١٦ م) متاح في:

(http://www.writers.alriyadh.com.sa)

٢٥- البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي (١٤٢١هـ) ٢٠٠٠ – ٢٠٠١م، دار العلم، جدة.

٢٦- مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، أساليب جديدة لتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ، ١٤٢٣هـ.

٢٧- باسل الجبر ، الاستفادة من تقنيات التجارة الإلكترونية في المنشآت المتوسطة والصغيرة، مجلة المستثمرون، عدد ٢٦. متوفر على:

http://www.mosgcc.com/topics/current/print.php?ID=415&issue=26.

ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية :

1- **ORACLE Corporation, 1997, " Oracle Electronic Commerce Strategy ", An Oracle White Paper, March, http://http://www. Oracle.com:81/initiative/ecommerce/ html/ecommerce_wp.html**

2- **Sterling Commerce, Inc. us, http://http://www.sterlingcommerce.com /abts/ebsc-01.html**

3- **World Trade Organization (WTO)**

4- Department of Defence, 1997, "why EC" D.O.D, Oct. 6, http://http://www.acq.osd.mil/ec/whyec.html

5- Sterling Commerce, 1999, "What is Electronic Commerce

(EC)?

http://http://www.sterlingcommerce.com/ebsc-ebcs-01.html

6- European Commission, 1998, "The Electronic Commerce" July, http://http://www.ispo.cec.be/ecommerce

7- Esprit's Electronic Commerce Team. 1996, "Electronic Commerce R&D in Esprit Program" Study Guide, May, http://http://www.ece.ncsu.edu/course_inf...ter_ethics/http://www/commerce/study.html

8- UUNET UK A World Com Company, 1997, "What is Electronic Commerce?" electronic Commerce Information resources. Mar. http://worldserver. Pipex.com/year-x/yxwhatis.html.

9- J. Bradford Delong, Macroeconomics Implication of the "New Economy", May 2000. Available at (http://www.j-bradford-delong.net/OpEd/virtual/ne_macro.html) .

10- Caroline Freund and Diana Weinhold , The Internet and International Trade in Services, American Economic Association (Papers and Proceedings), May 2002.

11- WITSA, International Survey of E-Commerce 2000, sponsored by CSSA. . available from: (www.cssa.co.uk) .

12- World Trade Organization "Special Studies 2: Electronic Commerce and the Role of the WOT", 1998 .

13- SESRTCIC (a), Annual Economic Report on the OIC Countries:1998 , Journal of Economic Cooperation Among Islamic Countries 19, 4 (1998) .

14- Lall and Wignaraja (1998), OECD (1992), UNCTAD (1997), Lall (200), Mahmood (1999), Bhattacharyya (2000), IDB (2001) and OECD (1998).

UNCTAD (2002), E-commerce Development Report 2002, p. 248.

15- UNCTAD, E-commerce and development Report 2002, p.109.

16- Journal of Economic Cooperation Among Islamic Countries 19, 4 (1998) , Annual Economic Report on the OIC Countries: 1998, .

17- Ankara Centre, SESRTCIC (b), Impact of E-commerce and use of information's and communications technology on promotion and development of intra-oic trade, a workshop in Tunis, Republic of Tunisia, 10-12 June 2003, Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries (SESRTCIC/ Ankara Centre),2003, p 31.

18- Computer Industry Almanac, available at (http://www.c-i-a.com/199908iu.htm).

19- - Source of raw data:

20- - World Bank (WDI CD-ROM) 2001.

21- - The World Bank, World Development Indicators, The World Bank, 2003, .

22- Larry Press, The State of the Internet: Growth and Gaps, California State University, Dominguez Hills, p. 5. (Available at: http://www.isoc.org).

23- International Telecommunication Union (ITU), Internet Indicators: Users and PCs, 1999-2001, 2002. (Also available at: http://www.itu.org.

24- Journal of Economic Cooperation among Islamic Countries 19, 4 (1998) , Annual Economic Report on the OIC Countries: 1998, p. 11.

25- United Nation Conference on Trade and Development, Handbook of Statistics, available at: (http://stats.unctad.org/restricted/eng/ Table Viewer/ wdsview/ print. Asp), the World Bank, 2003 .

ثالثا : المراجع باللغة الفرنسية :

1- ESPAGNON Michel, Le paiement d'une somme d'argent sur internet, la Semaine juridique Edition générale N 16, 21 Avril 1999, I 131 , Evolution ou révolution du droit des moyens de paiement?

2_ FAVRAT _APNOUX valérie et MORENO Dominique, La semaine juridique Entreprise et Affaires N 14, 3Avril 2003, act . 100, Projet de loi pour la confiance dans l'économie numérique.

3- V.N MOREAU (2002 – 2003), La formation du contrat électronique : Dispositif de protection du cyberconsommateur et modes altératifs de règlement des conflits, Mémoire DEA droit des contrats Université de Lille 2.

4-TONNELLIER Marie Hélène, La semaine juridique Entreprise et Affaires n 51, 17 Décembre 1998, Le commerce électronique vaut bien une réforme du droit de la preuve.

رابعاً : المواقع الإلكترونية :

http: www.Legifrance.gouv.fr
http: www.al eman .com
http: www.Lexinter.net
http: www.egovs.com
http: www.edoctorale74.univ.lille2 fr
http: www.cejem.com
http: www.cejem.com

بوابة الحكومة المصرية الالكترونية http:www.egypt.gov.eg

الحكومة الالكترونية للملكة الاردنية الهاشمية http:www.jordan.gov.jo

http:www.tansik.egypt.gov.eg

بوابة الحكومة المصرية وزارة التعليم العالي تنسيق

البوابة الالكترونية الرسمية. دولة الكويت http:www.e.gov.kw

سعودي البوابة الوطنية للتعاملات الالكترونية http:www.saudi.go.sa

بوابة الحكومة http:www.fsupport.gov.bhالحكومية

الالكترونية لمملكة البحرين

برنامج التعاملات الالكترونية الحكومية (يسر) http:www.yesser.gov.sa

البوابة الالكترونية لدولة قطر http:www.gov.qaالمملكة السعودية

http://www.unctad.org

الفهرس

جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم الاقتصاد والمالية العامة

الحكومة الإلكترونية
متطلباتها وآثارها الاقتصادية

الدكتور
حسين السيد حسين محمد القاضي
مدرس الاقتصاد والمالية العامة
والتشريعات الاقتصادية والمالية والضريبية

الناشر
دار النهضة العربية
٣٢ شارع عبدالخالق ثروت ـ القاهرة

٢٠١٠

بحث مقدم إلي وزارة العدل القطرية – المجلة القانونية والقضائية، دورية محكمة تصدر عن مركز الدراسات القانونية والقضائية – وزارة العدل – دولة قطر – ونشر بالعدد الأول – السنة الثالثة، ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م .

ملخص البحث

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام علي أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلي آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ، الرسول الأمي الذي علم المتعلمين ، والبشير الذي بعث الأمل في قلوب البائسين ، والهادي الذي قاد سفينة العالم الحائرة في خضم المحيط ومعترك الأمواج إلي شاطيء الله رب العالمين .. أما بعد ،،،،،

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة مدى أهمية ظاهرة الحكومة الإلكترونية وتقنية المعلومات والاتصالات على نواحي الحياة المعاصرة لاسيما الجوانب الاقتصادية منها، مع التركيز على تحليل واقع الدول الإسلامية، أعضاء منظمة العواصم والمدن الإسلامية ، وكذلك مناقشة أبرز التحديات والمعوقات التي تواجهها في تطبيق هذه التقنيات، واستعراض أهم المجالات التي يؤمل من البلدان الإسلامية أن تستفيد من تطبيقات الحكومة الإلكترونية فيها. وقد أظهرت نتائج الدراسة الأهمية البالغة لهذه الثورة المعلوماتية وتطورها السريع، وآثارها المستقبلية المحتملة على إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية التقليدية. كما أشارت البيانات والإحصاءات إلى مدى تأخر الدول الإسلامية في هذا المجال، وذلك من خلال استعراض المؤشرات ذات العلاقة بتقنية المعلومات مقارنة مع نظيراتها من الدول النامية أو مقارنة بالمعايير الدولية. وقد أوضحت الدراسة العديد من المعوقات والتحديات أمام هذه الدول والتي ينبغي العمل على تذليلها في سبيل الإفادة من تطبيقات الحكومة الإلكترونية لما لها من الآثار الايجابية على مختلف قطاعاتها الاقتصادية. كما أشارت الدراسة إلى العديد من المجالات والقطاعات المختلفة التي يمكن للدول الإسلامية أن توظف تقنية المعلومات والتجارة الإلكترونية فيها لتفعيلها وتطويرها.

مما لا شك فيه أن ما يشهده العالم اليوم من تقدم في العلوم المختلفة ومن اكتشافات واختراعات معرفية لاسيما ما حدث من تقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو ما يعرف بالثورة المعلوماتية لهو حقا تقدم علمي وإنجاز حضاري يحسب في تاريخ الإنسانية ودليل على التقدم العلمي الذي وصل إليه الإنسان في هذا العصر. إن هذا التقدم التكنولوجي في وسائل الاتصالات قد أحدث ثورة معلوماتية، أسماه البعض الثورة الصناعية الثالثة، ونقلة نوعية في وسائل الاتصالات وسرعة المعلومات، وأصبح العالم المترامي الأطراف قرية كونية صغيرة تتناقل فيها المعلومات إلكترونيا وبسرعة فائقة عبر شبكة الإنترنت، أسهم ذلك في توسيع دائرة حجم التبادل التجاري بين دول العالم .

" الكلمات التعريفية "

الحكومة الالكترونية – المتطلبات الأساسية لقيام الحكومة الالكترونية – الآثار الإقتصادية – المعوقات – النتائج – التوصيات .

(المبحث الأول)

(أهداف البحث)

مقدمة :

أضحى العالم في سوق إلكترونية تنافسية واسعة لمختلف السلع والخدمات، وأصبحت مجالا خصبا أمام الدول للإفادة منها كوسيلة حديثة لزيادة حجم تجارتها الخارجية وتحقيق معدلات نمو أعلى في اقتصادياتها.

وفي ظل الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها الدول الإسلامية أضحت الحكومة الإلكترونية وما يستتبعها من زيادة التبادل التجاري عن طريق التجارة الإلكترونية بالنسبة لها ضرورة ملحة ومتطلبا تنمويا لزيادة إسهامها في التجارة الخارجية وكذلك تطوير قطاعاتها الإنتاجية المحلية والتسويقية وتوفير فرص واسعة لرفع نموها الاقتصادي. ولكن لكي تحقق الدول الإسلامية الاستفادة من التجارة الإلكترونية فإنه من الضروري أن تعمل على تذليل العقبات التي تواجه استخدام هذه التكنولوجيا فيها، وكذلك توفير متطلباتها الضرورية من البنى التكنولوجية التحتية والتنظيمات والتشريعات المتعلقة بتطبيقاتها.

أهمية البحث :

تظهر أهمية الدراسة علي بيان فكرة الحكومة الألكترونية والتي تعتمد على ركائز أربع:-

١- تجميع كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية والتفاعلية والتبادلية في موضع واحد هو موقع الحكومة الرسمي على شبكة الانترنت، في نشاط أشبه ما يكون بفكرة مجمعات الدوائر الحكومية.

٢- القدرة على تامين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمواطن .

٣- تحقيق سرعة وفعالية الربط والتنسيق والأداء والإنجاز بين دوائر الحكومة ذاتها ولكل منها على حده .
٤- تحقيق وفرة في الإنفاق في كافة العناصر بما فيها تحقيق عوائد أفضل من الأنشطة الحكومية ذات المحتوى التجاري.

إضافة إلى تمكين المستهلك أينما كان من الطلب الفوري للسلع والخدمات. ولذلك اعتنت الدول المتقدمة وغيرها من الدول بتهيئة اقتصادياتها وبيئتها ومؤسساتها للتحول إلى الاقتصاد الرقمي (Digital Economy) من خلال تطبيق الحكومة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت والعمل على الاستفادة القصوى منها. وتعد الدول الإسلامية من الدول المتأخرة في هذا المجال، وهي تعمل جاهدة على توظيف تقنية المعلومات والإفادة من التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت للنهوض باقتصادياتها واللحاق بالدول التي سبقتها في هذا المجال.

أهداف الدراسة :

تكمن الأهداف الأساسية من البحث حول معرفة دور الحكومة الإلكترونية وفقاً للتصور الشامل، فهي في البداية يتعين إن تكون وسيلة بناء اقتصاد قوي وتساهم في حل مشكلات اقتصادية ، وتكون وسيلة خدمة اجتماعية تساهم في بناء مجتمع قوي ، ووسيلة تفاعل بأداء أعلى وتكلفة اقل وهي أيضا وسيلة أداء باجتياز كل مظاهر التأخير والبطء والترهل في الجهاز الحكومي . ولا نبالغ إن قلنا أنها خير وسيلة للرقابة لما تتمتع به النظم التقنية من إمكانيات التحليل والمراجعة آليا وبشكل مؤثر للأنشطة التي تتم على الموقع الإلكتروني ، فإذا نظر إليها من هذه الأبعاد حققت غير ذلك ربما تكون وسيلة أعاقة إن لم يخطط لبنائها بالشكل المناسب وضمن رؤية واضحة.

إن الحكومة الالكترونية مناط بها أن تحقق الأغراض التالية :-

١- تقديم موضع واحد للمعلومات الحكومية Providing One-stop Government Information .

٢- نقل التدابير الحكومية على الخط Moving Government Procurements Online .

٣- تطبيق النماذج الرقمية وإتاحة تعبئتها على الخط Implementing Electronic Filing .

٤- تطوير بنى تحتية عامة في حقل التقنية والتشفير وبقية الاحتياجات التقنية في بيئتي الاتصال والحوسبة Developing a Public Key Infrastructure .

٥- تقديم الخدمة الحكومية على الخط . Putting Government Services Online.

٦- تسهيل نظام الدفع الالكتروني Facilitating Electronic Payments.

٧- تحقيق فعالية الأداء الحكومي Improving Government Accountability and Efficiency .

ومن خلال تلك الأهداف يتبين لنا الأستراتيجيات المطلوبة من الحكومة الإلكترونية وهي الاستراتيجيات التي التي تحقق الأهداف التي تتبناها الحكومة الإلكترونية :

١- الهدف الأول : تحقيق استخدام خدمات الحكومة الإلكترونية من قبل سكان الدول التي تطبق فعاليات الحكومة الإلكترونية .

٢- الهدف الثاني : تحقيق أكبر عائد ممكن من الحكومة الإلكترونية بحيث يغطي نفقات التنفيذ على الأقل .

٣- الهدف الثالث : بيان أن الدول الإسلامية والعربية قادرة علي إدارة معاملاتها إلكترونياً ، وهي لا تقل عن مثيلاتها من الدول الأوربية أو الأمريكية .

يهدف البحث عموما إلى تحليل ظاهرة الحكومة الإلكترونية ودراسة واقع الدول الإسلامية إزاء هذه الظاهرة ومدى الإفادة منها، وتحديدا سوف نركز على النقاط التالية:

١- استعراض مفهوم الحكومة الإلكترونية وأنواعها ومجالاتها وتطورها والمتطلبات اللازمة لها وآثارها الاقتصادية.

٢- دراسة تحليلية موضوعية لواقع الدول الإسلامية، أعضاء منظمة العواصم والمدن الإسلامية ، في مجال تقنية المعلومات والاتصالات وأنشطة التجارة الإلكترونية.

٣- تحديد ومعرفة أهم التحديات والعقبات التي تواجه الدول الإسلامية في استخدام الحكومة الإلكترونية.

٤- إبراز أهم المجالات والقطاعات في الدول الإسلامية التي يمكن أن يستفاد فيها من تطبيقات الحكومة الإلكترونية.

خطة ومنهج الدراسة:

في سبيل تحقيق أهداف الدراسة سوف نتناول موضوعات البحث في الأجزاء التالية : المبحث الأول يتضمن مقدمة للبحث وتشتمل على أهمية البحث وأهدافه وخطة الدراسة. وفي المبحث الثاني نسلط الضوء على مفهوم الحكومة الإلكترونية، ثم يليه استعراض المتطلبات الأساسية لقيام الحكومة الإلكترونية في المبحث الثالث، وفي المبحث الرابع بيان أهم آثارها على

الاقتصاد. أما الأجزاء المتبقية سوف تركز على الدول الإسلامية، حيث نتناول في المبحث الخامس واقع الدول الإسلامية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، ثم استعراض أهم التحديات والعقبات التي تواجهها في استخدام التجارة الإلكترونية ، يلي ذلك تحديد أبرز مجالات الحكومة الإلكترونية وإمكان إفادة الدول الإسلامية منها في . وأخيرا في المبحث السادس نختتم البحث بأهم النتائج والتوصيات المقترحة.

ارتباط البحث بموضوع الندوة :

هناك ارتباط وثيق بين البحث (الحكومة الإلكترونية متطلباتها وآثارها الاقتصادية) وبين موضوع الندوة (نحو الحكومة الإلكترونية) وجوهر الإرتباط في محاور الندوة (الجوانب الاقتصادية والتنموية) .

هذا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،،،،

وما كان من توفيق فمن الله وحده ، وما كان من سهو أو خطأ أو نسيان فمني ومن الشيطان والله ورسوله منه براء .

المؤلف

د/ حسين السيد حسين محمد القاضي

كلية الحقوق – جامعة القاهرة – قسم الاقتصاد والمالية العامة

الأستاذ المساعد المعار لكلية الإدارة والأعمال – جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن – المملكة العربية السعودية – الرياض

المبحث الثاني

مفهوم الحكومة الإلكترونية

إن استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة مكن الأشخاص الطبيعة والمعنوية من التبادل السريع للمعلومات في وقت قصير لم يسبق و أن عايشته البشرية من قبل، إن نمو و تطور المجتمعات في ظل العولمة والاتجاه نحو ما يسمى بمجتمع المعلومات الذي يتميز بسرعة في معالجة ونقل المعلومات جعل من الأفراد يفضلونها في إبرام العقود و تصرفاتهم القانونية، فلم يعد هناك داع للتنقل و قطع آلاف الكيلومترات لإبرام صفقة أو الانتظار لمدة طويلة لإرسال و استلام رسائل، و من انعكاسات التطور التقني على حياتنا اليومية و على المستوى الدولي والعربي {خصوصا في دولة الإمارات العربية صاحبة أكبر منطقة حرة في العالم للتبادل التجاري الحر}، أقول من انعكاسات هذا التطور ظهور التجارة الالكترونية على الانترنت « Le commerce électronique » أو ما يسمى بالتعاقد عن بعد « Contrat à distance » (١) وهي تجارة تعتمد أساسا على الكمبيوتر .

حجم سوق التعاملات الالكترونية:

حجم السوق في الشرق الاوسط ٧,٩ بليون دولار امريكي .

حجم السوق في السعودية ٥٥ % من حجم سوق الشرق الاوسط .

- قدرت خسائر سوق التأمين بسبب قرصنة المعلومات بتسعمائة مليون

---

(1)° V.N MOREAU(2002-2003) , La formation du contrat électronique : Dispositif de protection du cyberconsommateur et modes altératifs de règlement des conflits, Mémoire DEA droit des contrats Université de Lille 2, p; 5.

دولار للعام ٢٠٠٥م.

- بلغت سرقة أرقام كروت الائتمان في العام ٢٠٠٧ عبر الانترنت ١،٩ بليون دولار في الولايات المتحدة الأمريكية.
- اعلن مركز جرائم التقنية العالية في بريطانيا أن تكلفة الجرائم التقنية تبلغ ٢,٤٥ بليون جنية إسترليني سنوياً عام ٢٠٠٣.
- بلغت عدد المواقع الإباحية ١,٣ مليون موقع عدد صفحاتها تزيد على ٢٦٠ بليون صفحة في عام ٢٠٠٣.
- وبلغت الإيرادات المالية لتلك المواقع ٩٧ بليون دولار حول العالم للعام ٢٠٠٦م .

بلغ معدل الجرائم الإلكترونية ٥٣ % من إجمالي الجرائم التي تحدث لعامة العملاء وأصبحت مكافحة الجرائم الإلكترونية تحتل المرتبة الثالثة لدى مكتب التحقيقات الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية بعد مكافحة الإرهاب ومكافحة التجسس .

لقد أضحت التكنولوجيا الحديثة شريكاً حقيقيا في العمل ، و بفضل ما يطلق عليه " الموجة الثالثة " لم يعد هناك مكان في العمل إلا و دخلت الآلة الذكية إليه في البلدان المتقدمة .

إن واقع الخدمات العامة في العالم العربي والإسلامي هو واقع معقد جداً لذلك فنحن اليوم أحوج ما نكون إلى منظومة إدارية جديدة تنقلنا من هذا الواقع المعقد إلى واقع أكثر مرونة ، و تسهم فعلياً في ترسيخ مسيرة التطوير و التحديث ، و تنقل العمل الإداري العام في العالم العربي والإسلامي إلى حيث يجب أن يكون و في المكان الذي نتمناه جميعاً .. في المقدمة . هذه المنظومة التي عرفها الغرب و أقصى الشرق و اعتمدوها منذ سنين خلت و أنتجت

عندهم ما فاق حتى توقعاتهم ، هذه المنظومة التي تصادق التكنولوجيا وتستثمرها خير استثمار لخدمة العنصر البشري ، الركن الأساسي الأول في المجتمع .. هذه المنظومة هي منظومة الحكومة الالكترونية .

مفهوم الحكومة الالكترونية :

اختلفت الآراء بين الفقهاء حول تحديد مفهوم الحكومة الإلكترونية ، ويعود ذلك إلي اختلاف الجانب الذي يهتم به كل فقيه .

فهناك من عرف الحكومة الإلكترونية بأنها " استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية في إنجاز المعاملات الإدارية ، وتقديم الخدمات المرفقية ، والتواصل مع الموظفين بمزيد من الديمقراطية " [٢] . وهناك من قدم تعريفاً آخر قائلاً بأن الحكومة الإلكترونية هي " مرادف لعمليات تبسيط الإجراءات الحكومية ، وتيسير النظام البيروقراطي أمام المواطنيين من خلال إيصال الخدمات لهم بشكل سريع وعادل في إطار من النزاهة والشفافية ، والمساءلة الحكومية[٣] . وهناك من يري الحكومة الإلكترونية علي أنها " مفهوم جديد يعتمد علي استخدام تكنولوجيا الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات للوصول إلي الإستخدام الأمثل للموارد الحكومية ، وكذلك لضمان توفير خدمة حكومية مميزة للمواطنين ، الشركات ، المستثمرين والأجانب [٤] . ويقرر البعض بأن المقصود بالحكومة الإلكترونية هو قدرة القطاعات الحكومية علي

---

(٢) د. الحلو ماجد راغب (٢٠٠٥)،" علم الإدارة العامة : ، منشأة المعارف ، ، ص ٤١٦ .

(٣) د. الصريدي سعيد مطر (٢٠٠٤)" إدارة الجودة الشاملة في الشرطة باستخدام التقنيات الحديثة " ، رسالة دكتوراة ، كلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة ، ، ص ٣٩ .

(٤) د. عبد العال هدي محمد (٢٠٠٦)، " التطور الإداري والحكومة الإلكترونية " ، القاهرة ، ص ٩٧ .

تبـادل المعلومـات وتقـديم الخـدمات فيمـا بينهـا وبـين المـواطن وبـين قطاعـات الأعمال ، بسرعة ودقة عالية ، وبأقل تكلفة عبر شبكة الإنترنت ، مع ضمان سرية وأمن المعلومات المتناقلة معتمدة علي مبدأين هما :

الأول تقني : ويتمثل في إعداد المعلومات الكترونياً وتناقلها عبر شبكة الإنترنت وضمان دقتها وسريتها .

الثاني إجرائي : ويتمثل في تنفيذ المعامـلات والخـدمات عن بعد مع ضمان صحتها ومصداقيتها (٥) .

ويذهب إتجاه آخر إلي تعريف الحكومة الإلكترونيـة بأنها " تيسير سبل أداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة وإنجاز المعاملات الإدارية والتواصل مع المواطنيين بمزيد من الديمقراطية ، بواسطة استثمارات التطورات العلميـة المذهلة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات(٦) .

كما ربط اتجاه فقهي يربط بين الحكومة الإلكترونية والمميزات التي تقدمها فيقول أن الحكومـة الإلكترونيـة هـي " كسر حـاجز الزمن والمكـان من الداخل والخارج للحصول علي الخدمات ، وذلك بربط تكنولوجيا المعلومـات بمهام ومسئوليات الجهاز الإداري والتزام دائم من الإدارة بتطوير وميكنة كافة الأنشطة وتبسيط الإجراءات وسرعة وكفاءة إنجاز المعاملات .

كما يوجد اتجاه فقهي يري أن الحكومـة الإلكترونيـة هـي " إدارة مـوارد معلوماتية تعتمد علي الإنترنت وشبكات الأعمال تميل أكثر من أي وقت مضي

---

(٥) د. الحمادي بسام(٢٠٠٢)، " مفاهيم ومتطلبات الحكومة الإلكترونية " ، بحث مقدم إلي مؤتمر الحكومة الإلكترونية ، الرياض ' معهد الإدارة العامة ،.ص ٦ .

(٦) د. عكاشـة هشـام عبـد المـنعم (٢٠٠٤)،" الإدارة الإلكترونيـة للمرافـق العامـة " ، دار النهضة العربية ، ص ٢٣ .

إلي تجريد وإخفاء الأشياء وما يرتبط بها إلي الحد الذي أصبح رأس المال المعلوماتي المعرفي الفكري هو العامل الأكثر فاعلية في تحقيق أهدافها ، والأكثر كفاءة في استخدام مواردها (٧) . ولكن من مجموع التعريفات السابقة نؤيد التعريف التالي الذي يجمع بين كل الخصائص التي ذكرت في الاتجاهات الفقهية السابقة ، حيث يمكن تعريف الحكومة الإلكترونية بأنها " استخدام الإدارة لنظم تكنولوجيا المعلومات بغرض تقديم أفضل خدمة للجمهور في أسرع وقت ممكن (٨) .

ولذا يمكن تعريف الحكومة الإلكترونية بأنها "الاستخدام التكاملي الفعال لجميع تقنيات المعلومات والاتصالات وذلك لتسهيل وتسريع التعاملات بدقة عالية داخل الجهات الحكومية (حكومة - حكومة) وبينها وبين تلك التي تربطها بالأفراد (حكومة - فرد) وكذا قطاعات الأعمال (حكومة - أعمال) .

وكغيرها من المفاهيم المعاصرة تتعدد تعريفات الحكومة الالكترونية بين الباحثين و المختصين ، لكنهم اتفقوا في معظمهم على أنها تعني تقديم و توفير الخدمات الحكومية و المعلومات للمواطنين و قطاعات الأعمال الخاصة

---

(٧) راجع في عرض التعريفات الفقهية السابقة :
د. العقيبي " عساف سعد(٢٠٠٦) ، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل إجراءات وعمليات الحماية المدنية " ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ص١ – ٣٣ .

(٨) د. مطر عصام عبد الفتاح (٢٠٠٣) ، " الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق"، ص ٣٦ ، وكذلك د. حجازي عبد الفتاح بيومي " (٢٠٠٣) ، النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية " ، الكتاب الأول (النظام القانوني للحكومة الإلكترونية) ، دار الفكر الجامعي ، ص ٢٠ – ٢٢ . وكذلك د. الفنتوخ عبد القادر (٢٠٠٥) ، " الحكومة الإلكترونية السعودية " ، مقال منشور علي مجلة الرياض الإلكترونية في ٢٥ / ١١ / ٢٠٠١ علي موقعها الإلكتروني :

http://wrilers.alriyadh.com.sa

والعامة باستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة و وسائل التجارة الالكترونية .

فالحكومة الالكترونية تمثل انتقالاً من الأسلوب الإداري الروتيني إلى الأسلوب العصري الحديث الذي يلبي الحاجات المتزايدة لدى مجتمعات الأفراد و الأعمال .

ويمكننا في ضوء ما تقدم القول ان الحكومة الالكترونية من حيث مفهومها ، هي البيئة التي تتحقق فيها خدمات المواطنين واستعلاماتهم وتتحقق فيها الأنشطة الحكومية للدائرة المعنية من دوائر الحكومة بذاتها أو فيما بين الدوائر المختلفة باستخدام شبكات المعلومات والاتصال عن بعد .

وإذا ما كنا نبحث عن تعريف منضبط فانني ارى التعريف التالي الذي تبنته بعض الوثائق الاستراتيجية الأوروبية والافريقية يحقق شيئا من هذا الغرض (٩) :-

مستلزماتها و متطلبات انجازها :

يتطلب انجاز مشروع الحكومة الالكترونية مجموعة من المستلزمات أهمها :

١- التوعية الاجتماعية بثقافة الحكومة الالكترونية:

نظراً لكون التحول إلى الحكومة الالكترونية يمثل فلسفة متكاملة من القيم و الأهداف و الوسائل و النظم المتكاملة ، لذلك لا بد من تهيئة المواطنين للتكيف مع هذه المنظومة الجديدة و الاستعداد لها نفسياً ، سلوكياً ، تقنياً و مالياً...

---

(٩) د/ (زيدان) عبد السلام (٢٠٠٨) " الحكومة الإلكترونية – الإطار العام " ، التقنيات الحديثة في الإدارة والتنظيم ، مقال منشور علي صفحات الإنترنت .

٢-رأسمال بشري مؤهل و مدرب :

يتطلب إدارة جديدة للموارد البشرية تقوم على :

- إعادة هندسة الوظائف و تطويرها جذرياً .
- إعداد خطط الموارد البشرية التي تحدد المهارات و الخبرات اللازمة لشغل الوظائف .
- تخطيط برامج و نظم الحوافز و ربط الأجر بالإنتاج و تطوير معايير قياس و تقييم الأداء.
- اعتماد أسلوب التدريب المتواصل و فلسفة التحسين المستمر .

٣- بنية تحتية تكنولوجية و شبكة اتصالات موثوقة :

حيث من ابرز متطلبات الحكومة الالكترونية ضرورة الاعتراف بالتوقيع الالكتروني – الرقمي - ، و تنظيم عملية التعاقد عبر شبكة المعلومات، وهذا من اكبر معوقاتها في سورية لعدم توافر التشريعات والقوانين الكافية لذلك.

٤-بنية تحتية مؤسسية :

تتكون من سياسة اقتصادية تجيز الاستثمار الأجنبي في ميدان تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، و إرادة سياسية تؤمن بتعزيز تلك التكنولوجيا .

٥- بنية تحتية قانونية :

إن الانتقال إلى مجال الحكومة الالكترونية يتطلب مجموعة من التشريعات و القوانين التي لا غنى عنها مثل :

- قانون حماية المعلومات - سرية المعلومات الشخصية.
- قانون ضمان حرية تبادل المعلومات .

- قانون الهوية الالكترونية الذي يعترف بالتوقيع الرقمي .

- قانون مكافحة جرائم الانترنت و سوء استخدام التكنولوجيا الحديثة .

مراحل تطبيق الحكومة الالكترونية :

لقد ألزم الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء فيه بقائمة من الخدمات الحكومية التي يجب توفيرها الكترونياً خلال جدول زمني محدد باعتبارها خدمات عامة أساسية للمواطنين و قطاعات الأعمال المختلفة العامة و الخاصة.

وتلك الخدمات يمثلها الجدول التالي :

الخدمات الحكومية للمواطنين

١-ضريبة الدخل ، التصريح ، الإعلام بالتقييم .

٢-البحث عن عمل في مكاتب التوظيف .

٣-المساهمات في الضمان الاجتماعي : ٣ من النقاط الأربعة التالية:

* إعانة العاطلين عن العمل.

* الإعانة العائلية .

* الإعانات الطبية .

* منح الطلاب .

٤-إصدار الوثائق الشخصية : جواز السفر ، الهوية ، رخصة القيادة ...

٥-تسجيل السيارات : الجديدة ، المستعملة ، المستوردة -تقديم الطلبات الخاصة برخص البناء .

٦-الشكاوى المقدمةلعناصر الشرطة (كالسرقة مثلا ...) .

٧-المكتبات العامة : توافر أدلة بالمحتويات و أدوات بحث ...

٨-إصـــدار الوثـــائق : ولادة ، زواج : طلـــب الوثـــائق و إيصـــالها للمواطنين.

٩-التسجيل في التعليم العالي و الجامعات .

١٠-الإعلام عن تغيير مكان السكن .

١١-الخدمات الصحية .

الخدمات الحكومية لقطاع الأعمال

١- المساهمات الاجتماعية الخاصة بالعاملين .

٢- الضرائب الخاصة بالشركات .

٣- القيمة المضافة : التصريح ، الإعلام .

٤- تسجيل الشركات الجديدة .

٥- تزويد المراكز الإحصائية بالبيانات .

٦- التصاريح الخاصة بالجمارك .

٧- الرخص الخاصة بالبيئة .

٨- توريد التجهيزات و الخدمات لمؤسسات القطاع العام .

كما أنـه قد اعتمدت المستويات التاليـة أوروبياً لمراحل تقديم الخدمات العامة الكترونياً :

١. تقديم المعلومات الكترونياً للمؤسسات الحكومية .

٢. تفاعل باتجاه وحيد .

٣. تفاعل باتجاهين .

٤. انجاز الكتروني لكامل المعاملة ، متضمناً الدفع و التسليم .

و من الناحية العملية سنورد هنا ما قامت به الدول الأخرى من خطوات لتقديم الخدمات الحكومية الكترونياً :

١. تأمين مستلزمات الحكومة الالكترونية و متطلباتها.

٢. إستكمال الأعمال الداخلية :أي بناء أنظمة متكاملة لكافة النشاطات التي يتطلبها نظام المعلومات في المؤسسة .

٣. وضع هذا النظام قيد الاستثمار :

الهدف من هذه المرحلة هو ضمان التحول الكامل من العمل المؤسسي الورقي إلى العمل الإداري الإلكتروني خلال فترة زمنية محددة .

٤. تطوير وإستكمال الدورة المستندية :

حيث تتم دراسة الدورة المستندية بهدف اختصار كل ما هو غير ضروري منها ثم إعادة النظر في الهيكليات و المهام وفقاً للدورة المختصرة الجديدة ، مع ملاحظة أن هذه العملية لن يقدم عليها موظف يعلم أنه لن يقوم بأي دور في الدورة المستندية الجديدة .

٥. طرح بعض الخدمات الحكومية الكترونياً :

حيث يكمن طرحها بعدة طرق تمتد من الانترنت إلى الهاتف المحمول و المحطات الطرقية و الهاتف

٦. التطوير المستمر لمنظومة الاتصالات الإدارية .

المبحث الثالث

المتطلبات الأساسية لقيام الحكومة الإلكترونية

أسباب لجوء الدول العربية لتطبيق الحكومة الإلكترونية :

تلجأ الدول العربية والإسلامية إلي تطبيق أنظمة الحكومة الإلكترونية لتحقيق الأهداف التالية :

١- تحسين أداء المنظمات الحكومية من خلال-:

- تخفيض الإنفاق الحكومي والتكاليف المباشرة .
- تحقيق التنسيق بين المنظمات الحكومية مع بعضها البعض.
- الانفتاح على العالم الخارجي والتعرف على التقنيات الحديثة في تقديم الخدمات وتبسيط الإجراءات.
- خفض دورة الوقت.
- سرعة اتخاذ القرارات بسبب قلة المستويات الإدارية.
- التعرف على أهم معوقات تقديم الخدمات ومواجهتها وتطويرها.

٢- تقديم نماذج جديدة من الخدمات الإلكترونية.

٣- غياب المستندات الورقية للخدمات الإلكترونية.

٤- سرعة الاستجابة لطلبات المنتفعين والعملاء.

٥- تساعد الأفراد ومؤسسات الأعمال على التعرف على الخدمات الإلكترونية المتنوعة طوال اليوم على مدار العالم.

٦- الترويج للمشروعات الاستثمارية التنموية.

٧- تساعد على تطبيق اللامركزية المؤسسية.

لكي تصبح خدمات الحكومة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت متاحة في ي مجتمع فإنه لابد من توفر البيئة المناسبة لها وكذلك المتطلبات اللازمة

لتحقيقها. وفي هذا القسم سوف نتناول، بإيجاز، هذه المتطلبات وفق التقسيمات التالية:

أ. البنية التحتية الإلكترونية : وتشمل البنى التحتية الداعمة للحكومة الإلكترونية وعقد الخدمات عبر شبكة الإنترنت. ومن أبرز مكونات هذه البنية قطاع تقنية المعلومات والاتصالات (ICT) وتشمل شبكات الاتصال السلكي واللاسلكي وأجهزة الاتصالات من فاكس وهواتف ثابتة ومتنقلة، وكذلك الحواسب الآلية وبرامج التطبيقات والتشغيل، وخدمات الدعم الفنية، ورأس المال البشري المستخدم في الأعمال والتجارة الإلكترونية، إضافة إلى توفر القطاعات المنتجة لتقنية المعلومات. فهذه المكونات توفر البيئة التحتية الإلكترونية التي تساعد على انتشار استخدام الإنترنت وتهيئ البيئة المناسبة للحكومة الإلكترونية. ويعتبر انتشار الإنترنت عاملا رئيسا في الدخول للتجارة الإلكترونية عبر بوابة الحكومة الإلكترونية ، لأنها بمثابة القناة الإلكترونية أو السوق الإلكتروني الذي تتم من خلاله المعاملات والتبادلات التجارية. كما أن انتشار الإنترنت يعتمد على توفر عناصر أساسية منها توفر أجهزة الحاسب الآلي الشخصية والهواتف والحاسبات المضيفة، وإمكانية الدخول إلى الإنترنت من خلال معرفة عدد المستخدمين والمشتركين والمستخدمين المحتملين للإنترنت [١٠].

ب. التشريعات والأنظمة للتجارة الإلكترونية: وتشمل التشريعات والقوانين والقواعد التي تتلاءم مع طبيعة الحكومة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت. وتمثل هذه التشريعات الإطار القانوني والتنظيمي الذي يضمن

(10) Michael Minges, Counting the Net: Internet Access Indicators, International Telecommunication Union, Switzerland. Also available at http://www.isoc.org./isoc/conference/inet/00/cdproceedings/8e/8e_1htm

استمرار الحكومة الإلكترونية وحماية حقوق الأطراف المتعاملة فيها. كما يتكفل هذا الإطار القانوني بإيجاد الأدوات القانونية التي تتناسب والتعاملات الإلكترونية مثل وسائل التعاقد عبر شبكة الإنترنت أو عبر البريد الإلكتروني، والشروط اللازمة لذلك، وفض النزاعات التجارية الإلكترونية سواء كانت في داخل المجتمع أم كانت بين أطراف في دول مختلفة، وكذلك التعامل مع وسائل الإثبات للأطراف المتنازعة تجاريا عبر شبكة الإنترنت. وتشمل أيضا هذه التشريعات القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، والجرائم الإلكترونية وتحديد مفهوم الضرر والإتلاف الناجم عن تلك الجرائم، والتعامل مع التوقيعات الإلكترونية وما هي صيغة الإيجاب والقبول الكترونيا.

ج. توفر الكوادر البشرية: ويمثل هذا الجانب أحد مقومات نجاح التجارة الإلكترونية في أي مجتمع، وتشمل هذه الكوادر البشرية المتخصصين في قطاع تقنية المعلومات وشبكات الاتصال والإنترنت والبرامج التطبيقية ذات العلاقة بالتجارة عبر الإنترنت. ومن ناحية أخرى تتطلب التجارة الإلكترونية ما يسمى بالاستعداد الإلكتروني (E-Readiness) أي المجتمع القادر والذي لدية الرغبة في استخدام وممارسة التجارة عبر شبكة الإنترنت. ويرتفع معدل الاستعداد الإلكتروني لأي مجتمع من خلال تطوير نوعية الأنظمة التعليمية وتوسيع دائرة الفرص لأفراد المجتمع للاستفادة منها حتى يصبح مجتمعا ذا معرفة وثقافة تكنولوجية، بالإضافة إلى توفير الفرص للمؤسسات والمعاهد التعليمية والمدارس لأستخدم تقنية المعلومات والاتصالات، وتكييف المناهج التعليمية مع المعارف التقنية [11].

(11) McConnell International(2001) , Ready? Net. Go!: Partnerships Leading the Global Economy, McConnell International in collaboration with WITSA, May 2001. p.18. Also available at: (http://www.mcconnellinternational.com)

المبحث الرابع

الحكومة الالكترونية وآثارها الاقتصادية

الأبعاد الاقتصادية للحكومة الإلكترونية

لتطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية أبعاد إقتصادية عدة ومنها زيادة فاعلية التعاملات الحكومية فيما بين الوزارات والمصالح وفيما بينها وبين المواطن، وتقليص الإجراءات وتبادل المعاملات والوثائق بين الجهات ذات العلاقة، مع زيادة الاستثمار من خلال اتاحة تطبيقات التجارة الالكترونية، والذي ينعكس ايجاباً على المشتروات الحكومية.

لاشك بأن العديد من تطبيقات الحكومة الالكترونية تتعلق بتنمية الاقتصاد الوطني والمحافظة على استقراره ودوام نمائه من خلال تسهيل الإجراءات النظامية وتحقيق الضبط وضمان نظامية وسرعة ودقة المعلومات التي تعتبر شريان العمل الاقتصادي. كما أن العديد من تطبيقات الحكومة الكترونية تدعم تنمية الموارد البشرية و ستوفر عدد لا بأس به من الفرص الوظيفية المختلفة للشباب الراغبين في العمل في القطاعين الحكومي والخاص، كما سيحقق فرص تجارية ورؤية واضحة لمن يريد البدء في استثمار تجاري من خلال دقة الإحصاءات وتوفر المعلومات الحية والنافعة.

- آثار التجارة الإلكترونية على الاقتصاد:

أحدث التطور التكنولوجي الذي شهده العالم، مع دخوله القرن الحادي والعشرين، ثورة معلوماتية، أطلق عليها الثورة الصناعية الثالثة أو الموجة البشرية الثالثة، بعد الموجة الزراعية والصناعية التي مرت بهما البشرية في تاريخها الطويل. ويتوقع أن تقود هذه الثورة المعلوماتية إلى قيام اقتصاد جديد يطلق عليه اقتصاد المعلومات (Information Economics) يختلف في

نوعيته وبنيته وآلياته ونظرياته عن الاقتصاد التقليدي، مما يؤدي إلى إضافة قطاع اقتصادي جديد بجانب القطاعات الاقتصادية التقليدية: الزراعية والصناعية والخدمية. وتوقعت دراسات قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي أن يهيمن هذا الاقتصاد الجديد (اقتصاد المعلومات) على نحو ٨٠% من حجم النشاط الاقتصادي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٢م (١٢).

وفي ظل التوقعات المتفائلة لهذا التحول، من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد جديد، فإن ثمة دلائل وإشارات تؤيد هذه التوقعات، يمكن بيانها من خلال استعراض بعض الآثار والفوائد لتطبيقات التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت والتي أضحت القوة الدافعة لاقتصاد المعلومات الجديد. وفي هذا القسم سوف نجمل هذه الآثار والفوائد المتحصلة من التجارة عبر شبكة الإنترنت على مستوى قطاعات الأعمال ومستوى الأفراد (المستهلكين) والمستوى القومي أو الكلي.

أولاً : الآثار الاقتصادية للحكومة الإلكترونية على مستوى قطاع الأعمال.

تتلخص أبرز الفوائد الاقتصادية للحكومة الإلكترونية وما يستتبعها من فوائد للتجارة الإلكترونية المتحصلة على مستوى المؤسسات والشركات التجارية في الآتي:

أ- توسيع نطاق السوق: حيث تعمل التجارة الإلكترونية على توسيع دائرة السوق المحلي وكذلك النفاذ إلى الأسواق العالمية وخلق أسواق جديدة كان من المتعذر إيجادها في ظل التجارة التقليدية، لأن ممارسة التجارة عبر

---

(١٢) – الطويل, خالد (٢٠٠٠) ، الاقتصاد الجديد، صحيفة الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية ٢٠٠٠م، (٢٠٠١/١٠/٢٤م)، متاح في:

(http://www.writers.alriyadh.com.sa)

شبكة الإنترنت تجعل المنتجات من السلع والخدمات متاحة لأكبر عدد ممكن من المستهلكين. وهذا يتيح حتى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحضور في الأسواق المحلية والدولية الأمر الذي يمنح فرصة أكبر للمستهلك للاختيار من بين المنتجات المعروضة (١٣) . ويعد الدخول اليسير والفعال إلى الأسواق المحلية والدولية لمؤسسات الأعمال أحد الفوائد المباشرة للتجارة الإلكترونية التي تعتمد على الإنترنت. ولذلك فإنه بإمكان أي فرد أن يصبح تاجرا على الإنترنت بتكاليف منخفضة جدا. وعلاوة على إمكان الوصول إلى الأسواق العالمية، فإن الشركات التي تبنت التجارة الإلكترونية تؤكد وجود فوائد ومنافع أخرى لهذه التجارة مثل تقليص أوقات أو فترات التوريد، واختصار أوقات دورات الإنتاج، وتبسيط عمليات وإجراءات الشراء، بالإضافة إلى إنقاص المخزون، لأن المنتجين والمستهلكين يصبحون قريبين جداً من بعضهم البعض من خلال الاتصال المباشر فيما بينهم، دون تدخل الوسطاء التقليديين مثل الموردين والمصدرين وتجار الجملة والتجزئة(١٤).

ب- تفعيل مفهوم المنافسة الكاملة في السوق: حيث تعمل التجارة الإلكترونية على تقليص المسافات بين المنتجين والمستهلكين مما يتيح التواجد الإلكتروني القريب بين البائع والمشتري الأمر الذي يؤدي إلى تحسين مستوى ونوعية المنتج عن طريق خدمات ما قبل وبعد البيع، وتوفر المعلومات عن طبيعة المنتجات وأسعارها ومنتجيها في الأسواق، وكذلك الاستجابة السريعة

---

(١٣) - (رضوان، رأفت(١٩٩٩)، عالم التجارة الإلكترونية، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ١٩٩٩م، ص ٤١.

(١٤) (الجبر) باسل (غير معلوم سنة النشر) ، التجارة الإلكترونية: منطقة تجارة عالمية حرة خلال الإنترنت، وزارة التجارة، المملكة العربية السعودية. متاح في:
(http://www.commerce.gov.sa/ecomm/art1.asp)).

لطلبات السوق مما يؤدي في نهاية الأمر إلى تحسين درجة التنافسية في الأسواق الإلكترونية[١٥].

كما أن انخفاض تكاليف العمليات التجارية وانخفاض عوائق الدخول في الأسواق من شأنه تقليل بعض الاختلافات في الأسواق التجارية، وتحريك الأنشطة الاقتصادية والوصول بها إلى أن يكون اقتصادا يعتمد على المنافسة الكاملة[١٦].

ج- انخفاض تكاليف العمليات التجارية: تمثل تكاليف الصفقات التجارية المتمثلة في جمع المعلومات والتفاوض وأتعاب السمسرة وعمولات المبيعات والإجراءات الإدارية وغيرها جزء مهما في سعر المنتج. وتلعب التجارة الإلكترونية دورا بارزا في تخفيض هذه التكاليف من خلال تحسين وتدفق المعلومات وزيادة تنسيق الأعمال، وكذلك انخفاض تكاليف البحث عن المعلومات المتعلقة بالمشترين المحتملين والبائعين في السوق[١٧]. كما تمكن التجارة الإلكترونية مؤسسات الأعمال من تنسيق استراتيجياتها ومواردها ومهاراتها بتكوين علاقات طويلة المدى، لا سيما تلك المؤسسات أو الشركات

---

(١٥) (الجبر)، باسل (غير معلوم سنة النشر) ، التجارة الإلكترونية: منطقة تجارة عالمية حرة خلال الإنترنت، وزارة التجارة، المملكة العربية السعودية. (نفس المرجع السابق) .

(١٦) (حماد)، طارق عبد العال (٢٠٠٢/٢٠٠٣) ، التجارة الإلكترونية: المفاهيم – التجارب – التحديات – الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية، (الإسكندرية، الدار الجامعية، ص ٤٨.

(١٧) نفس المرجع السابق ص ٤٩ – ٥٠ .

التكنولوجية كثيفة المعلومات، وذلك من خلال الشبكات الإلكترونية التي تتيح تقاسم المعلومات. ويعتقد بعض الباحثين أن صور هذه الشبكات التي تنظم التجارة الإلكترونية سوف تسود في المستقبل القريب وتصبح هي الهيكل التنظيمي لكل التعاملات الاجتماعية بين الناس (١٨). ومن ناحية أخرى تسهم التجارة الإلكترونية في خفض التكاليف الإدارية لدى مؤسسات الأعمال في توزيع وحفظ واسترجاع المعلومات الورقية، وقد يصل خفض التكاليف الإدارية لعمليات الشراء إلى ٨٥%، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض أسعار المنتجات (١٩).

د- تحكم أفضل في إدارة المخزون: تسهم التجارة الإلكترونية في خفض المخزون عن طريق استعمال عملية السحب في نظام إدارة سلسلة التوريد، حيث تبدأ العملية بالحصول على الطلب التجاري من المشتري وتزويده بطلبه من خلال التصنيع الوقتي المناسب، وهذا من شأنه العمل على تقليص الدورة التجارية بدرجة كبيرة حيث يتم شحن المنتج مباشرة من المصنع إلى المشتري النهائي. ويظهر ذلك بشكل كبير في المنتجات الرقمية، أي السلع والخدمات التي يتم تسليمها إلكترونيا، وبذلك تصبح التجارة الإلكترونية أداة مهمة في إدارة المخزون وانخفاض تكاليف التخزين، وهذا له آثار اقتصادية على المستوى الكلي إذا علمنا أن ١٠% من التقلب ربع السنوي في معدلات نمو الإنتاج تعود نتيجة للتقلب في الاستثمار في المخزون. فإذا كانت التجارة الإلكترونية تعمل على تخفيض المخزون إلى حده الأدنى، فإنه من المتوقع أن يكون أحد آثار التجارة الإلكترونية هو تخفيف آثار الدورة التجارية الناجمة

---

(١٨) (رضوان)، رأفت ، عالم التجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص ٤١.

(١٩) نفس المرجع السابق ، ص ٤١ .

عن التغير في المخزون. ومع تطور تقنية المعلومات والاتصالات وتدفق المعلومات بشكل أفضل فإنه من المتوقع أن ينخفض أثر المخزون على الدورة التجارية إلى حده الأدنى بل ربما ينعدم (٢٠) .

ثانياً : الآثار الاقتصادية للحكومة الإلكترونية على مستوى المستهلكين.

بجانب الفوائد والمزايا المتحصلة لقطاع الأعمال من استخدام التجارة الإلكترونية، فإن المستهلك له أيضا نصيب من التجارة الإلكترونية إذا كان مستهلكا إلكترونيا عبر شبكة الإنترنت. وتتمثل أبرز هذه الفوائد في الآتي:

أ- سرعة وسهولة التسوق: حيث يكون لدى المستهلك نطاقا أوسع للتسوق عبر شبكة الإنترنت، وعلى مدار الساعة، وفي أي يوم يريد، وأي مكان على سطح الأرض. فأي شخص لديه حاسب آلي ومتصل بالإنترنت فإن بإمكانه أن يصبح مستهلكا عالميا، وهو في منزله، وما عليه إلا أن يتعامل مع أزرار الحاسب الآلي، وتصفح المواقع التجارية الإلكترونية المفتوحة عبر الإنترنت.

ب- تعدد الخيارات: توفر التجارة الإلكترونية العديد من الخيارات للمستهلك نتيجة لإمكان الوصول إلى منتجات ومراكز تسوق لم تكن متوفرة بالقرب من المستهلك. فمع دخول المستهلك إلى التجارة الإلكترونية فإن الفرصة متاحة له بأن يبحث عن سلعته المفضلة أو التي يبحث عنها عبر المواقع التجارية في الإنترنت. بينما في حالة التسوق التقليدي فإن المستهلك ليس أمامه إلا المنتجات المعروضة في الأسواق التقليدية، ويتعذر علية البحث

---

(20) (Delong) J. Bradford(2000) , Macroeconomics Implication of the "New Economy", May 2000. Available at (http://www.j-bradford-delong.net/OpEd/virtual/ne_macro.html)

في أسواق أخرى لعدم توفر المعلومات لديه عن الأسواق الأخرى وكذلك لارتفاع تكاليف البحث والحصول على المنتج.

ج- انخفاض الأسعار وسرعة الحصول على المنتج: في ظل تعدد وتنوع المنتجات في المواقع التجارية الإلكترونية فإن المستهلك سوف يبحث عن المنتج الأقل سعرا والأفضل جودة، وذلك من خلال مقارنة أسعار ونوعيات المنتجات بسهولة وسرعة فائقة مما يمكن المستهلك في نهاية الأمر اختيار أفضل العروض. في حين أن الأمر أصعب في حالة التجارة التقليدية لأنه يتطلب زيارة كل موقع جغرافي من أجل مقارنة أسعار ونوعيات المنتجات . إضافة إلى ذلك، فإن أسعار المنتجات في التجارة الإلكترونية تكون أقل عن مثيلاتها في التجارة التقليدية نتيجة لانخفاض التكاليف الإدارية التي يتحملها المنتجون، وهذا من شأنه خفض أسعار المنتجات المعروضة في المواقع التجارية في الإنترنت . ومن ناحية أخرى، يتميز المستهلك الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت بسرعة حصوله على المنتج الذي قام بطلبه وشرائه إلكترونيا، لاسيما إذا كانت منتجات خدمية أو منتجات قابلة للتحويل إلى منتجات رقمية مثل الكتب والأبحاث والمجلات وبرامج الحاسب الآلي والمواد الصوتية والفوتوغرافية وغيرها، حيث يتم الحصول على هذه المنتجات خلال ثوان بعد إتمام عملية الشراء من الموقع. كذلك فإن الحصول على المنتجات غير الرقمية يتم بطريقة أسرع مما لو تم الطلب بالطرق التقليدية، لأن عملية الطلب والمدفوعات وكافة المعلومات المتعلقة بالطلب تتم بطريقة إلكترونية مما يمكن المنتج من إرسال الطلب بسرعة وسهولة إلى المشتري، بينما يستغرق الأمر أسابيع وربما أشهر إذا تم الطلب تقليديا.

د- سرعة وسهولة تبادل المعلومات بين المستهلكين: حيث توفر

الإنترنت إمكانية تبادل المعلومات والآراء وتجارب المستهلكين المتعلقة بالمنتجات والخدمات عبر مجتمعات إلكترونية مثل المنتديات وغيرها ، الأمر الذي يوفر البيانات والمعلومات لدى المجتمع عن المنتجات الاقتصادية، ويرفع مستوى الثقافة والوعي الاستهلاكي لدى جمهور المستهلكين، في حين أن هذا قد يكون متعذرا أو يتطلب وقتا وجهدا أطول في عالم التجارة التقليدي .

ثالثا : الآثار الاقتصادية للتجارة الإلكترونية على المستوى القومي .

يمكن إبراز الفوائد المتحصلة من التجارة الإلكترونية على المستوى القومي في الآتي:

أ- دعم التجارة الخارجية: توفر التجارة الإلكترونية فرص زيادة معدلات الصادرات، وذلك من خلال سهولة الوصول إلى مراكز الاستهلاك الرئيسة، وإمكانية التسوق للسلع والخدمات عالميا وبتكلفة محدودة، والقدرة على سرعة عقد وإنهاء الصفقات التجارية، وكذلك القدرة على تحليل الأسواق والاستجابة لتغير متطلبات المستهلكين . ويظهر أثر التجارة الإلكترونية أكثر وضوحا في تجارة الخدمات بين الدول مما يؤدي بدوره إلى رفع درجة الانفتاح الاقتصادي في هذا المجال، حيث يمثل قطاع الخدمات نسبة مهمة تقدر بنحو ٦٠ % من إجمالي الإنتاج العالمي، وبالرغم من ذلك فإن حجمه لا يتجاوز ٢٠% من التجارة الدولية، وربما يعود ذلك إلى أن أداء كثير من الخدمات يتطلب وسيلة اتصال وكذلك القرب الجغرافي بين المستهلكين والمنتجين. ولكن مع ظهور تقنية المعلومات الحديثة فقد هيأت التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت وسيلة الاتصال المفقودة بين المستهلك والمنتج، وبذلك ساهمت في زوال العقبات الجغرافية لكثير من الخدمات. وقد أثبتت إحدى الدراسات القياسية أن الزيادة في استخدام الإنترنت بمقدار ١٠%

فـي الـدول الأجنبيـة يـؤدي إلـى نمـو صـادرات وواردات الولايـات المتحـدة الأمريكية بمقدار ١,٧% و ١,١% على التوالي[٢١].

ب- دعـم التنميـة الاقتصـادية: تمثـل المشـروعات المتوسطة والصـغيرة محـورا أساسـا فـي التنميـة الاقتصـادية، وتعـاني هـذه المشـروعات مـن غيـاب المـوارد الاقتصـادية اللازمـة للوصـول إلـى الأسـواق العالميـة. وتعـد التجـارة الإلكترونيـة واحـدة مـن الأدوات التـي تحقق للمشـروعات الصـغيرة ومتوسـطة الحجم القدرة على المشاركة في حركة التجارة الدولية بفاعلية وكفاءة بما تقدمه مـن خفـض تكـاليف التسـويق والدعايـة والإعـلان، وتـوفير الوقـت والمكـان اللازمين لتحقيق المعاملات التجارية. وهذا ينعكس إيجابا على تفعيل نشـاطات هذه المشروعات الأمـر الـذي يدفع عجلـة التنميـة الاقتصـادية . كمـا يشـير أحـد الاقتصــاديين إلــى أن انخفــاض تكــاليف العمليــات التجاريــة عبــر التجــارة الإلكترونيـة فيمـا بين قطاعـات الأعمـال يمكـن أن يـؤدي إلـى زيـادة دائمـة فـي مسـتوى النــاتج بمتوسـط ٥ % فــي اقتصــاديات الـدول المتقدمــة علــى مـدى السنوات العشر القادمـة، ممـا يعني زيادة في نمو الناتج القومي الإجمـالي بنسبة ٠,٢٥ % في السنة[أ]. وتذكر وزارة التجارة الأمريكية أن التجارة الإلكترونية وقطاع تقنية المعلومات كليهما قد أسهما بحوالي ٣٠ % من نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨م[٢٢].

ج- دعـم التوظيـف: تقدم التجـارة الإلكترونيـة فرصـا جديـدة للتوظيـف،

---

(21) Caroline Freund and Diana Weinhold (2000) The Internet and International Trade in Services, American Economic Association (Papers and Proceedings), May 2002. pp. 236-240.

(22) WITSA(2000), International Survey of E-Commerce 2000, sponsored by CSSA. p. 8. Available from: (www.cssa.co.uk).

حيث تتيح إقامة مشاريع تجارية صغيرة ومتوسطة للأفراد وربطها بالأسواق العالمية بأقل التكاليف الاستثمارية، لا سيما تجارة الخدمات التي توفر فيها التجارة الإلكترونية آلية للأفراد المتخصصين لتقديم خدماتهم على المستوى الإقليمي والعالمي دون الحاجة للانتقال، مما يفتح المجال لهم للانطلاق في الأعمال الحرة . ومن ناحية أخرى، توفر التجارة الإلكترونية فرصا وظيفية في العديد من المجالات المختلفة ذات الصلة بتطبيقات التجارة الإلكترونية، مثل المتخصصين في إنشاء المواقع التجارية الإلكترونية و العاملين والإداريين والفنيين في المتاجر الإلكترونية. بالإضافة إلى توفير الفرص الوظيفية في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات، التي تعتمد عليها التجارة الإلكترونية، من مهندسي الشبكات والبرامج اللازمة لتطبيقات التجارة الإلكترونية وغيرها.

د- دعم القطاعات التكنولوجية: يتيح انتشار التجارة الإلكترونية على المستوى القومي خلق بيئة ومناخ ملائم لظهور قطاعات متخصصة في تقنية المعلومات والاتصالات، وذلك لدعم البنية التحتية الإلكترونية لتطبيقات التجارة عبر شبكة الإنترنت . ومع تطور ونمو التجارة الإلكترونية وانتشار استخدامها في التعاملات التجارية، يصبح هناك فرصا استثمارية لتوجيه رؤوس الأموال للاستثمار في تطوير وتحسين وتحديث البنى التحتية الإلكترونية، والاستثمار في الخدمات المصاحبة لقطاع تقنية المعلومات والاتصالات، الأمر الذي يؤدي إلى خلق أو توطين قطاعات تكنولوجية متقدمة تدعم الاقتصاد القومي[٢٣].

---

(23) World Trade Organization(1998) , "Special Studies 2: Electronic Commerce and the Role of the WOT", 1998, p. 27. وراجع كذلك
د. السلمي علي (٢٠٠١) ، " إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية " ، دار غريب للطباعة والنشر ، ص ١٨٧ . ، د. المتولي محمد (٢٠٠٣) ، " إدارة الموارد البشرية =

المبحث الخامس

معوقات الحكومة الإلكترونية

معوقات تطبيق الحكومة الالكترونية:

يوجد العديد من المعوقات التي تحول دون تطبيق الحكومة الالكترونية من أهمها:

- البيروقراطية وبطء الإجراءات.

-الموارد البشرية.

- إنعدام الوعي والثقة بأهمية الحكومة الالكترونية.

-التشريعات والأنظمة.

- السياسات والإجراءات.

-البنية التحتية .

-عدم قدرة القطاع الخاص على الوفاء بمتطلبات العقود.

- اعتماد المواطن الكلي على الخدمات الحكومية.

- التعارض بين الأجهزة الإدارية.

= لتطبيق الحكومة الإلكترونية في الدول العربية " ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول (الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية) ، الجزء الرابع ، أكاديمية الشرطة دبي ،ص ٩٧ وما بعدها .وراجع كذلك د. عرفة محمد السيد (٢٠٠٠) ، التجارة الدولية الإلكترونية عبر الانترنت ، مؤتمر القانون والكمبيوتر والانترنت ، مايو ٢٠٠٠ ، دولة الأمارات العربية المتحدة . وراجع كذلك د. شحاته محمد نور " الحماية من مخاطر التجارة الإلكترونية " ، متاح علي الموقع الإلكتروني www.eastlaws.com ص ٤-٦ .

-ميزانيات الحكومة الإلكترونية.

-الفساد الإداري.

- ضعف قطاع التقنيات.

السياسات اللازمة لمواجهة معوقات تطبيق الحكومة الالكترونية :

يوجد بعض السياسات التي يمكن أن تحد من معوقات تطبيق الحكومة الالكترونية ومنها:

وضع خطة لتطوير الوعي التقني لدى القيادات السياسية والإدارية.

تبني إستراتيجية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في جميع الأجهزة والمؤسسات.

• دعم إستراتيجية التطبيق التدريجي في المنظمات.

•إيجاد إجراءات عمل لدعم الجانب الفني.

•وضع خطة لترسيخ مفهوم المواطنين والمقيمين هم عملاء المنظمة الذي يجب الاهتمام باحتياجاتهم، والأخذ بآرائهم واقتراحاتهم .

•تبني سياسة الاستعانة بذوي القدرات والخبرات العالية من المؤهلين في الجامعات ومراكز البحث العلمي .

- وضع خطة لتدريب وتهيئة العاملين في كل جهاز قبل تدشين الحكومة الالكترونية فيه.

•التقليل من مقاومة المواطنين لتطبيق الحكومة الإلكترونية من خلال تسهيل استخدامهم لها.

- إعادة النظر في خدمات شركة الاتصالات لتكون مناسبة وفي متناول

للجميع بأسعار معقولة.

المطلب الأول

مستقبل الحكومة الالكترونية في المملكة العربية السعودية :

من بين أهداف المملكة العمل على تضييق الفجوة التقنية بين المملكة والدول الصناعية بحلول عام ٢٠٢٠م,

١- تعزيز دور القطاع الخاص في المساهمة في التطوير المعلوماتي.

٢- تطوير الخدمات المعلوماتية التي تقدمها مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

٣- جاء في الخطة أنه يجب إعداد المعلومات وتحديثها باستمرار، كما يجب تطوير أنظمة معلوماتية وشبكات اتصال تسهل توفيرها للاستخدام

٤- ودعت سياسات الخطة إلى تطوير مصادر معلومات وطنية، مع العمل على تكامل قواعد المعلومات بما يحقق خدمات متجانسة بكفاءة عالية.

٥- أن تكون الخدمات متوفرة تحت الطلب وليست على أساس المطالبة.

٦- التعاون والمشاركة بين البنية التحتية للمؤسسات الحكومية وخدمات القطاع الخاص.

٧- تعديل سلوكيات الخدمات المستقبلية من خلال الانترنت لتتفق مع متطلبات العميل.

٨- أن يكون الحل لمشاكل المواطن هو التفاعل والتداخل بين الخدمات .

٩- وجود أنظمة مشتركة تقوم على أساس مرن لمواجهة الطلب المستقبلي غير المتوقع.

١٠- وجود وسائل حماية إضافية للحفاظ على خصوصية المعلومات وحمايتها .

١١- أن يسبق عملية التطبيق دراسات تحليلية متعمقة لعمليات الجهاز الإدارية داخل الإدارة الواحدة وفيما بين الإدارات ذاتها، ودراسة علاقات الجهاز الإداري مع الأجهزة الأخرى والمستفيدين.

المطلب الثاني

تحديات وعقبات التجارة الإلكترونية في الدول الإسلامية

تواجه الدول الإسلامية كغيرها من الدول النامية العديد من العقبات والتحديات في سبيل استخدامها للتجارة الإلكترونية. ويمكن تلخيص أبرز هذه التحديات حسب التقسيمات التالية:

[١] التحديات التقنية والتكنولوجية:

تتمثل التحديات ذات العلاقة بمجال التقنية والتكنولوجيا في الآتي:

ضعف البنى التحتية الإلكترونية، مثل نوعية وسرعة وسائل الاتصالات ونقل المعلومات والربط الالكتروني ومدى توفر قطع تقنية المعلومات مثل الحاسبات والأقراص الصلبة والمرنة وأجهزة الهواتف الرقمية وغيرها، والتي تعد من الوسائل الأساس للدخول في الإنترنت وللقيام بأي تعامل تجاري إلكتروني. وقد لاحظنا بعض هذه المؤشرات خلال استعراضنا لواقع الدول الإسلامية في مجال تقنية المعلومات، وتبين مدى تأخر الدول الإسلامية في هذا المجال سواء مقارنة مع مجموعات الدول الأخرى أو مقارنة بالمعدل

العالمي. وعلى أية حال فإن المشكلة التكنولوجية التي تواجه الدول الإسلامية لا سيما في حقل تقنية المعلومات والاتصالات تختلف في حدتها من دولة إسلامية إلى أخرى، فبعض الدول تعاني أساسا من انعدام القاعدة التكنولوجية والبنية التعليمية اللازمة لها، إضافة إلى عدم وجود الاستثمارات الكافية، بينما تعاني دول أخرى من قصور الإطار والهيكل القانوني والمالي والإداري المرتبط بقطاع تقنية المعلومات(٢٤).

ضعف الثقافة التقنية والوعي الإلكتروني بين أفراد المجتمع، حيث تلعب الثقافة والمعرفة بالتجارة الإلكترونية دورا هاما في انتشارها وتطورها لا سيما بين المؤسسات التجارية والقطاعات الإنتاجية. ويعد مستوى ونوعية التعليم في أي بلد وسيلة مهمة في نشر الثقافة والاستخدام الالكتروني. وفي هذا الصدد تشير نتائج بعض الدراسات إلى أن انتشار الحاسبات الآلية، وبالتالي فرص الدخول في الإنترنت، في المؤسسات التعليمية بمختلف مراحلها في الدول الإسلامية تعد محدودة وفي بعض البلدان الأخرى معدومة تماما.

قصور الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة في مجال تقنية المعلومات وتطبيقات التجارة الإلكترونية، حيث يمثل العنصر البشري ركيزة أساسية في تسخير تقنية المعلومات لخدمة اقتصاد المجتمع وبالتالي تطوير التجارة الإلكترونية. وتتطلب التجارة الإلكترونية الأيدي العاملة المدربة في مجالات عدة مثل تطوير المواقع على الإنترنت (Websites) ومهارات البرمجة في

---

(24) Ankara Centre, SESRTCIC(2003) , Impact of E-commerce and use of information's and communications technology on promotion and development of intra-oic trade, a workshop in Tunis, Republic of Tunisia, 10-12 June 2003, Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries (SESRTCIC/ Ankara Centre),2003, p 31.

لغات (Java, Perl, XML, HTML)، وخبراء في قواعد البيانات (Databases) وأنظمة التشغيل، بالإضافة إلى مختصين في تصميم مواقع التجارة الإلكترونية وقوائم الكتالوجات ونظم الدفع الإلكترونية وغيرها .

[٢] عقبات تجارية :

إن التحول من بيئة التجارة التقليدية إلى أنماط التجارة إلكترونية، تتم من خلالها التبادلات والأعمال والأنشطة التجارية عبر بيانات رقمية، يمثل تحديا حقيقيا أمام المؤسسات والمشروعات التجارية في الدول الإسلامية، حيث تفتقر غالبيتها قابلية التحول الجذري إلى مؤسسات الكترونية. فكثير من الشركات التجارية في البلدان الإسلامية مرتبطة ارتباطا وثيقا منذ نشأتها بأنماط التجارة التقليدية في عملياتها التجارية محليا وخارجيا، وعدم استيعابها بعد بشكل كاف لمفهوم الأعمال الإلكترونية الجديد، الأمر الذي يجعل التحول إلى التجارة الإلكترونية يتطلب أولا قناعتها بأهمية وفائدة التجارة عبر الإنترنت ومن ثم تبني سياسات ووضع استراتيجيات مرحلية للتحول إلى التجارة الإلكترونية. ويمكن تلخيص أهم العقبات التجارية في الآتي:

أ. ضعف الخبرات التجارية والمساعدات الفنية في البلدان الإسلامية اللازمة لتحويل الأعمال التجارية إلى أعمال إلكترونية .

ب. محدودية حجم التجارة الإلكترونية سواء بين الشركات التجارية نفسها، أو بينها وبين مورديها المحليين أو حتى بينها وبين المستهلكين محليا. كما أن كثيرا من المتاجر العربية الإلكترونية على سبيل المثال هي متاجر إلكترونية بصورة غير كاملة أي أنها إما أن تقوم بعمليات العرض والإعلان فقط، أو أن عمليات الدفع والتحصيل تتم بوسائل أخرى(٢٥).

---

(٢٥) أبو فارة ، يوسف (غير معلوم سنة النشر) "واقع الإنترنت في الوطن العربي"، متاح على (http://www.yusuf-abufara.net).

ج. قصور أسواق رأس المال في معظم الدول الإسلامية لدعم مشروعات التجارة الإلكترونية، لأنه في ظل غياب رؤوس الأموال يصعب على الأفـراد الـذين لديهم الأفكار والإبداعات من الحصول على الفرص للانطلاق في مشروعاتهم التجارية الإلكترونية .

[٣] عقبات حكومية:

تتمثل التحديات الحكومية في طبيعة السياسات التي تتبناها بعض الحكومات، والتي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على انتشار التجارة الإلكترونية. ومن هذه السياسات إصرار كثير من حكومات الدول الإسلامية على مباشرة إدارة البنى التحتية التجارية مثل الموانئ التجارية البرية والبحرية والجوية مما يجعلها متدنية الكفاءة ومرتفعة التكاليف بشكل غير مبرر، والتي لا تتناسب وبنية التجارة الإلكترونية . بالإضافة إلى عجز الاستراتيجيات الحكومية لدعم المشروعات التجارية الوطنية للمنافسة مع نظيراتها العالمية، وبالتالي حتى إذا كانت هذه المؤسسات التجارية مرتبطة بشبكة الإنترنت فإنها لن تحقق أي نجاح في المنافسة الدولية. ومن ناحية أخرى، وجود الأنظمة البيروقراطية في إجراءات التصدير والاستيراد وطول فترات إتمام وتخليص العمليات الجمركية بجانب القيود المفروضة على الصادرات والواردات مثل التراخيص ونظام الحصص والتي تمثل تحديا أمام أنشطة التجارة الإلكترونية التي تتصف بالكفاءة والسرعة.

[٤] عقبات اجتماعية:

تشكل الجوانب الاجتماعية والثقافية لبعض الأمم عوائق أمام انتشار التجارة الإلكترونية. وقد أظهرت بعض الدراسات أنه من الأسباب الرئيسة وراء تأخر بعض المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة في بعض البلدان الأوربية، باستثناء البعض، وكذلك اليابانية عن نظيراتها في الولايات المتحدة

الأمريكية يعود إلى أسباب اجتماعية وثقافية. وتظهر هذه العوائق الاجتماعية أكثر حدة إذا ما أخذنا الدول الإسلامية في عين الاعتبار، حيث تتميز هذه البلدان بخصائص اجتماعية وثقافية تلعب دورا كبيرا في مناحي حياتها. ومن بين هذه التحديات عامل اللغة، حيث أن اللغة الشائعة والمستخدمة في الإنترنت بعامة على مستوى العالم هي اللغة الإنجليزية، أي بما يعادل ٨٠% [٢٦]، ونظرا لارتفاع معدلات الأمية ورداءة النظم التعليمية في الدول الإسلامية، فإن نسبة من يستخدم الإنترنت لأغراض تجارية تظل منخفضة ومحصورة في الطبقات المثقفة. كما أن النظرة السائدة في بعض المجتمعات الإسلامية إزاء الانفتاح على العالم الخارجي وما ينطوي عليه من غزو ثقافي وفكري وأخلاقي مثل ترويج السلع المحرمة إسلاميا أو ما يلقي بالشك على الدور التقليدي للمرأة في مجتمعاتها، قد يشكل عائقا وتحديا أمام انتشار استخدام التجارة الإلكترونية في هذه المجتمعات. ومن ناحية أخرى، فإن الشكوك حول أمن المعلومات وغياب الثقة لدى بعض المجتمعات الإسلامية كما هو الحال في الدول النامية، لاسيما في عمليات البيع والشراء ودفع الثمن عبر الإنترنت يعد عائقا آخر لانتشار التجارة الإلكترونية. وقد أشارت بعض الدراسات التطبيقية على الدول النامية بما فيها الدول الإسلامية أن ٢٦ % من هذه الدول صنفت عامل عدم الثقة أو التأقلم مع التجارة الإلكترونية كأحد أهم العوامل التي تحد من انتشار التجارة الإلكترونية .

---

(٢٦) حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٢/٢٠٠٣) ، التجارة الإلكترونية: المفاهيم – التجارب – التحديات – الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية، مرجع سابق، ص ٦٣٢. وكذلك د. منصور محمد حسين (٢٠٠٣) ، " المسئولية الإلكترونية " ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، ٢٠٠٣ ، ص ١٧٩ وما بعدها .

[٥] عقبات تشريعية وقانونية:

تشكل التشريعات والقوانين المتعلقة بتنظيم التجارة الإلكترونية أحد أهم البنى التحتية لقيام ونمو التجارة الإلكترونية، وتواجه دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية تحديا حقيقيا في وضع التشريعات والضوابط القانونية التي تتلاءم و أنماط العمليات التجارية الإلكترونية الحديثة، سيما في ظل حداثة ظاهرة التجارة الإلكترونية وتباين أطر الأنظمة التشريعية المحلية لدول العالم. و يمكن إيجاز التحديات القانونية في بيئة التعاملات الإلكترونية وفق مراحل إتمام العملية التجارية الإلكترونية. ففي المرحلة الأولى التي تسبق عملية التعاقد، تظهر عقبات وتحديات أبرزها مدى توثق المشتري أو الزبون من حقيقة وجود الموقع والسلعة أو الخدمة المعروضة، ومشروعية ما يقدم في الموقع من حيث ملكية مواده ذات الطبيعة المعنوية (مشكلة الملكية الفكرية)، وحماية المستهلك من عمليات الاحتيال سواء على الخط أو عبر المواقع الوهمية أو المحتوى غير المشروع للمنتجات المعروضة، وكذلك آلية احتساب الضرائب على عوائد التجارة الإلكترونية . وفي المرحلة التالية المتمثلة في إبرام العقد حيث يتلاقى الإيجاب والقبول في العقود الإلكترونية سواء في الموقع على الويب أو عبر مراسلات البريد الالكتروني. وهنا تظهر مشكلتان: أولها مدى توثق كل طرف من صفة وشخص ووجود الطرف الآخر، أي سلامة صفة المتعاقد، وهنا تظهر ضرورة وجود طرف محايد يتوسط بين المتعاقدين ويقوم بعملية التوثق والتأكد من صفة وحقيقة كل طرف. وثانيها مدي حجية العقد الإلكتروني ومدى قبوله في الإثبات، ومن هنا ظهرت فكرة التوقيع الرقمي (Digital Signature) ليقوم بدور التوقيع العادي. أما المرحلة الثالثة والمتمثلة في إنفاذ التزامات المتعاقدين من تسليم السلعة أو الخدمة، والوفاء بالثمن، فمن ناحية تسليم السلعة فتثور مشكلة التأخير أو

الإخلال بمواصفات الاتفاق، ومن ناحية الوفاء بالثمن فإن التحدي يظهر في وسائل الدفع التقنية مثل السداد بالبطاقات الائتمانية أو تزويد بيانات البطاقة عبر الهاتف. وهذه التحديات ترتبط بمشكلة أمن المعلومات عبر شبكة الإنترنت. ويضاف إلى ذلك، تحديات أخرى مثل حماية الأنشطة التجارية من تطفل مخترقي نظم الكومبيوتر والشبكات أو ما يعرف بجرائم الإنترنت، وكذلك تحدي الاختصاص القضائي في فض النزاعات التي تحدث بين الأطراف المتعاقدة سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

وبأخذ الدول الإسلامية في عين الاعتبار، نجد أنها تواجه تحديا حقيقيا في التعامل مع مثل هذه الإشكاليات القانونية المتعلقة بتنظيم التجارة الإلكترونية، حيث أشارت إحدى الدراسات التطبيقية حول مدى توفر بيئة الاستعداد الإلكتروني لدى الدول، أن جميع الدول الإسلامية لا تزال في مرحلة الخطر في مجال البيئة القانونية والتشريعية للتجارة الإلكترونية، فيما عدا كل من الإمارات العربية المتحدة وماليزيا واللتان ظهرتا أكثر استعدادا وأقل خطورة . وفي مواجهة هذه التحديات القانونية والتشريعية وفي سبيل توفير بيئة آمنة وبناء الثقة بين الأطراف في فضاء التجارة الإلكترونية، فإن على الدول الإسلامية وضع إستراتيجية لبناء الإطار القانوني لتشمل إبرام العقود الإلكترونية، والاختصاص والولاية القضائية باعتبار أن التجارة الإلكترونية تجارة بلا حدود، وحماية الملكية الفردية للمنتجات الرقمية ومحتوى المواقع، والتوقيع الالكتروني كإثبات قانوني، وأنظمة الدفع الالكتروني في الوفاء بثمن المشتريات الإلكترونية، والمسئولية القانونية للشركات الوسيطة في التجارة الإلكترونية مثل مزودي خدمة الإنترنت وتلك التي تقوم بتسليم أو توصيل المبيعات، والقواعد والتشريعات التي تنظم الضرائب الجمركية في بيئة التجارة الإلكترونية. ويمكن في هذا الإطار الاستفادة من القانون النموذجي

للتجـارة الإلكترونيـة التـي أصـدرتها لجنـــة اليونسـترال (UNICITRAL) التابعة للأمم المتحدة.

ومن ناحية أخرى، فإنه يجدر الإشارة إلى ضرورة قيام علماء المسلمين من فقهاء وباحثين بدراسة ظاهرة التجارة الإلكترونية وتقديم الرؤى الفقهية والشرعية لطبيعة التعاملات التي تتم عبر شبكة الإنترنت، وتأصيلها الشرعي وبيان أحكامها (٢٧) ، ومدى تحقق القواعد الشرعية في التعاملات التجارية عبر الإنترنت، مثل مفهوم الغرر والجهالة في مواصفات السلعة أو الخدمة المباعة، أو وقوع الظلم على أحد المتعاقدين بعد إتمام البيع وغيرها (٢٨) .

المطلب الثالث

مزايا الحكومة الإلكترونية وسلبياتها

١- مزايا الحكومة الإلكترونية :

يلاحظ أن تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية سوف يوفر العديد من المزايا تتمثل في الآتي :

أ – سرعة أداء الخدمات :

حيث إنه بإحلال الحاسب الآلي محل النظام اليدوي التقليدي ، حدث تطور في تقديم الخدمة للجمهور ، حيث قلت الفترة الزمنية اللازمة لأداء

---

(٢٧) الطويل، خالد (٢٠٠٠) ، تطورات تشريعية، صحيفة الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية ٢٠٠٠م، (٢٠٠٢/١/١٦ م) متاح في:
(http://www.writers.alriyadh.com.sa).

(٢٨) د. العبدلي، عابد بن عابد " التجارة الإلكترونية في الدول الإسلامية " ، بحث مقدم إلي المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، كلية الشريعة – جامعة أم القري _ مكة المكرمة ، ص ٥٢ .

الخدمة ، ويعود ذلك إلي سرعة تدفق المعلومات والبيانات من الحاسب الآلي بخصوص الخدمة المطلوبة ، ومن ثم القيام بها في وقت محدد قصير جداً . هذا فضلاً عن أن الإنجاز الإلكتروني للخدمة يخضع لرقابة أسهل وأدق من تلك التي تفرض علي الموظف في أداء أعماله في نظام الإدارة التقليدية .

ب- تخفيض التكاليف :

يلاحظ أن أداء الأعمال الإدارية بالطريقة التقليدية يستهلك كميات كبيرة جداً من الأوراق والمستندات والأدوات الكتابية . هذا فضلاً علي أنه يحتاج إلي العرض علي أكثر من موظف وذلك للإطلاع عليه والتوقيع بما يفيد ذلك وإحالته إلي موظف آخر .

ومن شأن ذلك كله ارتفع تكاليف أداء الخدمة ، وذلك نظراً لإرتفاع أثمان وأسعار المواد اللازمة لأداء الخدمة .

إلا أنه باتباع نظام الحكومة الإلكترونية فإن هذه التكلفة سوف تقل كثيراً ، وذلك نظراً لاستخدام الحاسب الآلي والذي يوفر الأدوات والأوراق الكتابية ، هذا فضلاً عن تقليل عدد الموظفين في العمل وذلك بما يؤدي في النهاية إلي سرعة أداء الخدمة .

ج- اختصار الإجراءات الإدارية :

لاشك أن العمل الإداري التقليدي السائد في الآونة الحاضرة يتسم بالعديد من التعقيدات الإدارية ، وذلك لأنه يحتاج في معظم الأحيان إلي موافقة أكثر من جهة إدارية علي العمل المطلوب ، هذا فضلاً عن السمات التي تلحق بالموظف القائم بأداء الخدمة والذي قد يحصل علي إجازة أو لا يتواجد في

مكان عمله ومن ثم يتعطل أداء الخدمة من يوم إلي آخر (٢٩) .

وللقضاء علي هذه البيروقراطية فإنه بإتباع طريق الحكومة الإلكترونية يمكن تبسيط هذه الإجراءات ، وإنجازها بسرعة وسهولة توفيراً للوقت والجهد والنفقات ، وذلك فيما يتعلق بأماكن الإدارات وأعداد العاملين .

د- دقة وجودة الخدمة المقدمة :

حيث يعتمد نظام الحكومة الإلكترونية علي الحاسب الآلي ، والذي تم إمداده بالمعلومات والبيانات المتعلقة بجميع الخدمات ، ومن ثم فإنه لا وجه للخطأ في العمل المقدم عن طريق الأجهزة الإلكترونية . وبذلك يمكن تقديم خدمات أفضل لطالبي الخدمة ، واستغلال أمثل لإمكانيات الإدارة من خلال إتباع أساليب مشابهة لأساليب التجارة الإلكترونية .

هـ - القضاء علي الفساد الإداري :

لما كان نظام الحكومة الإلكترونية يتضمن إتمام المعاملات بطريقة الكترونية ، حيث يمكن لصاحب الخدمة من خلال الدخول إلي الموقع الإلكتروني الخاص بجهة الإدارة تحديد الخدمة المطلوبة ، ومراحلها ، وإجراءاتها ، والتكلفة المقررة للحصول عليها ، ومن ثم فإنه لا وجه لعلاقة مباشرة بين أي موظف وطالب الخدمة ، ومن ثم تقل فرص انتشار جرائم الفساد من رشوة وخلافه .

ويعود ذلك إلي الإنجاز الإلكتروني ليقوم علي مبدأ العدالة في تقديم الخدمة بذات الدقة والتكلفة والجودة والوقت إلي جانب المساواة في المعاملة

---

(٢٩) د مطر. عصام عبد الفتاح " الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق " ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .

والتقدير والإحترام حيث لا يتم التفرقة بين أي شخص باعتباره شخص ذي منصب في الدولة ، أو باعتباره شخص عادي (٣٠) .

٢- سلبيات الحكومة الإلكترونية :

بالرغم من الإيجابيات والمميزات المتعددة للحكومة الإلكترونية ، إلا أن تطبيقها قد ينطوي علي بعض السلبيات ، خاصة في بداية التطبيق ، ويزداد تأثير هذه السلبيات مع زيادة تفعيل تطبيق الحكومة الإلكترونية .

ومن أهم تلك السلبيات :

١- البطالة :

فإذا كان مدلول البطالة ينصرف إلي عدم توفر فرصة العمل بالرغم من توافر القدرة علي العمل والرغبة فيه وقبوله مهما كان أجره .

فإن تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية يؤدي إلي زيادة نسبة البطالة حيث تم ميكنة جميع الخدمات ، ولم تعد هناك حاجة إلي طلب تعيين موظفين جدد .

٢- المساس بالصحة العامة :

لما كان نظام الحكومة الإلكترونية يقوم علي استخدام الإنترنت في الحصول علي كافة الخدمات المختلفة في مناحي الحياة ، ومن ثم فإنه قد يترتب علي استخدامه لساعات طويلة المساس بصحة الفرد طالب الخدمة

---

(٣٠) د. رضوان رأفت (٢٠٠١)، " الحكومة الإلكترونية ، التحديات والآفاق " قضايا معاصرة في الإدارة العامة ، القاهرة ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة ، ص ٥٧ – ٦٣ . وراجع كذلك :

TONNELLIER Marie Hélène, La semaine juridique Entreprise et Affaires n 51, 17 Décembre 1998, p:2011 , Le commerce électronique vaut bien une réforme du droit de la preuve .

وخاصة حاسة النظر حيث يضعف بشكل تدريجي .

هذا بالإضافة إلي أن المداومة علي استخدام هذه الشبكات يفقد الفرد فرصة التكيف مع المجتمع المحيط به والانخراط فيه ، وذلك نتيجة العزلة التي يفرضها الشخص علي نفسه نتيجة استخدامه لفترات زمنية طويلة لشبكة الإنترنت .

٣- المساس بالحق في الخصوصية :

يعتبر الحق في الخصوصية من أهم الحقوق التي حرصت أغلب التشريعات علي تنظيمها وكفالة حمايتها وأفردت لها العديد من النصو ص .

ولا شك أن التعامل الإلكتروني قد يمكن بعض الأفراد من معرفة خصوصيات الآخرين كالتعرف علي مقدار استهلاك فواتير الكهرباء أو التليفون .

٤- فقدان الأمان :

حيث يؤدي التعامل الإلكتروني إلي فقدان الأمان تماماً في كثير من التعاملات عن طريق بطاقات الإئتمان (الفيزا كارد) .

وعلي الرغم من وجود هذه السلبيات ، إلا أن الإيجابيات التي تحققها الحكومة الإلكترونية تفوقها بكثير ، كما أنه يمكن مواجهة هذه السلبيات وذلك عن طريق تفعيل دور الحكومة الإلكترونية في توفير الرخاء لجميع الأفراد . عن طريق تنظيم تواجد الأفراد علي شبكة الإنترنت ، وترسيخ مبدأ الخصوصية الفردية عن طريق استخدام التوقيعات الرقمية والأرقام السرية وكلمات المرور بهدف تقليص التعديات التي يمكن أن تؤثر بفاعلية علي

تطبيق الحكومة الإلكترونية (٣١) .

وبهذه الإطلالة نكون قد تعرفنا علي ماهية المعاملات الإلكترونية ، موضحين معوقاتها ، ومميزاتها ، وسلبياتها ، إلا أنه يجب الإعتراف بأن العصر القادم هو عصر المعاملات الإلكترونية .

---

(٣١) راجع في خصوص المعاملات الإلكترونية :

د. مجاهد أسامة أبو الحسن (٢٠٠٧) ، " الوسيط في قانون المعاملا الإلكترونية ، وفقاً لأحدث التشريعات في فرنسا – مصر – الأردن – دبي – البحرين " ، الكتاب الأول ، ص ٣٣١ – ٣٣٨ . ، د. حجازي عبد الفتاح بيومي (٢٠٠٣) " النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية " ، الكتاب الثاني (الحماية الجنائية والمعلوماتية لنظام الحكومة الإلكترونية) ، دار الفكر الجامعي ، ، ص ١٠٩ – ١٣٣ . ، د الأباصيري . فاروق(٢٠٠٣) " عقد الإشتراك في قواعد المعلومات الإلكترونية ، دراسة تطبيقية لعقود الإنترنت " ، دار النهضة العربية ، ، ٩٥ – ١٠٩ . ، د. شلقامي " شحاته غريب محمد(٢٠٠٥)، التعاقد الإلكتروني في التشريعات العربية ، دراسة مقارنة " ، دار النهضة العربية ، ص ١١ – ٢٤ . وكذلك د. شحاته محمد نور " الحماية من مخاطر التجارة الإلكترونية " ، متاح علي الموقع الإلكتروني www.eastlaws.com ص ٤-٦ . وراجع كذلك باللغة الفرنسية :

_ESPAGNON Michel, Le paiement d'une somme d'argent sur internet, la Semaine juridique Edition générale N 16, 21 Avril 1999, I 131 , Evolution ou révolution du droit des moyens de paiement?

_ FAVRAT _APNOUX valérie et MORENO Dominique, La semaine juridique Entreprise et Affaires N 14, 3Avril 2003, act . 100, Projet de loi pour la confiance dans l'économie numérique.

المبحث السادس

النتائج والتوصيات

على ضوء الدراسة التي تناولنا فيها ظاهرة تقنية المعلومات واالحكومة الإلكترونية ومدي إفادة الدول الإسلامية منها وما تضمنتها من استعراض وتحليل لأوضاع الدول الإسلامية في هذا المجال، يمكن الخروج ببعض النتائج الهامة وكذلك أهم التوصيات المقترحة، وهي كالآتي:

النتائج

١- بروز ثورة تقنية المعلومات والاتصالات وظاهرة التجارة الإلكترونية كأحد أبرز المنجزات في تاريخ البشرية مع دخوله الألفية الثالثة، واعتبارها أداة مهمة في تغير أنماط الحياة اليومية لاسيما الاقتصادية سواء على مستوى الأفراد أو المجتمعات أو الأمم، والدخول بها في عصر الاقتصاد الجديد أو ما يطلق عليه الاقتصاد الرقمي (Digital Economy).

٢- تنامي الاهتمام بتطبيقات التجارة الإلكترونية واتساع مجالات استخدامها لتشمل كافة مستويات التعاملات الاقتصادية بين مختلف الوحدات والقطاعات الاقتصادية.

٣- الارتباط الوثيق بين انتشار ونمو التجارة الإلكترونية وتوفر القاعدة التكنولوجية لتقنية المعلومات والاتصالات (Information & Telecommunication Technology) بصفتها البنية التحتية اللازمة لها.

٤- بالرغم من صعوبة قياس كافة أنشطة التجارة الإلكترونية إلا أنه من الأهمية بمكان استحداث طرق وأساليب لقياس حجمها لما له من أهمية بالغة لصناع السياسات الاقتصادية ومتخذي قرارات الاستثمار.

٥- أهمية توفر المتطلبات الأساس لقيام التجارة الإلكترونية وأهمها: البنية التحتية الإلكترونية والمتمثلة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات من شبكات الاتصال وأجهزة الاتصالات والهواتف الثابتة والنقالة والحواسب الآلية وبرامج التطبيقات، وانتشار

استخدام الإنترنت والحاسبات المضيفة ومزودي خدمات الإنترنت. إضافة إلى ضرورة سن التشريعات والأنظمة المناسبة للتعاملات عبر شبكة الإنترنت وحقوق الملكية الفكرية. وكذلك أهمية توفر الكوادر البشرية المؤهلة للتعامل مع تقنية المعلومات.

٦- تأثير التجارة الإلكترونية على الاقتصاد بكافة قطاعاته سواء على مستوى قطاعات الأعمال أو القطاع الاستهلاكي أو على مستوى الاقتصاد القومي ككل.

٧- تدني نسبة المحتوى التكنولوجي في صادرات الدول الإسلامية والذي يعد مؤشرا مهما في المقدرة التكنولوجية لاقتصادياتها. وهذا يشير إلى انخفاض إسهام عنصري البحث والتطوير في القطاعات الإنتاجية لدى الدول الإسلامية.

٨- ضعف انتشار واستخدام تقنية المعلومات في معظم الدول الإسلامية نتيجة لتدني نسبة الإنفاق على تقنية المعلومات من الناتج المحلي وغياب الاستثمارات المخصصة في قطاع تقنية المعلومات. وهذا كان له أثره في محدودية انتشار استخدام الحاسبات الآلية في المجتمعات الإسلامية وبالتالي انخفاض فرص الدخول في الإنترنت والتي تعد وسيلة للتجارة الإلكترونية.

٩- بالرغم من أهمية دور البحث والتطوير في التقدم والتوطين التكنولوجي، إلا أن الدول الإسلامية من خلال مؤشرات البحوث والتطوير لم تظهر اهتماما بها يتناسب مع أهميتها كأحد المتطلبات لبناء مجتمعات ذات ثقافة ومعرفة تكنولوجية. ويظهر ذلك من خلال المؤشرات المتدنية عن الإنفاق على البحوث والتطوير وتوفر

المتخصصين والطلاب والعلماء في المجالات الهندسية والتطبيقية.

١٠- ضعف مؤشر الاتصالات، مثل الخطوط الهاتفية الثابتة والنقالة وتكلفة الاتصال وفترات الانتظار للحصول على خدمات هاتفية، في كثير من الدول الإسلامية لاسيما الدول الأقل نمو، رغم أهميته في دعم تطور التجارة الإلكترونية. كما أن كثيرا من الدول الإسلامية تفتقر إلى أسواق تنافسية في هذا القطاع نتيجة لامتلاك واحتكار الحكومات تقديم هذه الخدمات.

١١- تواجه الدول الإسلامية تحديات مهمة في استخدام التجارة الإلكترونية، ومن أبرز هذه التحديات عدم توفر البنى التحتية اللازمة لقيام التجارة الإلكترونية، ضعف الثقافة والوعي التقني والالكتروني بين عامة أفراد المجتمع، قصور الطاقات البشرية المدربة والمؤهلة في مجال تطبيقات التجارة الإلكترونية، ضعف إمكانية وقدرات المؤسسات التجارية في الدول الإسلامية للتحول إلى الأنماط الإلكترونية، ضعف الدور الحكومي الرسمي لتهيئة قطاعات المجتمع للدخول في عصر تقنية المعلومات. إضافة إلى تحديات اجتماعية وثقافية في بعض البلدان الإسلامية مثل الخوف من الغزو الثقافي والفكري والانفتاح على العالم الخارجي. وعقبات تشريعية تتمثل في غياب الأنظمة والتشريعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.

١٢- هناك مجالات عديدة تستطيع الدول الإسلامية استغلالها في تطبيق التجارة الإلكترونية. وتشمل هذه المجالات قطاعات الخدمات المصرفية والتمويلية والتي تعد أكثر القطاعات استخداما لتقنية

المعلومات. وكذلك قطاع الصادرات من السلع والخدمات أو القطاعات الإنتاجية ذات النزعة التصديرية، وذلك للوصول إلى الأسواق الدولية بأقل التكاليف. إضافة إلى قطاعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة نظرا لكبر حجمها في الدول الإسلامية. وكذلك قطاع النشر والمطبوعات لأهميته في نشر المعرفة ونقل تكنولوجيا العلوم والصناعة. وبجانب ذلك المجال الواسع الذي تقدمه الإنترنت للمرأة المسلمة سواء في إنشاء المشروعات الصغيرة عبر شبكة الإنترنت أو الإفادة والانخراط في الوظائف المصاحبة لتقنية المعلومات.

التوصيات

بالرغم من وجود الكثير من الصعوبات لدى الدول الإسلامية في سبيل الإفادة من التجارة الإلكترونية، إلا أن هناك أمل كبير في تخطي هذه العقبات واللحاق بركب الدول الأخرى في هذا المجال. ولكن لن يتحقق ذلك إلا بوضع وتفعيل استراتيجيات بعيدة ومتوسطة المدى وعلى المستويين القومي والإقليمي لتطوير قطاع تقنية المعلومات والتجارة الإلكترونية. ومن هذه التوصيات التي ينبغي الاهتمام بها:

١- إعطاء الأولوية لقطاع العلوم وتقنية المعلومات في إعداد وصياغة برامج وخطط التعليم القومية.

٢- إنشاء مراكز وهيئات وطنية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، ودعمها بالإمكانيات المادية والمعنوية بغرض تطوير القاعدة التكنولوجية والعلمية وتعزيز دور البحوث والتطوير في البلاد.

٣- تبني سياسة التثقيف التكنولوجي واستخدام تقنية المعلومات بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال برامج التدريب والتعليم في المؤسسات المهنية والإدارية، مع الاهتمام بنشر الوعي التقني في المؤسسات التعليمية والأكاديمية وتحديث مناهج التعليم بما يتناسب والبيئة التكنولوجية.

٤- توجيه وتخصيص الاستثمارات المحلية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مجال قطاع تقنية المعلومات والاتصالات.

٥- تحرير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من الإدارة الحكومية وتبني سياسة تخصيص هذه القطاعات في أسواق تنافسية حرة،

وهذا في سبيل تطوير نوعية وجودة خدماتها بأسعار تنافسية.

٦- سن التشريعات القانونية وتحديد الأطر التنظيمية لحماية مستخدمي تقنية المعلومات والحفاظ على حقوق المستهلكين والبائعين في بيئة التجارة الإلكترونية.

٧- تعزيز ودعم دور المصارف التجارية في المعاملات التجارية الإلكترونية من خلال تسهيل إتمام وتحصيل المدفوعات والحفاظ على حقوق الأطراف المتعاملين .

٨- دعم برامج التعاون فيما بين الدول الإسلامية في مجال التكنولوجيا وتقنية المعلومات والاستعانة بخبرات الدول الأخرى في هذا المجال.

٩- استغلال تطبيقات التجارة الإلكترونية في مختلف القطاعات الاقتصادية في كل دولة، مع الاهتمام باستثمار ذلك في دعم التبادل التجاري الإلكتروني فيما بين الدول الإسلامية.

هذا وما كان من توفيق فمن الله وحده ، وما كان من خطأ أو سهو أو نسيان فمني ومن الشيطان والله ورسوله منه براء .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،،،،،

المؤلف

د/ حسين السيد حسين محمد القاضي
كلية الحقوق _ جامعة القاهرة – قسم الاقتصاد والمالية العامة
الاستاذ المساعد المعار لجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن
كلية الإدارة والأعمال – قسم الاقتصاد والأنظمة
الرياض – المملكة العربية السعودية

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

١- د. أبو قارة، يوسف (غير معلوم سنة النشر) "واقع الإنترنت في الوطن العربي"، متاح على (http://www.yusuf-abufara.net) .

٢- د الأباصيري . فاروق(٢٠٠٣) " عقد الإشتراك في قواعد المعلومات الإلكترونية ، دراسة تطبيقية لعقود الإنترنت " ، دار النهضة العربية .

٣- د. الجبر، باسل (غير معلوم سنة النشر) التجارة الإلكترونية: منطقة تجارة عالمية حرة خلال الإنترنت، وزارة التجارة، المملكة العربية السعودية. متاح في:

(http://www.commerce.gov.sa/ecomm/art1.asp) .

٤- د. الحلو ماجد راغب (٢٠٠٥)،" غلم الإدارة العامة : ، منشأة المعارف .

٥- د. الحمادي بسام(٢٠٠٢)، " مفاهيم ومتطلبات الحكومة الإلكترونية " ، بحث مقدم إلي مؤتمر الحكومة الإلكترونية ، الرياض ' معهد الإدارة العامة .

٦- د. السلمي علي (٢٠٠١) ، " إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية " ، دار غريب للطباعة والنشر .

٧- د. الصريدي سعيد مطر (٢٠٠٤)" إدارة الجودة الشاملة في الشرطة باستخدام التقنيات الحديثة " ، رسالة دكتوراة ، كلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة .

٨- الطويل, خالد (٢٠٠٠) ، الاقتصاد الجديد، صحيفة الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية ٢٠٠٠م، (٢٠٠١/١٠/٢٤م)، متاح في:

(http://www.writers.alriyadh.com.sa)

٩- د. العبدلي، عابد بن عابد " التجارة الإلكترونية في الدول الإسلامية " ، بحث مقدم إلي المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، كلية الشريعة – جامعة أم القري _ مكة المكرمة .

١٠- د. العقيبي " عساف سعد(٢٠٠٦) ، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل إجراءات وعمليات الحماية المدنية " ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

١١- د. الفنتوخ عبد القادر (٢٠٠٥) ، " الحكومة الإلكترونية السعودية " ، مقال منشور علي مجلة الرياض الإلكترونية في ٢٥ / ١١ / ٢٠٠١ علي موقعها الإلكتروني : wrilers.alriyadh.com.sa

١٣-د. المتولي محمد (٢٠٠٣) ، " إدارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في الدول العربية " ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول (الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية) ، الجزء الرابع ، أكاديمية الشرطة دبي .

١٢-د. حجازي عبد الفتاح بيومي " (٢٠٠٣) ، النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية " ، الكتاب الأول (النظام القانوني للحكومة الإلكترونية) ، دار الفكر الجامعي .

١٣-د. حجازي عبد الفتاح بيومي (٢٠٠٣) " النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية " ، الكتاب الثاني (الحماية الجنائية والمعلوماتية لنظام الحكومة الإلكترونية) ، دار الفكر الجامعي .

١٤-حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٣/٢٠٠٢) ، التجارة الإلكترونية: المفاهيم – التجارب – التحديات – الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية.

١٥- (رضوان،) رأفت(١٩٩٩)، عالم التجارة الإلكترونية، القاهرة، المنظمة

العربية للتنمية الإدارية .

١٦-د. رضوان رأفت (٢٠٠١)، " الحكومة الإلكترونية ، التحديات والآفاق " قضايا معاصرة في الإدارة العامة ، القاهرة ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة .

١٧-د/ (زيدان) عبد السلام (٢٠٠٨) " الحكومة الإلكترونية – الإطار العام " ، التقنيات الحديثة في الإدارة والتنظيم ، مقال منشور علي صفحات الإنترنت .

١٨-د. شحاته محمد نور " الحماية من مخاطر التجارة الإلكترونية " ، متاح علي الموقع الإلكتروني www.eastlaws.com

١٩-د. عبد العال هدي محمد (٢٠٠٦)، " التطور الإداري والحكومة الإلكترونية " ، القاهرة .

٢٠-د. عرفة محمد السيد (٢٠٠٠) ، التجارة الدولية الإلكترونية عبر الانترنت ، مؤتمر القانون والكمبيوتر والانترنت ، مايو ٢٠٠٠ ، دولة الأمارات العربية المتحدة .

٢١-د. عكاشة هشام عبد المنعم (٢٠٠٤)،" الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة " ، دار النهضة العربية .

٢٢-د. شلقامي " شحاته غريب محمد(٢٠٠٥)، التعاقد الإلكتروني في التشريعات العربية ، دراسة مقارنة " ، دار النهضة العربية .

٢٣-د. مجاهد أسامة أبو الحسن (٢٠٠٧) ، " الوسيط في قانون المعاملا الإلكترونية ، وفقا لأحدث التشريعات في فرنسا – مصر – الأردن – دبي – البحرين " ، الكتاب الأول .

٢٤-د مطر. عصام عبد الفتاح " الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق ".

٢٥-د. منصور محمد حسين (٢٠٠٣) ، " المسئولية الإلكترونية " ، دار الجامعة الجديدة للنشر .

ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية :

1- Ankara Centre, SESRTCIC (2003), Impact of E-commerce and use of information's and communications technology on promotion and development of intra-oic trade, a workshop in Tunis, Republic of Tunisia, 10-12 June 2003, Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries (SESRTCIC/ Ankara Centre),2003 .

2- Caroline Freund and Diana Weinhold(2002) , The Internet and International Trade in Services, American Economic Association (Papers and Proceedings), May 2002.

3- Delong, J. Bradford(2000) , Macroeconomics Implication of the "New Economy", May 2000. Available at (http://www.j-bradford-delong.net/OpEd/virtual/ne_macro.html)

4- McConnell International (2001) , Ready? Net. Go!: Partnerships Leading the Global Economy, McConnell International in collaboration with WITSA, May 2001. Also available at:

(http://www.mcconnellinternational.com)

5- Michael Minges, Counting the Net: Internet Access Indicators, International Telecommunication Union,

Switzerland. Also available at
(http://www.isoc.org./isoc/conference/inet/00/cdproceedings/8e/8e_1htm)

6- WITSA, International Survey of E-Commerce 2000, sponsored by CSSA . Available from: (www.cssa.co.uk).

7- - (World Trade Organization (1998) ,"Special Studies 2: Electronic Commerce and the Role of the WOT", 1998.

ثالثاً : المراجع باللغة الفرنسية :

1- ESPAGNON Michel, Le paiement d'une somme d'argent sur internet, la Semaine juridique Edition générale N 16, 21 Avril 1999, I 131 , Evolution ou révolution du droit des moyens de paiement?

2_ FAVRAT _APNOUX valérie et MORENO Dominique, La semaine juridique Entreprise et Affaires N 14, 3Avril 2003, act . 100, Projet de loi pour la confiance dans l'économie numérique.

3- V.N MOREAU (2002 – 2003), La formation du contrat électronique : Dispositif de protection du cyberconsommateur et modes altératifs de règlement des conflits, Mémoire DEA droit des contrats Université de Lille 2.

4-TONNELLIER Marie Hélène, La semaine juridique Entreprise et Affaires n 51, 17 Décembre 1998, p:2011, Le commerce électronique vaut bien une réforme du droit de la preuve.

رابعا : المواقع الالكترونية

Http: www.Legifrance.gouv.fr

http: www.al eman .com

http: www.Lexinter.net

http: www.egovs.com

http: www.edoctorale74.univ.lille2 fr

http: www.cejem.com

بوابة الحكومة المصرية الالكترونية http:www.egypt.gov.eg

الحكومة الالكترونية للملكة الاردنية الهاشمية http:www.jordan.gov.jo

http:www.tansik.egypt.gov.eg

بوابة الحكومة المصرية وزارة التعليم العالي تنسيق

البوابة الالكترونية الرسمية. دولة الكويت http:www.e.gov.kw

http:www.saudi.go.sa

سعودي البوابة الوطنية للتعاملات الالكترونية الحكومية

بوابة الحكومة الالكترونية لمملكة البحرين http:www.fsupport.gov.bh

http:www.yesser.gov.sa

برنامج التعاملات الالكترونية الحكومية (يسر) المملكة السعودية

البوابة الالكترونية لدولة قطر http:www.gov.qa

المصطلحات

الحكومة الالكترونية : (بالإنجليزية: E---government) هو نظام حديث تتبناه الحكومات باستخدام الشبكة العنكبوتية العالمية والإنترنت في ربط مؤسساتها بعضها ببعض، وربط مختلف خدماتها بالمؤسسات الخاصة والجمهور عموماً، ووضع المعلومة في متناول الأفراد وذلك لخلق علاقة شفافة تتصف بالسرعة والدقة تهدف للارتقاء بجودة الأداء. ويعتقد أن أول استخدام لمصطلح "الحكومة الإلكترونية" قد ورد في خطاب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عام ١٩٩٢ .

المعاملات الالكترونية : هي المعاملات التي تنفذ بوسائل الكترونية .

إلكتروني : تقنية استعمال وسائل كهربائية أو مغناطيسية أو كهرومغناطيسية أو بصرية أو بايومترية أو فوتونية أو أي شكل آخر من وسائل التقنية المشابهة .

المعلومات : البيانات والنصوص والصور والأشكال والأصوات والرموز وقواعد البيانات وبرامج الحاسوب وماشابه ذلك .

تبادل البيانات الالكترونية : نقل المعلومات الكترونيا من شخص إلي آخر باستخدام نظم معالجة المعلومات .

رسالة المعلومات : المعلومات التي يتم إنشاؤها أو إرسالها أو تسلمها أو تخزينها بوسائل مشابهة بما في ذلك تبادل البيانات

الإلكترونية أو البريد الإلكتروني أو البرق أو التلكس أو النسخ البرقي .

العقد الالكتروني : الاتفاق الذي يتم انعقاده بوسائل إلكترونية ، كلياً أو جزئياً .

التوقيع الإلكتروني : البيانات التي تتخذ هيئة حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها وتكون مدرجة بشكل إلكتروني أو رقمي أو ضوئي أو أي وسيلة أخري مماثلة في رسالة معلومات أو مضافة عليها أو مرتبطة بها ولها طابع يسمح بتحديد هوية الشخص الذي وقعها ويميزه عن غيره من أجل توقيعه وبغرض الموافقة علي مضمونه .

نظام معالجة المعلومات : النظام الإلكتروني المستخدم لإنشاء رسائل المعلومات أو تسلمها أو معالجتها أو تخزينها علي أي وجه أخر .

الوسيط الإلكتروني : برنامج الحاسوب أو أي وسيلة إلكترونية أخري تستعمل من أجل تنفيذ إجراء أو الاستجابة لإجراء بقصد إنشاء أو إرسال أو تسلم رسالة معلومات دون تدخل شخصي .

المنشيء : الشخص الذي يقوم ، بنفسه أو بواسطة من ينيبه ، بإنشاء أو إرسال رسالة المعلومات قبل تسلمها وتخزينها من المرسل إليه .

المرسل إليه : الشخص الذي قصد تسليمه رسالة المعلومات .

إجراءات التوثيق : الإجراءات المتبعة للتحقق من أن التوقيع الإلكتروني أو السجل الإلكتروني قد تم تنفيذه من شخص معين ، أو لتتبع

التغيرات والأخطاء التي حدثت في سجل إلكتروني بعد إنشائه بما في ذلك استخدام وسائل التحليل للتعرف علي الرموز والكلمات والأرقام وفك التشفير والاستعادة العكسية وأي وسيلة أو إجراءات أخري تحقق الغرض المطلوب .

شهادة التوثيق : الشهادة التي تصدر عن جهة مختصة مرخصة أو معتمدة لاثبات نسبة توقيع إلكتروني إلي شخص معين استناداً إلي إجراءات توثيق معتمدة .

رمز التعريف : الرمز الذي تخصصه الجهة المرخصة أو المعتمدة لتوثيق العقود الإلكترونية للشخص المعني لاستعماله من المرسل إليه من أجل تمييز السجلات الصادرة عن ذلك الشخص من غيرها .

المؤسسة المالية : البنك المرخص أو المؤسسة المالية المصرح لها بالتعامل بالتحويلات المالية وفق أحكام القوانين السارية والنافذة .

القيد غير المشروع : أي قيد مالي علي حساب العميل نتيجة رسالة إلكترونية أرسلت باسمه دون علمه أو موافقته أو دون تفويض منه .

الفهرس

رقم الإيداع : ١١١٣٩ / ٢٠٠٩

الترقيم الدولي I.S.B.N
978-977-04-6195-3


Bibliotheca Alexandrina
1182027